الموسم الثاني
للانصات المركزي

الدكتور لطيف رشيد.. اضواء على الحقائق والمواقف

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/10/14
No. : 7713

الدكتور لطيف رئيسا لجمهورية العراق

انتصار لإرادة الشعب والعملية السياسية والاتحاد الوطني

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الدكتور عبد اللطيف رشيد رئيسا لجمهورية العراق

أنتخب مجلس النواب في جلسته السادسة من فصله التشريعي الثاني للدورة الانتخابية الخامسة التي عقدت يوم الخميس ٢٠٢٢/١٠/١٣ برئاسة السيد محمد الحلبوسي رئيس المجلس وبحضور ٢٧٧ نائبا، السيد عبد اللطيف جمال رشيد رئيسا لجمهورية العراق.

وفي مستهل الجلسة، اعلن الرئيس الحلبوسي عن تحقق نصاب الثلثين لعدد اعضاء المجلس المقرر لانتخاب رئيس الجمهورية، وتلا اسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والبالغ عددهم ٤١ مرشحا، مشيرا الى استلام طلبين من السيدين ريبر احمد صالح وعمر البرزنجي بسحب ترشيحهما من المنافسة على المنصب.

وبعد انتهاء عملية الاقتراع السري، بين رئيس المجلس أن العدد الكلي للمصوتين في الجولة الاولى بلغ ٢٧٧ نائبا وهو ذات العدد للموقعين، معلنا عدم حصول أي مرشح على عدد اصوات ثلثي اعضاء المجلس حسب المادة ٧٠ من الدستور خاصة ان نتائج الاقتراع كانت بواقع ١٥٦ صوتا للمرشح عبد اللطيف رشيد بينما حصل المرشح برهم صالح على ٩٩ صوتا وحصل المرشح ريبوار اور حمن على ٩ اصوات، ونال كل من السادة المرشحين ثائر غانم ولؤي عبد الصاحب ومهدي محمد على صوت واحد، اضافة الى

تسجيل ١٠ اوراق باطلة.

بعدها اوعز الرئيس الحلبوسي ببدء الجولة الثانية من الاقتراع السري بموجب المادة ٧٠ من الدستور بعدما اكتمل النصاب القانوني بحضور ٢٤٢ نائبا وحصر التنافس ما بين المرشحين عبد اللطيف رشيد وبرهم صالح الذين حصلا على اعلى الاصوات في الجولة الاولى.

وبعد فرز اصوات الجولة الثانية، أعلن الرئيس الحلبوسي عن فوز السيد عبد اللطيف جمال رشيد بمنصب رئيس جمهورية العراق بحصوله على ١٦٢ صوتا مقابل ٩٩ صوتا للسيد برهم صالح، فيما تم تسجيل ٨ اصوات باطلة، مشيرا الى ان عدد النواب المصوتين في هذه الجولة بلغ ٢٦٩ نائبا وهو ذات العدد للموقعين.

وقدم السيد رئيس مجلس النواب التهنئة بأسم المجلس للسيد عبد اللطيف رشيد لتسنمه منصب رئيس الجمهورية، مشددا على اهمية أن يمارس دوره الدستوري في حماية الدستور المحافظة على سيادة العراق فضلا عن تقديم شكره للسيدات والسادة النواب لجهودهم في انجاح الممارسة الديمقراطية بانتخاب رئيس الجمهورية وللكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية والقوات الامنية ودورها البارز في الحفاظ على الامن وسلامة المواطنين، معربا عن تقديره للكتلة الصدرية واحترام مواقفها السياسي.

وادى السيد عبد اللطيف جمال رشيد امام مجلس النواب اليمين الدستورية بحضور السيد جاسم العميري رئيس المحكمة الاتحادية العليا.وتقرر بعدها رفع الجلسة.

السيرة الذاتية

عبداللطيف جمال رشيد، ولد في العاشر من آب اغسطس العام ١٩٤٤ في السليمانية.

بدأ عبداللطيف رشيد مسيرته السياسية في الستينيات من القرن الماضي، وقد انضم للحزب الديمقراطي الوردستاني، حيث أصبح عضواً فعالاً فيه، ومن ثم قياديا في جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا،كما شارك في العديد من الإجتماعات واللقاءات الخاصة بتشكيل الإتحاد الوطني الكردستاني.

حضر عبداللطيف رشيد العديد من المؤتمرات والاجتماعيات للمعارضة العراقية في العام ٢٠٠٣،كما أنه احد النشطاء السياسيين في المؤتمرات التي تم تحضيرها وقيادتها في التحالف الكردستاني بأوروبا، وتم انتخابه بعد تشكيل المؤتمر الوطني العراقي كأحد الأعضاء في المجلس التنفيذي، كما انتخب لعضوية قيادة المؤتمر الوطني العراقي في العام ١٩٩٢ حتى سقوط نظام البعث.

يمتلك شبكة كبيرة من العلاقات مع مختلف الاطراف العراقية، وله الحضور السياسي الفاعل بعد العام ٢٠٠٣، كما كان عضوا قياديا في مجلس INDICT مابين العام ١٩٩٨

إلى العام ٢٠٠٣ بجانب كبار المسؤولين الحكوميين الدوليين، وتربطه علاقة صداقة كبيرة مع المعارضة العراقية في الخارج، وبعد العام ٢٠٠٣ اصبح وزير موارد مائية، من العام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠، وبعد انتهاء مهام عمله كوزير للموارد المائية وترشيحه في الحكومة العراقية ليشغل منصب أمين عام منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة، وتم تعيينه كمستشار أقدم لرئيس الجمهورية حتى عام ٢٠١٨ . عمل الوزير عبداللطيف رشيد في جامعة السليمانية حيث كان يدرس المواضيع الفنية على مدى عامين من العام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧١، وقد عمل مع شركة سير وليام هالكرو الإستشارية وشركائه المهندسين من العام ١٩٧١ ميلادي حتى ١٩٧٩ ميلادي، كما أنه عمل في مشروع تطوير المرعى الشمالي لاجراء المسح والتقييم للمشرح في الصومال من العام ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ ميلادي، ومن أهم المناصب التي تولاها كالآتي:

شغل منصب مدير مشروع منظمة الغذاء والزراعة الدولية لوادي توبان الذي يقع في جنوب اليمن والممول من قبل البنك الدولي وصندوق الكويت، لعامي ١٩٨١ و١٩٨٢.

وشغل منصب مهندس مقيم لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية لسد وادي جيزان وشبكة الري في السعودية.

ومدير مشروع منظمة الغذاء والزراعة الدولية ومشروع تطوير وادي الجيزان لعامي ١٩٨٣ و١٩٨٦.

وبعد عام ٢٠٠٣ شغل منصب وزير الموارد المائية.

وفي أواخر عام ٢٠١٠ شغل منصب المستشار الأقدم لرئيس جمهورية العراق.

حصل على منحة دراسية مقدمة من حكومة العراق للحصول على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.

ومنحة دراسية مقدمة من مؤسسة كلبنكيان للحصول على شهادة الماجستير في جامعة مانشستر.

ومنحة مقدمة من مؤسسة روبرت أنكس سمث للحصول على شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة.

الرئيس يكلّف السوداني بتشكيل الحكومة

هذا وعقب اعلان فوزه وادائه اليمين الدستورية رئيسا عاشرا للعراق فقد استقبل الرشيد مرشح الكتلة الشيعية الاكبر التي تضم ١٦٣نائبا محمد شياع السوداني وكلفه رسميا بتشكيل الحكومة الجديدة وعليه تقديم تشكيلته الوزارية الى البرلمان لنيل ثقته عليها خلال شهر واحد.

هذا وأكد المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة محمد شياع السوداني، أنه سيقدم تشكيلته بأقرب وقت ممكن.

وقال السوداني في تصريح مقتضب «سأقدم التشكيلة الحكومية بأقرب وقت ممكن».

الرئيس بافل مهنئا فخامةرئيس الجمهورية :

انتصار لإرادة الشعب والعملية السياسية والاتحاد الوطني

يا جماهير شعب كوردستان

أخيراً فاز حزبكم الاتحاد الوطني الكوردستاني في العملية السياسية في العراق، وعلى الرغم من جميع المؤامرات والمآرب لم يتم النيل من إرادته وقد أصرّ على قراره الوطني.

إن نيل ثقة مجلس النواب العراقي وانتخاب السياسي ومناضل بدايات تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد د. عبد اللطيف رشيد رئيسا لجمهورية العراق الاتحادي كان انتصاراً لإرادة الشعب والعملية السياسية والاتحاد الوطني. ومع تهنئتي الحارة له، فإنني على ثقة بأنه وبالاستناد على الماضي، سيكون له دور في القضايا السياسية والوطنية والعمل

التنظيمي، سينجح في هذه المهمة الجديدة والمصيرية في تنفيذ المهام الوطنية والدستورية.

وهنا نوضح للجميع بأن الاتحاد الوطني الكوردستاني كسابق عهده سيكون حاميا لحقوق جميع القوميات والمكونات في البلاد. وسنكون في الجبهات الأمامية لتقديم الخدمات وحماية الحقوق الدستورية لشعبنا. وسنستمر في مساعينا لتعزيز الوئام ووحدة الصف بين الأطراف من أجل تعزيز مكانة الإقليم وتقديم خدمات أكثر لجماهيرينا العزيزة.

وأخيراً انتصر الشعب الكوردي والعراق في هذه العملية المهمة والمصيرية، وعلى اختلاف ألواننا وأصواتنا وتوجهاتنا، فإن على عاتقنا مهمة واحدة وهي حماية وحدة صف البيت الكوردي ووحدتنا في المركز.

وفي الختام أود أن أشكر فريق الاتحاد الوطني الكوردستاني وقيادته الذين كانوا لنا سندا خلال الفترة الماضية، كما أشكر شركاءنا في إقليم كوردستان والعراق.

ودمتم في سعادة وسؤدد

المخلص
بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢

سنعمل معا على حماية نهج وسياسة مام جلال

وفي تصريح لشبكة روداو قال الرئيس بافل : ان الدكتور لطيف رشيد عاش سنوات طويلة مع فقيد الامة الرئيس مام جلال وانا ايضا عشت سنوات طويلة مع الدكتور لطيف رشيد، الذي كان جزءا من الاتحاد الوطني وهو الآن ايضاً جزء من الاتحاد الوطني وسيبقى كذلك، وسنعمل معاً على حماية نهج وسياسة فقيد الامة الرئيس مام جلال.

وقال: ان الدكتور لطيف رشيد هو بالتاكيد مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني، وليس مرشحاً لاي حزب آخر، مرشح الحزب الديمقراطي كان هوشيار زيباري وهزمناه، ومن ثم رشح ريبر أحمد لمنصب رئيس الجمهورية وهزمناه ايضا، وقد قام بعد ذلك بسحب مرشحه لانه كان على يقين على هزيمته.

الرئيس بافل مهنئا السوداني: سنكون سندا ونصيرا لكم في هذه الخطوة الوطنية

السيد محمد شياع السوداني

اتقدم اليكم باطيب التهاني والتبريكات بمناسبة تكليفكم تشكيل الحكومة الجديدة.

نأمل أن تركز برامجكم ومشاريعكم على خدمة الشعب والمصلحة العامة وان تكونوا صونا للدستور وحقوق جميع القوميات والمكونات في العراق.

إن المرحلة السياسية الجديدة في العراق تتطلب وحدة الخطاب والوئام بين جميع القوى والأطراف ، وكلنا امل ان تحقق هذه التشكيلة الحكومية الجديدة تلك الاهداف العليا وتستجيب لرغبات الجميع وان تقوموا بشكل عملي على حل المشاكل من أجل مستقبل أكثر إشراقا والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

يتطلع الاتحاد الوطني الكردستاني الى حكم رشيد وافضل لإدارة البلد وخدمة المواطنين ، وسنكون سندا ونصيرا لكم في هذه الخطوة الوطنية.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

المكتب السياسي: واثقون من طاقاتاتم وقدراتكم لخدمة بلدنا

الاخ العزيز الدكتور لطيف رشيد
الرئيس الجديد لجمهورية العراق الاتحادي.

باسم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني وجميع المناضلين في الاتحاد الوطني الكوردستاني نتقدم اليكم باحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً لجمهورية العراق في عملية ديمقراطية وشفافة.

نحن على يقين بانكم وكمناضل عريق في صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني وصديق عتيد للرئيس مام جلال وكرجل دولة مقتدر ستضعون جميع طاقاتاتم وقدراتكم لخدمة بلدنا والدفاع عن تطلعات وحقوق شعبنا في جميع الاستحقاقات الدستورية.

نهنئكم مرة اخرى..

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

قوباد طالباني: استحقاق لسنوات نضالكم وحكمتكم

السيد الدكتور عبد اللطيف رشيد رئيس جمهورية العراق

من دواعي سروري أن اتقدم اليكم باخلص التهنئات على تلك الثقة التي منحها لكم وللاتحاد الوطني الكوردستاني أعضاء مجلس النواب وانتخبتم رئيساً لجمهورية العراق.

أنني على ثقة أن انتخابكم لهذا المنصب المهم سيصبح دعماً ذو أهمية لتهيئة الأمن والاستقرار في العراق واستعادة مكانته ودوره في المنطقة، كما أتمنى أن ينهي الشعب العراقي في ظل رئاستكم هذه المرحلة الصعبة وتكون بداية خير لمرحلة وطنية جديدة تكون اساساً لوحدة الخطاب والصف بين المكونات.

أن تجربتكم خلال النضال السياسي لمبعث فخر كبير، لاسيما دوركم المحوري في عهد المعارضة العراقية، والذي مثلتم فيه الاتحاد الوطني الكوردستاني خير تمثيل، في مجال الحكم والإدارة وأول حكومة منتخبة بعد عملية تحرير العراق.

نلتم ثقة الرئيس مام جلال وأصبحتم وزيرا للموارد المائية في الحكومة الاتحادية.

أن تسنمكم هذه المسؤولية الجديدة كرئيس لجمهورية العراق هو استحقاق لسنوات نضالكم وسياستكم وحكمتكم، والذي أوصلكم إلى قمة الحكم في العراق.

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس الوزراء

شاناز ابراهيم احمد:خطواتكم ستعزز الوئام والتعايش في عراق الجميع

فخامة الرئيس الدكتور عبداللطيف رشيد

بمناسبة انتخابكم رئيساً لجمهورية العراق الاتحادي اتقدم إليكم بأحر التهنئات، راجية لكم النجاح في مهمتكم الوطنية الجديدة هذه، وإنني واثقة بأن العراق سيشهد في ظل رئاستكم بالاعتماد على الدستور مرحلة جديدة من البناء وحياة أفضل للمواطنين.

إنني على ثقة تامة بأن تسنم فخامتكم هذه المهمة الجديدة سيكون دعماً مهماً لتحقيق المزيد من السلام والاستقرار والإعمار وستكون خطواتكم لتعزيز العلاقة بين المكونات والتعايش في عراق الجميع على نهج الرئيس مام جلال نفسه وستتحقق حقوق وتطلعات شعب كوردستان أيضا.

شاناز إبراهيم أحمد

ردود فعل كردستانية مرحبة بانتخاب الرئيس عبداللطيف رشيد

رئيسة برلمان كردستان د. ريواز فائق

السيد لطيف رشيد.. رئيس جمهورية العراق المنتخب

أهنئكم على نيلكم ثقة مجلس النواب العراقي، وآمل أن تكون هذه العملية الديمقراطية بداية جديدة للعملية السياسية برمتها في العراق، وأن تتبعها خطوات دستورية أخرى لتشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن.

إن استعادة هذا المنصب لمصلحة شعب كوردستان كاستحقاق دستوري وفق مبدأ الشراكة السياسية في العراق، ومن قبل مناضل عتيد في الاتحاد الوطني الكوردستاني، هو مبعث سرور ودلالة واضحة على الإرادة الصائبة للقوى السياسية، لتعزيز الحياة الديمقراطية والتعايش المبني على الدستور.

آمل أن يسهم هذا الانتصار في تعزيز وحدة الصف والوئام وبذل الجهود لتقريب وجهات النظر المتباينة، وأن تكونوا نواة للتوافق وتوحيد الخطاب الوطني وفق نهج قائدنا العظيم الرئيس مام جلال.

أهنئكم مرة أخرى، ودمتم في سعادة وسؤدد.

د. ريواز فائق
رئيسة برلمان كوردستان

رئيس اقليم كردستان

أعرب رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، عن أمله في تعمل جميع الأطراف السياسية من أجل تشكيل حكومة تستجيب لمطالب المواطنين. رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، هنأ في تغريدة الخميس (١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢) عبد اللطيف رشيد بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق.

نيجيرفان بارزاني، قال في تغريدته إنه يأمل في أن «تتعاون جميع الأطراف من أجل مستقبل أفضل، وتشكيل حكومة تستجيب لمطالب المواطنين» وتكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة.

رئيس حكومة إقليم كردستان

هنأ رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، الخميس ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٢، الدكتور لطيف رشيد بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق الاتحادي.

وكتب رئيس الحكومة في حسابه الرسمي بموقع تويتر: «تحدثتُ إلى الدكتور لطيف رشيد لتهنئته بمناسبة انتخابه رئيساً جديداً لجمهورية العراق الاتحادي، والتأكيد على مسؤوليته بالغة الأهمية في الحفاظ على الحقوق الدستورية لجميع العراقيين، وبضمنهم مواطنو إقليم كوردستان».

وتابع: «لقد تحملنا جميعاً الكثير من التوترات والاضطرابات، ويجب علينا الآن أن نسخّر إرادة حقيقية لفتح صفحة جديدة، إذ لم يعد من الممكن أن تصبح متطلبات الناس أمراً ثانوياً».

رئيس مؤسسة الرئيس مام جلال مهنئا الرئيس عبداللطيف

هنأ الدكتور محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس مام جلال، عبداللطيف رشيد بانتخابه رئيسا الجمهورية.

وقال في بيان إننا "واثقون من أن انتخابكم لهذا المنصب المهم، سيصبح عاملا للأمان والاستقرار في العراق، وأعادة مكانة ودور بلدنا في المنطقة والعالم".

وأضاف "نرجو أن يتجاوز الشعب العراقي والكوردستاني في ظل رئاستكم هذه المرحلة الصعبة والمليئة بالمناكفات، وأن تكون فترة رئاستكم بداية للرفاهية والخير لمرحلة وطنية جديدة ووحدة وترابط سائر مكونات العراق".

وتابع "نرجو لكم من أعماق قلبنا وحرصا منا على الديمقراطية والوطنية، النجاح والريادة كي تصلوا عبر نهج وحكمة الرئيس مام جلال، بالشعب العراقي إلى بر الأمان".

ردود فعل عراقية ودولية وعربية مرحبة بانتخاب الدكتور لطيف رئيسا للجمهورية

الدكتور برهم صالح

قال الرئيس المنتهية ولايته برهم صالح في تغريدة «تشرّفت بموقعي رئيساً لجمهورية العراق، والتزمت باصرار في المضي تحت سقف الوطنية مساراً لمهامي ودعم مسار الإصلاح في سبيل بلد مُقتدر خادم لمواطنيه، وسأبقى ملتزماً بهذه المبادئ. بمودة واحترام أهنئ رئيس الجمهورية المنتخب السيد عبد اللطيف رشيد متمنياً له النجاح والتوفيق في مهام عمله».

مصطفى الكاظمي

هنأ رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي ، الرئيس لطيف رشيد بفوزه بمنصب رئاسة الجمهورية العراقية.

وقال الكاظمي في بيان على تويتر، «نهنئ الأخ الدكتور رشيد بانتخابه رئيساً لجمهورية العراق».

وأضاف «نتمنى له النجاح والتوفيق في مهمته»، داعياً «كل القوى السياسية العراقية إلى التعاون وتوفير الدعم له».

السيد قاسم الأعرجي

هنأ مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، الخميس، عبد اللطيف رشيد بمناسبة اختياره رئيساً للجمهورية.

وقال الأعرجي في تغريدة على «تويتر»، «نبارك للدكتور عبد اللطيف رشيد انتخابه رئيسا للجمهورية، للمضي ببناء عراق قوي ودولة كريمة تليق بتضحيات شعبنا».

النائب الأول لرئيس مجلس النواب

أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي، اليوم الخميس، أن المرحلة المقبلة صعبة ومهمة وتتطلب تضافر جهود السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وذكر المندلاوي في بيان، «أتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى الرئيس عبد اللطيف رشيد بمناسبة نيله ثقة أعضاء مجلس النواب، واختياره رئيسا للجمهورية ونتمنى له التوفيق في أداء المهام والمسؤوليات الوطنية التي عاهد الله والشعب على تحقيقها، وبأن يكون راعياً للدستور ومصالح الدولة والشعب العراقي».

وبارك النائب الأول للمكلف محمد شياع السوداني بتكليفه رئيسا للحكومة الجديدة، داعيا إياه إلى «تنفيذ رغبات الشعب العراقي بتقديم كابينة وزارية كفوءة خادمة للشعب وراعية لمصالحه وقادرة على إدارة مفاصل الدولة بكل مهنية وشفافية».

وأكد أن «المرحلة المقبلة صعبة ومهمة وتتطلب تضافر جهود السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والعمل بشكل جاد لتصحيح أخطاء المرحلة الماضية وإنهاء المشاكل والعقبات التي تواجه البلد والشعب».

نائب رئيس مجلس النواب

هنأ نائب رئيس مجلس النواب شاخه وان عبدالله، الخميس، رئيس الجمهورية عبداللطيف جمال رشيد، بنيل ثقة مجلس النواب.

وذكر عبدالله في تغريدة، «نبارك للأخ عبداللطيف جمال رشيد بمناسبة نيله ثقة أعضاء مجلس النواب في جلسة اليوم وفوزه بمنصب رئيس جمهورية العراق الفيدرالي في عملية ديمقراطية وفق الاستحقاقات الدستورية».

وأضاف، «نتمنى للرئيس التوفيق والسداد في أداء مهامه ومسؤولياته القانونية في الحفاظ على الدستور وضمان الالتزام به، وحماية السيادة الوطنية وسلامة أراضينا ورعاية مصالح الشعب وصيانة الحريات والتجربة الديمقراطية».

سماحة عمار الحكيم

هنأ رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، ، عبد اللطيف رشيد بانتخابه رئيساً للجمهورية ومحمد شياع السوداني بمناسبة تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة.

وقال السيد الحكيم في بيان «نبارك لشعبنا العراقي الذي طال صبره حلحلة الانسداد السياسي والمضي باستكمال الخطوات الدستورية لتشكيل الحكومة بمشهد ديمقراطي آخر شهده مجلس النواب العراقي اليوم».

وأضاف، «نبارك لفخامة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد انتخابه رئيسا لجمهورية العراق، وللاتحاد الوطني الكردستاني تمثيله في رئاسة الجمهورية، ونتوسم بفخامة الرئيس المنتخب خيرا بأن يمضي في مسار حماية الدستور ويكمل ما شرع به من سبقه، وأن يتسم عهده بالتكاتف والتكامل بين السلطات الثلاث، وحث شركاء وفرقاء المشهد السياسي العراقي على العمل بروح الفريق الواحد المنسجم من أجل تعزيز المسار الديمقراطي».

وتابع، «ولا يفوتنا أن نثمن الدور الوطني الكبير والمتميز الذي اضطلع به الدكتور برهم صالح خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية».

وفي بيان لاحق بارك الحكيم للمكلف بتشكيل الحكومة محمد شياع السوداني تكليفه من قبل رئيس الجمهورية.

وقال الحكيم في بيانه «نأمل من السوداني الإسراع باختيار فريقه الوزاري وأن يتسم بالمهنية والنزاهة والعمل الدؤوب ويعمل على تقديم الخدمات للمواطنين على أساسِ البرنامج الحكوميّ المبنيّ على الأولويات والمحكوم بسقوف زمنية محددة».

ودعا الحكيم رئيس الحكومة المكلف إلى اعتماد مبدأ التواصل مع الكتلّ السياسية لتقريب وجهات النظر وإنضاج الرؤى والأفكار التي من شأنها إخراج العراق من أزماته السياسية والخدمية، وفقاً للبيان.

السيد هادي العامري

هنأ رئيس تحالف الفتح هادي العامري، الخميس، باستكمال الاستحقاقات الدستورية، مباركاً انتخاب رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد، وتكليف محمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة، فيما طالب بالتعاون معه لتسمية الكابينة الوزارية.

وذكر العامري في بيان، «نهنئ الشعب العراقي العزيز وأسر الشهداء والمضحين، ونهنئ القوى الوطنية المخلصة كافة باستكمال الاستحقاقات الدستورية، ونبارك للدكتور عبد اللطيف رشيد انتخابه رئيساً للجمهورية هذا المنصب المهم الذي يصون الدستور وسيادة العراق، ونبارك لمرشح الكتلة الأكبر محمد شياع السوداني تكليفه بتشكيل حكومة الخدمة المنتظرة».

وأضاف، «نأمل من الجميع التعاون الكامل مع رئيس الوزراء المكلف لاستكمال كابينته واختيار وزرائه على اسس مهنية تضع خدمة العراق في رأس قائمة الاولويات، وبرنامجا واضحا لمحاربة الفساد والشروع بمرحلة جديدة من العمل الجاد لخدمة الوطن والشعب، وطي صفحة التلكؤ والتعطيل، وفتح آفاق التفاؤل والتعاون بين مختلف السلطات والقوى بما يحقق تغييراً ايجابياً جذريا يسهم في تجاوز كل حالات الترهل والفساد والفوضى والاستقطابات السلبية السابقة، وندعو الله تعالى أن يتم نعمته على شعبنا ووطننا بحياة آمنة، ودولة عادلة، إنه نعم المولى ونعم النصير».

الشيخ قيس الخزعلي

ذكر الشيخ قيس الخزعلي في تغريدة عبر تويتر، «نبارك للشعب العراقي الابي والى ممثليه تحت قبة البرلمان نجاح جلسة انتخاب رئيس جمهورية العراق».

وتابع: «كما نبارك فوز الرئيس عبد اللطيف رشيد بهذا المنصب وفق السياقات الدستورية والقانونية ضمن الأطر القانونية التي عولنا عليها منذ البداية»، مردفاً: «املين ان تمضي العملية السياسية بإكمال تشكيل حكومة الخدمات والاعمار وارجاع هيبة الدولة، وبناء مؤسساتها الدستورية ».

الشيخ همام حمودي

هنأ رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ همام حمودي، الخميس، عبد اللطيف رشيد بانتخابه رئيسا للجمهورية.

وقال حمودي في بيان «نهنيء أخانا الدكتور عبد اللطيف رشيد رئيس جمهورية العراق لنيله ثقة ممثلي الشعب، آملين من الله التوفيق في اداء مسؤولياته الوطنية، والعمل المخلص لكل ما يعز العراق وأبناء شعبه، ووحدته واستقراره».

وأضاف: «كما نهنيء شعبنا على إصراره على المضي بتجربته الديمقراطية قدما، والتداول السلمي للسلطة، بعيدا عن كل أشكال العنف، آملين أن تكون الحقبة القادمة مسارا نحو الخير والتصحيح وبناء العراق الآمن المزدهر».

د.عادل عبد المهدي

هنأ رئيس الوزراء السابق د.عادل عبد المهدي، ، بانتخاب رئيس للعراق، وتكليف السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة.

وقال عبد المهدي في تدوينة : «نهنئ الشعب العراق الصابر والاخ فخامة الرئيس عبداللطيف رشيد على انتخابه رئيساً لجمهورية العراق، وكذلك تكليف الاخ الاستاذ محمد شياع السوداني، على تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، كما نهنئ القوى السياسية بمختلف توجهاتها، واجتهاداتها على العملية الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة رغم التأخير والمعوقات».

وأضاف عبد المهدي، «حل متأخر خير من اللاحل والدوران في حلقة مفرغة».

السفيرة الأميركية

أعربت السفيرة الأميركية في بغداد، الينا رومانوسكي، عن تطلّع واشنطن لعلاقة تعاون بين الرئيس العراقي الجديد عبد اللطيف رشيد، ومرشح رئاسة الوزراء المكلف محمد شياع السوداني، من أجل خلق فرص العمل وضمان هزيمة داعش.

وقالت رومانوسكي، الخميس (١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢)، عقب انتخاب عبد اللطيف رشيد رئيساً لجمهورية العراق «نتطلع قدماً إلى علاقة تعاون مع الرئيس العراقي المنتخب حديثاً عبد اللطيف رشيد ورئيس الوزراء المكلف محمد شياع السوداني».

هذا التطلع يهدف لمواصلة رشيد والسوداني «العمل معاً جنباً الى جنب من خلال الحكومة الجديدة من أجل خلق فرص العمل ومكافحة التغير المناخي وضمان الهزيمة الدائمة لداعش».

الخارجية البريطانية

هنّأ وزير الخارجية البريطانية، جيمس كليفرلي، الدكتور عبد اللطيف رشيد، بانتخابه رئيساً للجمهورية العراقية.

وأعرب كليفرلي خلال تغريدةٍ في حساب الوزارة على تويتر، عن تطلّعه «للعمل معاً لتوطيد العلاقات البريطانية – العراقية، والمساعدة في بناء عراقٍ أكثر قوة، ويتمتع باستقلاليته ويخضع لمساءلة شعبه، وبناء مستقبلٍ مزدهر للشعب العراقي».

سفارتي المانيا وفرنسا

هنأ السفير الألماني مارتن جايغر في بيان، عبد اللطيف رشيد بانتخابه رئيساً للجمهورية ومحمد شياع السوداني بتكليفه لرئاسة الحكومة العراقية الجديدة متمنياً لهما التوفيق في مهامهما ومؤكداً أن «ألمانيا تقف على أهبة الاستعداد لدعم أصدقائنا العراقيين».

كما هنأت السفارة الفرنسية في العراق محمد شياع السوداني بمناسبة تسميته بمنصب رئيس الوزراء، معربة عن استعدادها «للعمل معه بشكل وثيق».

ودعت السفارة الفرنسية إلى «تشكيل حكومة تعمل على الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب العراقي بكافة مكوناته وللشباب بصورة خاصة»، لافتة الى أن «فرنسا ستقدم له كل دعمها لتعزيز المؤسسات العراقية، وتدعيم دور الدولة، والعمل معه من اجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الذي يعد العراق إحدى ركائزه ذا سيادة ولاعبا لدور التهدئة والتوازن».

وتابعت أن «فرنسا مستعدة للاستمرار في تقديم دعمها الكامل للسلطات العراقية في جهودها الرامية الى حفظ سيادة اراضيه، وتوفير الأمن للشعب، وتحسين الخدمات العامة، ومكافحة الاحتباس الحراري».

الرئيس الإيراني

بارك الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، لنظيره العراق، عبداللطيف رشيد، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية.

وذكر بيان صدر عن رئيسي (١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢): «آمل أن تسير الحكومة العراقية الجديدة نحو تطوير العراق وازدهاره، كما نأمل ان تشهد العلاقات بين ايران والعراق مزيدا من النمو».

وأضاف، «الجمهورية الاسلامية كانت وماتزال تدعم العملية السياسية العراقية القائمة على آراء الشعب وتبذل مساعيها لتحسين التعاون الأخوي بين البلدين».

أمير الكويت

بعث أمير الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح، ببرقية تهنئة إلى عبداللطيف رشيد بمناسبة انتخابه رئيسا لجمهورية العراق.وعبر الأمير في البرقية، عن»خالص تهانيه لرشيد بالثقة التي أولاها إياه مجلس النواب بانتخابه رئيسا لجمهورية العراق متمنيا له كل التوفيق والسداد لكل ما فيه خير العراق وتحقيق تطلعات شعبه الكريم».

وأشاد الأمير، بـ»العلاقات الوطيدة التي تربط دولة الكويت بجمهورية العراق».

وأكد، على»التطلع المشترك نحو تعزيز أواصر هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين والارتقاء بأطر التعاون المشترك بينهما في مختلف المجالات إلى آفاق أرحب خدمة لمصلحتهما المشتركة» راجيا لرشيد» موفور الصحة والعافية ولجمهورية العراق الشقيق وشعبها الكريم دوام الأمن والاستقرار والرخاء والازدهار».

سلطان عمان

هنأ سلطان عمان، هيثم بن طارق، عبد اللطيف رشيد لانتخابه رئيساً لجمهورية العراق.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية، أن «السلطان هيثم بن طارق بعث برقية تهنئة إلى الرئيس عبد اللطيف رشيد رئيس جمهورية العراق بمناسبة انتخابه وأدائه اليمين الدستورية رئيسا جديدًا لبلاده».

واعرب بن طارق، عن «خالص تهانيه وصادق تمنياته لفخامته بموفور الصحة والسعادة والعمر المديد، داعيا الله تعالى ان يوفقه في قيادة الشعب العراقي لتحقيق كافة تطلعاته نحو الاستقرار والتقدم والرخاء».

فخامة الرئيس ...

أضواء على المواقف والحقائق

- مع المسار الدستوري العراقي
- الموقف من اقليم كردستان والعلاقة مع بغداد
- صديق البيئة وعاشق الانهار والاهوار

مع المسار الدستوري العراقي

بيانات -رؤى -حوار

بيان الى القوى السياسية العراقية كافة

الأخوة في جميع القوى السياسية

السلام عليكم ورحمة الله

قد أكون أكبركم سنا وأقدمكم انخراطا في العمل السياسي المعارض للطغيان، لكنني بالتأكيد واحد منكم فقط، لا فرق بيننا الا بالسن والتجربة التي شهدت خلالها عشرات الاصدقاء المناضلين وهم يفارقون الحياة وفي قلوبهم حسرة، لأنهم لم يحققوا أمل العيش في عراق آمن مستقر قوي وعادل. كما عرفت الكثير من الشهداء الذين بذلوا حياتهم من أجل تحقيق هذا الأمل، وأعيش بين مواطنين عاديين يريدون أن يتحقق هذا الأمل، لذلك أجد نفسي ملزما بدعوتكم الى حوار سياسي ليس مطلوبا من أحد ان يتنازل فيه عن أهدافه ومطالبه، لكن كل ما أرجوه منه هو الاتفاق خلاله على مجموعة مبادئ حاكمة للعمل السياسي خلال هذه الفترة تحفظ للعراق استقراره وللمواطنين مصالحهم المعيشية وأمانهم.

لقد رأيت زعماء يصعدون ويسقطون، ووزراء يدخلون السلطة وآخرون يخرجون منها، وأحزاب تكتسح الشارع ثم تتراجع وتضمر، لذلك لا أرى المناصب ذات قيمة، لكن ما يبقى هو الاداء الجيد والعمل البناء والعدل في الحكم، ولأنني انتمي الى مدرسة الاعتدال والتصالح منذ ستينات القرن الماضي، أجد من واجبي تقديم هذه الدعوة التي تتبنى الحوار المفتوح لإيقاف التصعيد والاحتقان، وأرجو أن تكون مواقفكم منها ايجابية، فالدعوة إن لم تحقق سقف طموحنا الأعلى في الاتفاق على تفاصيل كثيرة، فإنها كما أرجو، تحقن الدماء وتبعد شبح العنف والصراعات عن البلاد.

أيها الأخوة

إن كل التضحيات العراقية مهددة بالضياع في هذا الخلاف الذي لن يسلم منه أحد إذا ما إنفلت عن السيطرة، وستكون تداعياته أخطر حتى من حرب الارهاب وهجمة داعش، لأنه سيتسبب بشقاق بين الأخوة، وهذا يصعب اصلاحه او تجاوزه.

إنني أجدكم جميعا أهلاً لتلبية هذه الدعوة أو النداء، ولا أقترح عليكم دورا معينا فيه وكل ما أبتغيه ان تكون الاستجابة سريعة وان يكون الحوار بنوايا صافية يلتزم بالدستور ويحترم رأي الشعب، وأن ينهي الحوار أعماله سريعا أيضا، وأن لايكون لتقاسم المغانم إنما لطمأنة المواطنين والمؤسسات والجهات الداعمة للعراق والعاملة في مشاريعه ولحفظ تماسك الدولة والقانون والامن.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

٣٠ تموز ٢٠٢٢

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

مراجعة للذات في ظل الواقع السياسي الراهن

*٢٠١٩/٥/٧

عندما اخترنا الانخراط في الثورة وحركة التحرر الكردي في النصف الثاني من القرن المنصرم، ووضعنا نصب اعيننا اهدافاً ومبادئ وشعارات وطنية، كان في مقدمتها تحقيق العدالة والمساواة والحرية والخلاص لشعب كردستان والعراق ككل من حكم الدكتاتوريات، وتحقيق الاهداف والمطامح القومية واسترخصنا في اجل تحقيقها الغالي والنفيس.

عظم التضحيات التي قدمت وسيل الشهداء، وزوال حكم البعث الذي جثم على صدور العراقيين لعشرات السنوات، وانتهاء حقبة مظلمة من تأريخ العراق حكم فيها النظام بالحديد والنار، كانت من اهم النتائج التي تمخضت عنها الثورة والنضال المسلح، الا ان تلك الاهداف والانجازات باتت تضمحل شيئا فشيئا، والشعارات الكبيرة اخذت تصغر وتتضاءل.

واخذت الخلافات تبرز بين القوى والاحزاب السياسية التي باتت تعصف بمكونات المجتمع، وغدت التقسيمات المذهبية والطائفية والقومية والحزبية والمناطقية، تظهر بنحو جلي لتعمق الازمة وتوسع الشرخ وتنذر بعواقب وخيمة على البناء الجديد، لتأخذ التدخلات الخارجية – مع ما تغذيها من صراعات وتناحر سياسي- مكانا لها من دون الحلول الوطنية. تعمقت على اثرها الخلافات والصراعات السياسية التي برزت في ظلها مافيات وتجار حرب ومجاميع إرهابية تصول وتجول، ليتحول العراق بذلك من دولة تتطلع لبناء تجربة جديدة في المنطقة والعالم، الى ساحة للصراعات والتجاذبات والتناقضات الاقليمية والدولية.

معظم الاحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق بشتى انتماءاتها وتنوعها الفكري ومنهجها السياسي، اصبحت جزءاً من واقع مؤلم وباتت تستخدم الادوات والافكار نفسها وتلونت بالشعارات الفارغة ذاتها ، والممارسات والسياسيات التي كانت تناضل ضدها، لتعود الدكتاتورية بأوجه ومسميات جديدة قمعت في ظلها الحريات وصادرت الافكار بأساليب واشكال متنوعة وصل الى حد التدخل في لقمة عيش المواطن، وليبقى الشعب العراقي برغم الميزانيات الهائلة والإمكانات الكثيرة مفتقراً الى الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء وبنى تحتية، تفشت معها البطالة التي دفعت بالآلاف من شبابنا الى التهلكة على ايادي الجماعات الارهابية وغيرهم من تجار الحروب أو الهرب الى خارج العراق طالبين اللجوء في بعض دول اوروبا.

لقد تصدر العراق في ظل الفساد وسوء الادارة، قائمة الدول الاكثر فسادا حتى وصل بنا الحال الى فقدان شبه كامل للثقة بين الشعب والاحزاب السياسية، وهو ما ظهر جليا في اخر انتخابات برلمانية، تدنت فيها نسبة المشاركة لتصل في افضل الاحيان الى ٢٠٪، وفقا لإحصاءات غير رسمية، وهو مؤشر على انعدام الثقة وتراجعه بنحو خطير بين الشعب والاحزاب السياسية ومؤسسات الدولة التي ينبغي ان تكون ممثلة للشعب وليس العكس.

سقطت محافظات بأكملها بيد الجماعات الارهابية، وتفكك جيش جرار بين ليلة وضحاها كلف بناؤه الدولة مئات المليارات من الدولارات، وتحول ثلثي البلاد الى اطلال وخرائب، من دون ان نشهد محاسبة او معاقبة المسؤولين الحقيقيين عن سقوط البلاد بيد الارهاب والمجازر التي قام بها ضد شتى المكونات وخصوصا الايزديين الذين تعرضوا لأبشع انواع التنكيل والابادة الجماعية.

جاءت حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي التي ولدت بعملية قيصرية ومازالت غير مكتملة الاركان، كطوق نجاة لعملية سياسية متخبطة مشوهة، تفتقر الى اسس

متينة يمكن البناء عليها لاعادة صياغة العلاقة وتحقيق المصالحة بين مكونات البلاد. نقول جاءت لتطرح انموذجا مختلفا يأمل الجميع معه بان تتمكن عبره من محاربة الفساد واجراء الاصلاحات الادارية مدعومة بتشريعات حقيقية تعيد هيبة الدولة، وتنهي حكم الجماعات المسلحة ومعالجة الخلافات المستعصية بين الاقليم والمركز، التي عجزت اغلب الحكومات السابقة من ايجاد حلول ملائمة له بعيدا عن التعصب والاحقاد والمصالح الحزبية والمذهبية.

الا ان هذه الحكومة الجديدة التي نعول عليها جميعا في ان تجابه الملفات المستعصية والكبيرة والصراعات والتجاذبات الإقليمية والدولية، لم تخرج لحد الان من تراكمات وتبعات المراحل السابقة ولم تطرح لحد الان حلولاً وبرامج واضحة لمعالجة الازمـات والمشكلات التي تواجه البلاد. ونأمل بان تتمكن من معالجة المشكلات والازمـات التي تواجه البلاد.

لم يكن اقليم كردستان بمنأى عما يجري فبدلا من ان ينأى بنفسه عن الصراعات المذهبية والحزبية، ويوظف الأموال الهائلة التي كانت تدخل خزائنه من الحكومة الاتحادية لاعادة البناء والاعمار وبناء مؤسسات حقيقة، والأهتمام بالشعب الكردي الـذي سعت الانظمة السابقة الى تحطيم ارادته، وضمان مستقبل جديد لاجياله المقبلة، اهدرت الاحزاب الثروات وغابت الشفافية وترسخت بذلك مراكز قبلية عائلية فردي على حساب حكم الشعب، وتدهورت معه الاوضاع السياسية والادارية لتبرز ازمات طالت مفاصل الحكم ومؤسسات ليسحق المواطن ويصادر قوته اليومي ويقتل الامل والثقة بالإدارة الكردية..

بات البدء بحراك جديد وثورة تنويرية ضرورة ملحة، خصوصا وان بناء حزب واثرائه لا ينبغي، ان يكون على حساب هدم القيم والمبادئ والانتماء الى الوطن والدولة والتجاوز على الحقوق العامة والفردية.

الشعب الذي يقف كالمتفرج على بلد يتفكك ومستقبل الاجيال الذي تفكك، يدفعنا الى السؤال مرارا وتكرارا، ما الذي سنتركه لأجيالنا المقبلة وماذا سيقول التأريخ عنا هل كنا على صواب وهل كل التضحيات التي قدمت سابقا ذهبت سدىً ؟ ما هي المناهج والافكار والشعارات التي بالامكان ان نتبناها فيما لو بدأنا ثورة او حراكا تصحيحياً جديداً ؟ بعد ان افرغنا مخزون الشعارات ولم نبق اي شيء لم نتاجر به في سبيل الوصول الى السلطة والحصول على الحكم. وهل ينبغي ان يظهر لنا داعـش جديد، حتى ندرك ان الصراعات والـتـنـاحـر وشـيـوع الانتماءات القبلية والمذهبية والطائفية العلة الابـرز للواقع العراقي المؤلم ؟.

> **بناء حزب واثرائه لا ينبغي، ان يكون على حساب هدم القيم والمبادئ والانتماء الى الوطن**

لذا وبما ان الوضع الان لا يحتمل المزيد من المماطلة والقفز على الحقائق، بات لزاماً علينا مراجعة الاخطاء ووضع الصالح العام قبل المصالح الحزبية والفئوية والشخصية، وان نعمل مجتمعين على بناء سلطة حقيقية وليس حكومة قاصرة عاجزة عن استكمال اركانها، وابعاد الهيمنة والسطوة الحزبية والفئوية عن مؤسسات الحكم في العراق والاقليم على حد سواء، لان انعدام الثقة وتفشي الفساد وسوء الادارة يمنحان الارهـاب والجماعات المسلحة وتجار الحروب والفاسدين والمرتزقة، فرصة جديدة ليستجمعوا قواهم، والظهور الينا من جديد بأوجه واشكال مختلفة، في دولة تحولت – مع الأسف الشديد- الى دولة افراد وجماعات عوضاً من ان يرتكز فيها البناء على المؤسسات وترسيخ سيادة القانون.

إختيار الإدارات المهنية الناجحة كفيل ببناء صحيح لمفاصل الدولة

حوار الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مع صحيفة»الزمان»اللندنية في 2018/09/15

بغداد – صباح الخالدي :اكد الوزير السابق والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني المرشح لرئاسة الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد ان سبب تقدمه للترشح لمنصب رئيس الجمهورية هو تواصل العلاقات الاخوية وتعزيزها بين حكومتي المركز والاقليم التي جسدها الرئيس الراحل جلال الطالباني من اجل المحافظة على وحدة العرق ارضا وسيادة والحفاظ على الدستور .

وقال جمال في حوار مع (الزمان) (اتمنى من القوى الوطنية كافة المؤمنة بوحدة العراق ومستقبل اجياله ان نعمل متضامنين بواجب وطني في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعمل الجاد لتحسين الاوضاع العامة خاصة الخدمية ورفع المستوى المعاشي لجميع ابناء الشعب دون تفرقة او تمييز)،واضـــــــاف ان (مشكلة شح المياه التي يعانيها البلاد حلها يكمن في اتباع سياسة مائية فنية حكيمة في ادارة مواردنا المائية وتحسين الوضع المائي مع دول الجوار من خلال المباحثات المستمرة والعلاقات الدائمة ورفد الموارد بملاكات هندسية وفنية كفوءة). ..

ويذكر ان جمال من الشخصيات العراقية الكردية ولد في اربعينات القرن الماضي في محافظة السليمانية حاصل على شهادة الدكتوراه في هندسة السدود من بريطانيا تسنم منصب وزير الموارد المائية لمدة تزيد عن عشرة اعوام وانجز خلال تلك المدة في الوزارة عددا من المشاريع الاروائية تشهد له الان في وقت يشهد العراق ازمات شح المياه وعدم انتظام تدفقه من دول المنبع . وفيما يلي نص الحوار

* لماذا رشحتم للرئاسة وماهو برنامجكم ؟

– (بعد شغور منصب رئيس الجمهورية اثر رحيل الرئيس مام جلال الطالباني كانت هناك رغبة شديدة من قبل الكثير من القيادات السياسية العراقية الكردية منها والعربية ان ارشح لموقع رئاسة الجمهورية لكن اثرت التريث لاترك المجال للاطراف الكرد ية الاختيار لذا لم ارشح للموقع بيد انه لسوء حظ كل الاطراف العراقية فان العلاقات بين الحكومة الاتحادية والاقليم كانت تمر بظروف حرجة وساد سوء التفاهم بينهما ولم تكن تلك العلاقات بالمستوى المطلوب الذي يضمن تواصل وتقوية صلاتها مثلما كانت ايام الرئيس الطالباني ولاسباب عديدة لامجال لذكرها واليوم ارشح لموقع الرئاسة على امل تقوية العلاقات الاخوية بين الاقليم والحكومة الاتحادية وحسب الدستور بغية بلورة عراق قوي اتحادي مستقر يتمتع فيه ابناء الشعب كافة بالحرية وعلى اختلاف اصولهم والحياة الفضلى وفيما يخص الكرد اتمنى ان تنبثق من الانتخابات الاخيرة حكومة كفاءات عراقية قوية في بغداد لصالح الكرد وتحقيق مطاليبهم المشروعة في اطار الدولة العراقية على وفق الدستور وبما يضمن وحدة العراق وسيادته).

* كيف كانت علاقتكم بالرئيس الراحل جلال الطالباني ؟

– (ان علاقتي مع الراحل مام جلال ليست وليدة المصادفة وانما تمتد الى اكثر من خمسين عاما مرت وكنت طوال تلك المدة على مقربة من توجهاته السياسية وعلاقاته الوطنية والخارجية وبهذا الترشيح لمنصب الرئيس اتمنى ان استمر على نهج مام جلال السياسي القائم على تقوية العراق من النواجي السياسية والاقتصادية والخدمية والامنية من خلال المحافظة على وحدة اراضي العراق وسيادته المطلقة على ارضه وسمائه ومائه ودستوره مع الامل ان يتم التنسيق في هذا المجال مع القوى الوطنية كافة المؤمنة بوحدة العراق ومستقبل اجياله وان نعمل متضامنين بواجب وطني في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعمل الجاد لتحسين الاوضاع العامة خاصة الخدمية ورفع المستوى المعاشي

لجميع ابناء الشعب دون تفرقة او تمييز من خلال الاستفادة من ثرواته الطائلة لتنمية البلد ولا سيما في مجالات البنى التحتية الاقتصادية).

* كيف ستكون علاقتكم بالنخب الثقافية والمهنية عند تسلم المسؤولية ؟

- (ستكون ابوابنا مشرعة امام النخب الثقافية والمهنية الوطنية ومن كل الاطياف والاصول ليدلوا بدلوهم وسوف نعمل بجد من اجل خدمة شعبنا العراقي وتطلعاته نحو حياة فضلى لان المثقفين هم صفوة المجتمع وزبدة ابنائه لهذا من حقهم ان يقولوا مايريدون لخدمة بلدهم من خلال تشخيص النواقص وطرح البدائل المناسبة لمعالجتها لما يتميز به المثقف من وعي وادراك واستشراف للمستقبل).

*كونكم من الخبراء الدوليين في شؤون المياه ماهو رأيكم بالمعالجات الناجعة لحل ازمة المياه في العراق وإشكالات العلاقة مع دولة المنبع ؟

- (حسب قناعتي الشخصية ان العراق بلد غني جدا في كل موارده وليست هناك مشاكل غير قابلة للحل مثل الكوارث الطبيعية من الزلازل والفيضانات والبراكين وان معظم المشاكل قائمة في بلادنا مقترنة بسوء الادارة ولو تمت تهيئة ملاكات مهنية ومن خلال دولة المؤسسات التي يتحمل فيها الشرفاء الوطنيون المسؤولية لاستطعنا حل تلك المشاكل كافة بيسر وسهولة وبتعاون القوى الوطنية ،اما بصدد الموارد المائية فان مشاكلها ناتجة عن ثلاثة امور رئيسية اولها الطبيعة والمناخ من خلال قلة وكثرة الامطار والثلوج ،وثانيهما عدم وجود ادارة كفوء لادارة هذه الموارد مثل ايقاف الهدر المائي واتباع الطرق الحديثة في الزراعة والمحافظة على البيئة المائية من خلال الحفاظ على الانهر والجداول والبحيرات من التلوث البيئي وسوء التصرف بها والامر الثالث ان من سوء حظ العراق ان يكون البلد دولة مصب للموارد المائية وليست دولة منبع ولا سيما ما يتعلق بنهري دجلة والفرات لذلك فان سوء تصرفات او حسن علاقات حكومة العراق بدول المنبع تؤثر كثيرا جدا في ازدهار الموارد المائية او انحسارها).

*الحل في نظركم للمشكلة..

- (ان الحل في اتباع سياسة مائية فنية حكيمة في ادارة مواردنا المائية وتحسين الوضع المائي مع دول الجوار من خلال المباحثات المستمرة والاتصالات الدائمة وكذلك من خلال تحسين ادارة هذه الموارد برفدها بملاكات هندسية وفنية كفوءة).

* ماهي الطرق الناجحة لتحسين وتعزيز العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والاقليم ؟

- (حسب تصوري ان اشكالية هذه العلاقة غير معقدة وغير صعبة ويمكن حلها من خلال تطبيق الدستور عبر حوار جدي مستمر بين الاطراف الكردية ممثلة بكل مفاصلها الشعبية والنخبوية وايجاد خطوات عملية قانونية وفنية وادارية جديدة من خلال تشريع البرلمان لقانون النفط والغاز حسب الدستور وبشكل تفصيلي اضافة الى حل المشاكل المختلف بشأنها على ضوء المادة١٤٠ ، وتحويل بعض الصلاحيات المركزية الى الاقاليم ومجالس المحافظات).

* هل من كلمة اخيرة ؟

- (كل التمنيات للشعب العراقي العظيم بالمزيد من الرقي وتحقيق الامن والامان والوحدة في ظل دولة القانون والمؤسسات والكفاءات).

العراق القوي الديمقراطي المستقل في صالح الجميع

كلمة الدكتور الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في المركز العراقي للتنمية الإعلامية بغداد / 19 أيلول 2018

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم

بدءاً أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عدنان السراج رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية وجميع العاملين على إعداد هذا اللقاء.. كما أتقدّم اليكم حضورنا الكريم بالشكر الوافر لمشاركتكم معنا في هذا المساء البغدادي الجميل. وأود القول بأنني اخترت الحديث عبر المركز العراقي باعتباره واحداً من أهم المراكز الإعلامية العاملة في العراق، فشكراً مرةً اخرى.

إنني الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد من مواليد مدينة السليمانية عام ١٩٤٤ والتي أكملتُ فيها أيضاً دراسة الإعدادية. حصلت على بعثة لدراسة الهندسة في المملكة المتحدة أيام حكومة عبد الكريم قاسم وحصلتُ على شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في (الهايدروليكس- علوم المياه) من جامعات ليفربول ومانشستر البريطانية، وبعد التخرج لم أستطع العودة الى العراق بسبب الموقف من النظام البائد.

وخلال إقامتي في الخارج مارست العمل الهندسي وأصبحتُ بعد فترة زميلاً في جمعية المهندسين البريطانيين كما عملت لفترة طويلة مع الجامعات والشركات البريطانية وأيضاً في معظم بلدان الشرق الأوسط، فضلاً عن منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

بدأ عملي السياسي في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ أواسط الستينات وكنتُ عضواً فعالاً في جمعية الطلبة الكرد في أوربا حتى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥ حيث أصبحت عضواً قيادياً فيه وممثلاً له في المؤتمرات التي كانت تعقد في الدول الأوربية كما كنت عضواً قيادياً في الجبهة الكردستانية، ناضلت خلال هذه العقود الطويلة ضد الدكتاتورية وسعيت الى إرساء نظام ديمقراطي تعددي في عراقٍ حرٍّ مستقل.

كانت علاقاتي بالمعارضة العراقية قوية جداً، وكنت أزور مراكز قيادات المعارضة في دمشق وطهران وكان معظمهم في لندن والدول الأوربية وأصبحت منذ مؤتمر فيينا في بداية التسعينات عضو قيادياً في الهيئة التنفيذية للمؤتمر الوطني، وأعتقد أن أغلبكم يعرف النشاطات التي قام بها المؤتمر الوطني ونضاله ضد الدكتاتورية من أجل العراق، واستمريت على ذلك حتى سقوط نظام صدام ورجوعنا الى وطننا العراق.

كنت خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن، أي من قبل تأسيس الاتحاد الوطني ملازماً للرئيس الراحل الكبير مام جلال بحكم علاقتي الحزبية والشخصية والعائلية مؤمناً بنهجه وأسلوبه في العمل السياسي.

جاءت هذه العلاقة نتيجة إيماني بحرية الفرد والديمقراطية للعراق.

> اشتركت مع مام جلال في معظم مجالات العمل السياسي والتنظيمي والدبلوماسي

واشتركت مع مام جلال في معظم مجالات العمل السياسي والتنظيمي والدبلوماسي وحضرت معه أغلب اللقاءات والمؤتمرات، وكنت مندوباً شخصياً له، كما كنت ممثلاً عن الاتحاد الوطني في بريطانيا والدول الأوربية، هدفنا خلال هذه المسيرة الطويلة الى بناء عراقٍ اتحادي ديمقراطي تعدّدي قوي ومعافى، خالٍ من كل اشكال التمييز والعنصرية، يتمتع فيه أبناء الشعب بخيراتهم في ظل حكم رشيد يرتكز أهم أركانه على المبدأ القائل بوجوب وضع (الشخص المناسب فى المكان المناسب) في جوّ يخلو من الظلم، تحت سيادة الدولة، وابراز الهوية العراقية وتقديمها على بقية الهويات الأخرى، وأؤمن إيماناً كبيراً ككرديّ عراقي، بأن العراق القوي المستقل سيكون في صالح جميع أبناء الشعب بكافة قومياته وأديانه ومكوناته.

بعد عودتي الى العراق استلمت حقيبة وزارة الموارد المائية لمدة ثمان سنوات أنجزنا خلالها الكثير من المشاريع من ناحية تحسين الموارد المائية بما فيها بناء السدود وتجديد قنوات الري واستصلاح الأراضي وتحسين حالة الإرواء في العراق، وأفخر بدوري في إنعاش الأهوار والتنسيق مع دول الجوار من أجل حصة عادلة من المياه للعراق.

كما تسنمت منصب المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية منذ نهاية عام ٢٠١٠ في زمن مام جلال، قمت خلال هذه الفترة بتمثيل الرئيس في المحافل المحلية والأقليمية والدولية وشاركت بالنيابة عن الرئيس في أغلب المؤتمرات والنشاطات السياسية والفنية ولازلت أقوم بنفس واجبي لحد الآن في عهد الدكتور فؤاد معصوم.

يمر العراق اليوم بمرحلة خطيرة، تراكمت فيها أخطاء جسيمة في العملية السياسية، وإنّ جزءاً من هذا النقص جاء من غياب شخصية وسياسة توافقية كان يمثلها الراحل جلال طالباني، ولهذا فمن الضروري الاستمرار وتطوير نفس النهج، ويجب ان نكون صريحين مع أنفسنا بأننا لا نستطيع أن نحل مشاكل الوطن دون تنسيق وتعاون كافة مكونات الشعب العراقي والنظر الى ماضي العملية السياسية بعين من الصراحة والوضوح والعمل بشجاعة لتجاوزه، أملاً في بناء العراق القوي الآمن المزدهر الذي نحلم به جميعاً.

شكراً لإصغائكم

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

أزمات تنتج أزمات

*تشرين أول ٢٠١٦

لم تبلغ العملية السياسية الجارية في العراق منذ ٢٠٠٣ مستوى من التأزيم بقدر ما تعانيها الآن.

غير خاف على الجميع بأن هناك أزمة سياسية حادة قوامها التنازع على السلطة وفقدان الثقة بين الجميع وغياب التزام جماعي باستراتيجية سياسية واضحة للبلد.

وفي ظل هذه الأزمة نمت واستفحلت أزمات كثيرة أخرى، في مقدمتها الأزمة المالية المتفاقمة ومشكلات الأمن وغياب الخدمات وانعدام التنمية في مختلف حقول الحياة والادارة والاقتصاد وهي نتائج مباشرة لسوء أو انعدام التخطيط في الإدارة السياسية للبلد.

فما هو متاح من ثروات طبيعية كبيرة جرى ويجري اهدارها في غمرة هذه الفوضى الضاربة من الأزمات.

الزيادة الحاصلة في انتاج النفط عما كان عليه، لم يعد لها من قيمة مع فقر الصناعات النفطية من جانب وانخفاض اسعار النفط من جانب مهم آخر. في الواقع فإن هذا الانخفاض أسهم في كشف حجم الخراب الكبير في السياسة النفطية، إن كانت هناك فعلا سياسة نفطية، وكشف المسؤولية عن تغييب التشريعات اللازمة لتطوير قطاع النفط، ناهيك عن تفاقم المشكلات التي لم تحل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وأثرها في خلق مشكلات تعدّت المجال النفطي إلى مجالات سياسية واقتصادية كثيرة للعراق ككل وللصلة الواهية بين العاصمة بغداد وأربيل مركز الإقليم، وأفضت الى الحال السيء كما في الإقليم حيث اتخذت إجراءات لا قانونية وغير مسؤولة من قبل حكومة الإقليم بقطع رواتب جميع شرائح المجتمع وسحب الأموال من المصارف وعدم دفع مستحقات المشاريع والخدمات؛ بسبب تعمّد تغليب المصلحة الحزبية على مصلحة شعب كردستان وكذلك لانعدام كفاءة حكومة الإقليم وخصوصاً في عدم مراعاة مطالب الجماهير المشروعة واهمال تلبية احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن الإصرار على المضي في سياسة الإبتعاد عن «العمق الستراتيجي» في بغداد والتقارب من تركيا أردوغان في السنوات الأخيرة تحديداً. وهو ما أدّى الى ضعف حكومة الإقليم من النواحي السياسية والإقتصادية والوصول الى خلق حاجز بين المواطنين وبين المسؤولين المصرّين على اتخاذ القرارات الإنعزالية والسير باتجاه التقليل من دور الحكومة الإتحادية المركزية.

في ضوء ما تقدم، تتأكد القناعة لدينا بأن دور بغداد كمركز للقرارات مهم جداً لشعب كردستان وعلى مختلف الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية ..الخ، كما أننا لاحظنا - ولاحظ الكثيرون- كيف حظيت قرارات الشعب الكردي وممثليه في البرلمان بالاحترام الكامل ولأكثر من عقد من الزمن منذ التغيير ولغاية عام ٢٠١٤، حين بدأت تتغير سياسة الإقليم وتم تصدير النفط بشكل إنفرادي من قبل الحكومة هناك، فقبل هذا التاريخ كنا نتمتع بواردات النفط ضمن الحصة المقررة والتي كانت توجّه للخدمات والتنمية في كردستان. وهنا نأمل في حصول تغيير جذري لسياسة الحكومة في الإقليم والعمل على التنسيق والتعاون مع الحكومة الإتحادية وإيجاد مشتركات من شأنها خدمة الشعب في كل من الإقليم والعراق.

فما لدينا من ثروة نفطية كان يمكن لها حتى

> ما هو متاح من ثروات طبيعية كبيرة جرى ويجري اهدارها في غمرة هذه الفوضى

مع انخفاض اسعار النفط أن تستمر كعامل قوة للبلد والشعب، وذلك في حال وجود تنمية تصنيعية في المجال النفطي وضبط معقول للتصرف بعائدات النفط وخضوع الجميع لتشريعات عادلة ومتقدمة، وكل ما ذكرته هو مما نفتقد إليه للأسف حتى الآن.

الثروة المائية هي الأخرى جرى إخراجها من عوامل قوة اقتصاد البلد.

السياسة في هذا المجال، حطمت كل شيء؛ مرة بسوء التخطيط والإهمال، ومرة أخرى بفوضى العلاقات الإقليمية التي لم تعد تربح في كل شيء من أجل تحطيم كل فرص التفاهم والسلام في هذه المنطقة.

وفي الواقع فإن الأزمات الإقتصادية العاصفة يجري استخدامها بوجهين؛ فهي مفيدة في تبرير التلكؤ والعجز عن عمل أي شيء في مجال الخدمات والتنمية وحتى تهيئة التشريعات اللازمة لبعضها، وهي من جانب آخر مضرة ما دامت باتت تدفع بالمشكلات كلها دفعة واحدة إلى السطح لتنفجر بين مختلفين لا يجيدون سوى تنمية الخلافات والصراعات.

المشكلات في العراق من صنع البشر وخلقت من قبل العراقيين، وأعتقد ان على العراقيين تقبل اللوم على هذا الفشل؛ وعندما أقول العراقيين فأنا أقصد القيادة العراقية المتمثلة بالحكومة والقوى السياسية.

إذا ألقينا نظرة على الوضع المالي العراقي الحالي نرى بأنه لدينا مشاكل في الإقتصاد والمال والخدمات والإعمار والصناعة وحتى ضمن الحياة الإجتماعية هناك مشاكل.

ومن خلال خبرتي وكوني بمنصب حكومي ولتجربتي طوال فترة ثلاثة عشرة عاماً الأخيرة بعد إزاحة نظام حزب البعث، أرى أن سبب المشاكل الرئيسة تتمثل بالآتي:

- ضعف حس الإنتماء الوطني.
- حصول القادة السياسيين في الحكومة وخارجها على إمتيازات طائلة يمكن أن توصف بأنها مبالغ فيها، وهذا ما شجع التفرقة المذهبية في المجتمع.
- الإدارة السيئة وإقصاء الأفراد المؤهلين والأمناء والنزيهيين عن أعمالهم والإتيان بغير المؤهلين لتسلم مختلف المناصب في الدولة.
- منح السلطات والصلاحيات للقادة السياسيين (غير المؤهلين) لاتخاذ قرارات الدولة.
- الإبقاء على التشريعات القديمة، وأكثرها إستبدادية تعود لنظام البعث وبعضها يعود لأزمنة أقدم من نظام البعث. وكان يفترض بهذه التشريعات والقوانين أن تهدف لبناء النظام العراقي اللامركزي الجديد.
- إتخاذ القوى الخارجية في عام ٢٠٠٣ قرارين من

> دور بغداد كمركز للقرارات مهم جداً لشعب كردستان

قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تحديداً، وكان لهذين القرارين تأثيرات سلبية. الأول هو حل الهيئات والمؤسسات العراقية المرتبطة بشكل رئيس بالأمن والحدود والسيطرة عليها والثاني هو تغيير دور التدخل الدولي من محرر الى محتل.

لقد ذكرت أن المشكلة من صنع البشر، والذي أعنيه أن العراق بلد غني ولا يعاني من أية مشاكل متعلقة بالكوارث الطبيعية، غني بالمياه والنفط والموارد الطبيعية والزراعة، وكثافة سكانية منخفضة وتاريخ عريق.

في الواقع حصل فشل كبير في استثمار امكانات القوة المالية في وقتها فكيف نتوقع حالياً النجاح في مقاومة تحديات غياب قوة المال؟

النزاع الفاضح تحت قبة البرلمان خلال الأسابيع الأخيرة يكشف جانباً من أزمات الإحباط النفسي للجميع وانعدام فرص الحلول والتفاهم.

البرلمان الذي يفتقد إلى كتلة معارضة صريحة هو الآن ميدان اصطراع لقوى السلطة. وهذا وجه من وجوه الأزمة السياسية العاصفة بالبلد وبالعملية السياسية الجارية فيه منذ ٢٠٠٣.

قد تشهد الأشهر المتبقية على الانتخابات المقبلة مزيدا من هذا الاصطراع، ولكنها في المقابل ستشهد مزيدا من (التفاهم) العابر على التصارع، إنه التفاهم بين جميع الذين كانوا سببا في هذا المصير من أجل إبقاء البلد أمام المصير المنغلق على نفسه حتى ولو إلى حين.

بناءً على كل ما أشرنا إليه سابقاً ومن أجل تحسين مجمل الوضع العراقي نرى الآتي:

- على العراق أن يطور قوة أمنية وطنية موحدة تتضمن الجيش والشرطة .. الخ.
- كون النفط هو المصدر الرئيس للموارد المالية في العراق؛ فمن المهم أن يكون هناك قانون صحيح ومفصل للكاربوهيدرات بهدف حل المشاكل المالية والإقتصادية للبلد مع حكومة إقليم كردستان و المحافظات.
- وضع برنامج حكومي صحيح بعيد عن المركزية في الحكم وتطبيق مبدأ الأقاليم وحل مشاكل المناطق المتنازع عليها.
- العمل على تقليل قوى وامتيازات الشخصيات السياسية والأحزاب،كما يجب تشجيع المهنية وتأهيل أفراد دولة ذوو كفاءة. ومحاربة الفساد وسوء استخدام القوى والإعتماد على إدارة جديدة لكل مجالات الحياة ومحاولة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وبمستويات معقولة.

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

من أجل تحسين أوضاعنا الداخلية

*تشرين ثاني ٢٠١٦

يمر العراق منذ سقوط النظام السابق بالعديد من الأزمات السياسية والإقتصادية والإدارية والإجتماعية والتي عمت معظم مرافق الحياة، ووصلت الى حالة باتت تهدد مجمل العملية السياسية جرّاء تداعياتها الخطيرة على الأوضاع المعيشية والأمنية للمواطن العراقي. ومن الضروري أن نشير الى بعض الأسباب الأساسية التي أدت الى إستفحال تلك الأزمات وبقائها بلا حلول؛ في مقدمتها مسألة المحاصصة التي بنيت على أساسها العملية السياسية في العراق. فهذا الأسلوب الفاشل بإدارة الدولة تحت ذريعة تحقيق التوافق الوطني، أفرز الفرقة بدل التوافق بين المكونات العراقية، فالصراع على السلطة من قبل الذين مثلوا المكونات أدّى الى أن يعمل الكل وفقاً لمصلحة حزبه أو طائفته، وهذا خلق نوعا من التصادم بينها جرّ معه تدخلات خارجية وإقليمية أثرت على إرادة العراق السياسية، ومازال الصراع تتجاذبه المصالح الإقليمية ما أدى الى انعدام الثقة بين معظم الأطراف السياسية وحال دون إستقرار البلد وبناء نظام ديمقراطي.

من الناحية الإقتصادية ورغم الإمكانيات المادية للعراق كدولة نفطية غنية وزراعية مع كافة الإمكانيات الأخرى، تراجع الوضع الإقتصادي بنسبة كبيرة؛ بسبب الفساد وعدم وجود خطة اقتصادية مفصلة وواضحة وإدارة جيدة، وهو ما عمّ أغلب مرافق الدولة، فهدرت مئات المليارات وذهب جزء كبير منها الى جيوب بعض التجار السياسيين وقيادات الأحزاب، وتراجعت مشاريع التنمية الحقيقية والخدمات، وفشلت جهود التحول الإقتصادي، فبات الكثير من المواطنين على عتبة الفقر في واحدة من كبريات الدول النفطية.

أما من الناحية الإدارية فقد كانت إدارة الدولة وفقاً لصيغة المحاصصة التي تم تجميلها بمصطلح التوافق السياسي؛ وهو مصطلح غير موجود على أرض الواقع أدت الى تعيين أشخاص غير مناسبين لإدارة شؤون الدولة الإدارية، وساهم ذلك بتفاقم الفساد الإداري من خلال سيطرة مجموعة من المسؤولين غير المؤهلين لإدارة الدولة مقابل إهمال العناصر الكفوءة رغم حاجة العراق الجديد الى أصحاب الكفاءات والخبرات قبل حاجتها الى قادة ورؤوساء أحزاب وجماعات.

ومن الناحية الإجتماعية، فقد خلف الإرهاب والصراعات الطائفية التي شهدها العراق خلال السنوات الثلاث عشرة السابقة جيشاً من الأرامل واليتامى دون أن تتمكن الدولة من إستيعابهم أو توفير الحياة الكريمة لهم، وأثّر الوضع الإقتصادي المتدهور وفشل التنمية على الجانب الإجتماعي في العراق دون التمكن من إيجاد الحلول المناسبة.

كل هذه الإخفاقات وفي شتى المرافق أدى الى زيادة أطماع أعداء العراق والسعي لإفشال العملية الديمقراطية الناشئة من خلال التدخلات السافرة في شؤون البلد دون رادع قوي من المكونات العراقية التي أصبح قسم منها وللأسف أداة بأيدي اولئك.

وعلى الرغم من تشكيل عدة حكومات وبعناوين مختلفة خلال السنوات الماضية، لكن لحد الآن لم تظهر حكومة قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة كما يجب؛ من أجل وضع حد للتدهور الحاصل في مختلف المجالات، فقد كان بعض المسؤولين يراعون مصالح فئة معينة ويعملون على صفقات متبادلة للإستحواذ على الثروة وتمشية الأمور دون الإلتفات الى مصالح الشعب، فأصبحت العلاقات بين بعض القوى السياسية تتحكم بها الصفقات وعقود الشراكة.

فلو أخذنا الثروة النفطية وهي الثروة الكبيرة الرئيسة التي تستند إليها موازنة الدولة، سنجد بأن هناك جهات محددة تتصرف بها. فبالرغم من أن الدستور العراقي ينص على أن النفط هو ملك للشعب العراقي؛ لكن الحكومة المركزية وخلال السنوات الثمان السابقة، غضت الطرف عن عدد من المسؤولين في حكومة إقليم كردستان عن إستحواذ جهة معينة داخل حكومة الإقليم على عمليات تصديره والتصرف بعوائده على مرأى ومسمع من الحكومة الإتحادية التي لزمت جانب الصمت المطبق تجاه هذا الخرق الدستوري الفاضح وبدون علم البرلمان. وإكتفت كردّ فعل على هذا التصرف بقطع حصة إقليم كردستان من الموازنة؛ وهذا ما جر كارثة كبرى على الشعب الكردي بإفقاره وقطع رواتبه من دون أن يقدم هذا الإجراء حلاً موفقاً لإستئثار تلك الجهة بالثروة النفطية بكردستان.

إن الحكومة الإتحادية تدرك جيداً بأن بعض الاطراف السياسية في كردستان سوف لن تتخلى عن سياساتها الإنفرادية بمجال تسويق النفط الكردي، وهي تعلم جيدا بأن هذه الأطراف لن تسمح بتسليم نفطها الى بغداد ولا تتصرف به بما يوافق الدستور العراقي، ولذلك فإن المطلوب هو البحث عن بدائل أخرى لحل المشكلات الناجمة عن صراع الإقليم والمركز حول النفط، وأعتقد بأن الحكومة الإتحادية من الممكن لها – إذا تهيأت لها الإدارة الجيدة – أن تحل مشكلة النفط مع إقليم كردستان، وبالتالي تحل جزءاً من الأزمة المالية المستفحلة، والتي وصلت الى حد تجويع شرائح مختلفة من الشعب الكردي .

فعلى الرغم من أن الأزمة المعيشية الصعبة وصلت الى بيت كل مواطن في كردستان، وعلى الرغم من مظاهر الإحتجاج واسعة النطاق التي تشهدها مدنها، والتي وصلت الى حد إعلان الإضراب الشامل وتعطيل مصالح الناس، وكذلك توقف عملية التعليم بسبب إضراب المعلمين، وإرتباك أوضاع الأغلبية الغالبة من الموظفين والمواطنين، وعلى الرغم من إستمرار هذه الأزمة المالية لأكثر من سنتين بسبب سياسة النفط المستقلة الفاشلة، فإن المسؤولين الكرد في بغداد وأربيل لم يحركوا ساكناً للقيام بواجباتهم الأساسية في تمثيل الشعب الكردي في المركز؛ فمن صلب واجباتهم أن يدافعوا عن حقوق المواطنين التي نص عليها الدستور العراقي، وكذلك كان واجباً بحث هذه المشكلة مع الرئاسات الثلاث لكي يتم الإسراع بإيجاد الحلول للكارثة المالية في كردستان.. وحتى المسؤولين والوزراء الكرد في الحكومة الإتحادية وحكومة الاقليم – باستثناء بعض النواب – لم يقوموا بواجبهم الأساس في حل هذه المشكلة ويتحملون بدورهم مسؤولية التدهور الحاصل في الإقليم. فلم يقم – معظمهم – بأي دور لحث الحكومة الإتحادية على إنهاء الحظر المالي على كردستان، وكأن المناصب التي يحتلونها جاءت لهم هبة من السماء وليس على أساس أصوات الشعب الكردي الذي إختارهم ليدافعوا عن حقوقه الدستورية. وكل ما نسمعه من حين الى آخر هو تصريحات بعض المسؤولين في الإقليم بأنهم مهتمون بمعاناة الشعب الكردي وأن المشاكل المادية سوف تحل بدون أن يقدموا أية تفاصيل أو إبداء الجدية في الموضوع وهي تصريحات لا يتعدى تأثيرها شاشات التلفاز.

> **تراجع الوضع الإقتصادي بسبب الفساد وعدم وجود خطة اقتصادية وإدارة جيدة**

مع غياب الدور الكردي لحل الأزمة المالية في كردستان فمن واجب الحكومة الإتحادية أن تراعي مصالحهم وتوفر

لهم سبل العيش الكريم والإستفادة من موارد الدولة. فليس معقولا أن تعاقب السلطة الإتحادية شعب إقليم كردستان بسبب رغبة طرف سياسي معين للإستحواذ على مقدراته، فكما أن لبعض المحافظات غير المنتجة للنفط الحق وكل الحق في الإنتفاع من خيرات البلد وأن يستلم موظفوها رواتبهم الشهرية دون زيادة أو نقصان؛ يحق لمواطني محافظات كردستان أيضا أن ينتفعوا من أموال الدولة وفقا للدستور. لنفترض أن حكومة الإقليم لم تتقدم بخطوات لحل مشاكلها العالقة مع بغداد وإمتنعت عن الإلتزام بأي إتفاق نفطي مع الحكومة المركزية كما فعلت لحد الان، فهل يعقل أن يترك مواطنو الإقليم برمتهم أسارى بيد هذه السياسة الإقتصادية القاتلة؟

إن الحكومة الإتحادية تمثل العراق بمجمله، ورئيسه هو رئيس وزراء لجميع محافظات العراق وعليه أن يـؤدي دوره وفق الدستور، لا أن يترك مصير شعب بأكمله تحت يد حزب واحـد أو جهة معينة تتلاعب به، فلا يجوز حصر علاقة المركز بالإقليم بشخص أو زعيم حزب سياسي واحد. بالنسبة لإقليم كردستان الذي يعاني اليوم من أكبر مشكلة إقتصادية بسبب قطع رواتب موظفيها وتوقف حركة أسواقها، يفترض بالحكومة الإتحادية أن تبادر فوراً بمعالجة تلك الأزمة من خلال النقاط التالية:

- إعادة إقرار حصة إقليم كردستان من موازنة الدولة الإتحادية وتأمين رواتب موظفيها وتخصيص الأموال اللازمة لمشاريع الخدمات، وذلك عبر إعتماد الصيغة المقترحة بدفع حصة الإقليم على أسـاس حصص المحافظات، وتكون هذه الحصة ثابتة على الأقل فيما يتعلق برواتب الموظفين ومشاريع الخدمات الضرورية.

-إستعادة السيطرة على نفط كركوك بإعتبار كركوك مازالت مرتبطة بالحكومة الإتحادية، والتصرف بثروتها النفطية بما يتوافق مع الدستور، وتخصيص جزء من موارد نفط المحافظة لأبنائها ضمن إطار مشروع البترودولار، وتسويق نفط المحافظة عبر الشركات الحكومية الإتحادية.

- تفعيل دور الحكومة الإتحادية في إيجاد الحلول للأزمات السياسية التي يشهدها إقليم كردستان فليس معقولا أن تتدخل دولة كتركيا في شؤون الإدارة والإقتصاد بالإقليم حتى تتجرأ بأن تطالب بدور لها في معركة تحرير الموصل وهو شأن عراقي خالص، وتقف الحكومة الإتحادية المسؤلة وفق الدستور عن جميع أنحاء العراق عاجزة تجاه مسألة كبيرة مثل تعطيل البرلمان الكردستاني. وليس معقولا أن تقف الحكومة الإتحادية وهي المسؤولة عن تنفيذ الدستور موقف المتفرج الصامت تجاه إتفاق نفطي بين إقليم كردستان وتركيا والذي يـهـدر ثـــروة الـعـــراق.. وكان يفترض بالحكومة الإتحادية أن تتدخل بشكل مباشر في مسألة إنتهاء ولاية رئيس الإقليم التي أفرزت مشاكل في كردستان وأوصلها الى حافة الإنهيار، كما كان عليها أن تتدخل عند تعطيل البرلمان وطرد الوزراء، وأن تتدخل لدى المحكمة الإتحادية لحسم الخلافات النفطية ووضع حد لإستئثار جهة معينة بتلك الثروة المملوكة للشعب العراقي.

> **المحاصصة أفرزت الفرقة بدل التوافق بين المكونات العراقية**

هذه مجمل الأمور التي يفترض بالقادة العراقيين أن يعيدوا النظر فيها وأن يستعيدوا زمام المبادرة لحل مشاكل البلاد بما فيها مشاكل إقليم كردستان المستفحلة، حتى لا يأتي يوم ينفرط فيه عقد الشراكة والأخوة التي نص عليها الدستور الذي وافق عليه العراقيون بأغلبيتهم المطلقة.

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

المسؤولون عن الفشل والفساد

*آب ٢٠١٥

مرت على سقوط النظام الدكتاتوري في عام ٢٠٠٣ أكثر من ١٢ عاماً, والى ما يتجاوز العقد قبل ذلك التاريخ تحرّر إقليم كردستان من ربقة ذلك النظام الإستبدادي, ولم تزل القوى والشخصيات السياسية التي وصلت إلى السلطة تواصل بقاءها في المواقع المتقدمة في إدارة الدولة في البرلمان وفي الحكومات المتعاقبة.

لم تحصل سوى تغيرات نسبية لا تأثير فعلي لها في الحياة السياسية، ولم تؤثر كثيرا في نوعية المشهد السياسي ولم تحدث تغييرا نوعيا في مستوى الأداء والتفكير العملي.

إن معظم الذين غـادروا مواقعهم غادروها مرغمين، سواء عبر نتائج الانتخابات أو نتيجة تغير موازين وطبيعة العلاقات داخل القوى السياسية.

لم نجد من يغادر الحياة السياسية بقرار منه لأنه لا يستطيع أن يستمر في عمله لأي سببٍ كان, أو من حزبه لأنه فشل في أدائه الحكومي أو البرلماني، بينما تؤكد طبيعة نتائج الأداء الحكومي والبرلماني خلال السنوات الماضية أن مساحة الفشل أكبر من أن يمكن تغطيتها والتستر عليها.

والمشكلة الأسوأ التي تواجه جديّة الطبقة السياسية بمختلف تشكيلاتها ومراجعها هي أنها طبقة تعمل مع الأسف الشديد وسط بيئة فساد مصنفة على أنها من أخطر وأتعس بيئات الفساد في العالم، ولم تنجح هذه الطبقة في أن تحصن نفسها وتمنع سوء الظن بها من التفاقم وذلك لأنها لم تقدم حتى الآن مفسدين كباراً إلى القضاء ولم تتخذ اجراءات فعلية ضد هؤلاء المفسدين, بل على العكس من ذلك نرى ونسمع بمطالبات الفاسدين وعلى شاشات التلفزيون بإجراءات محاربة الفساد كي يعطوا إنطباعاً لدى الجمهور بأنهم ليسوا فاسدين.

لا يقتصر الفساد على الجانب المالي، فالفساد في البناء السياسي والإداري للدولة هو من الأسس الكبيرة التي قام عليها الفساد المالي بعد ٢٠٠٣. ولعلنا جميعا مسؤولين عن فساد بناء الدولة، وهو فساد إن شئنا تخفيف لهجته فهو فشل في البناء والادارة والقيادة، فشلنا جميعا نحن الذين أتيح لنا أن نكون بمواقع القيادة في ادارة الدولة والتحول نحو البناء الديمقراطي الاتحادي للدولة.

لقد انشأنا نظاما تحاصصيا ضاعت معه المسؤوليات. إنه نظام يحمي الفشل، ويجعل الفاشلين بمنأى عن طائلة القانون.

ليس هناك ما هو أكثر من الرقابات الموجودة في نظام إدارتنا الحكم والدولة، ولكننا جعلنا من هذه الرقابات غطاء تمر من تحته جميع أشكال الفشل والفساد الذي نخر وما زال ينخر هيكل الدولة ويشوه الأهداف المبدئية لبناء دولة ديمقراطية وحرة وعادلة.

ولعلنا وبعد هذه التجارب الإنتخابية العديدة التي خضناها خلال هذه السنوات ما بعد ٢٠٠٣ ومن دون قانون للأحزاب, قدمنا التعبير الأكثر مباشرةً ووضوحاً عن تلازم الفساد والفشل، وإلا كيف نتقدم إلى بناء ديمقراطية من دون قانون ينظم الحياة الحزبية؟ لقد استمر تأجيل تشريع هذا القانون وسيستمر تأجيله طويلاً ما دام الفساد يتحكم بكل شيء وما دام أن ليس هنا من إرادة

> لم نجد من يغادر الحياة السياسية بقرار منه

حقيقية وجادة للانتهاء من الفشل الذي حطم كل شيء.

أين قانون النفط والغاز؟

هل هذا ممكن في بلد نفطي يريد الانتهاء من الدكتاتورية الشمولية؟

لقد وضعتنا أزمة اسعار النفط الأخيرة أمام بشاعة ما فعله الفساد والفشل بالمليارات من دولارات النفط، وها نحن نستعين بالتضييق على الشعب من أجل انقاذنا من هذه المحنة التي جرى بموجبها اتلاف المليارات ونهبها وسوء التصرف بها. إن المحنة الحالية هي تعبير بالغ القسوة عن الفشل السياسي الذي وقعنا فيه جميعاً.

وأين خبراء النفط في بلاد أغلب مدخولها المالي من بيع النفط, وأين صناعة النفط الذي نحتاجه في كل مفاصل الحياة اليومية, تلك الصناعة التي تلعب دوراً هاماً في تقليل التوتر بين المركز والإقليم. لكن هل يكفي الاعتراف بالفشل لنتخلص أخلاقيا وقانونيا من التبعات التي يجب أن نكون مسؤولين عنها جميعا أمام الشعب والقانون؟ هل من جديد في هذا الاعتراف الذين بتنا لا نتردد في الاقدام عليه؟ ماذا يضيف من معلومات لشعب يعرف كل شيء؟

لقد خلقنا الازمات, ومسؤوليتنا الآن تشخيص هذه الأزمات قبل العمل الحقيقي لتجاوز ما يمكن تجاوزه منها.. ولكن السؤال الأكثر جوهرية: هل هذا ممكن من طبقة سياسية هي التي صنعت الفشل ومعه انتفع بعضها من الفساد؟

ففي بعض الحالات نرى بعض الشخصيات الحزبية تترك المناصب الحكومية والتنفيذية في الدولة إمتثالاً للشروط التي فرضتها سياسة المحاصصة, وهم في واقع الحال السبب الرئيس المعرقل للحكومة لتطبيق برنامجها في التنمية, وتحاول هذه الشخصيات إيهام الآخرين بأن وجودهم في مفاصل الدولة هو حل لمشاكلها ولا يجرؤون على الإعتراف بفشلهم في القيام بأعباء مسؤولياتهم, وهذه الحالة موجودة في الإقليم وبقية العراق. واتخذ كثيرٌ منهم قراراتٍ سياسية واستثمارية وتنموية ستراتيجية بدون القيام بدراسات جدية تاخذ المستقبل بعين الإعتبار, كما فشل البعض الآخر في الإنتخابات وحصلوا على نتائج قليلة جداً لأحزابهم نتيجة نهجهم السئ في الإدارة وطموحهم الشخصي ومع ذلك يعتبرون أنفسهم قد نجحوا في قيادة الدولة.

ويمكن إجمال ما تقدم من حديث بالمؤشرات التالية والتي نرى أن الوقوف عند سلبيات المرحلة الحالية وتأشير مواقع الخلل فيها وإعادة النظر بمجمل الأحداث والمواقف هو خطوة مهمة من أجل تجاوزها والتقدم بالبلاد والمجتمع برغم من

> إنه نظام يحمي الفشل، ويجعل الفاشلين بمنأى عن طائلة القانون

أن هذه المشكلات تحتاج الى مزيد من التفصيل:

• عدم نجاح قيادة الاحزاب العراقية في ادارة الدولة الجديدة من ناحية – الديمقراطية – اللامركزية – العدالة الاجتماعية – توزيع الثروات الطبيعية – تقديم الخدمات – تثبيت الوضع الامني – محاربة الفساد بكل اشكاله.

• من العوامل المهمة في حياة المجتمع: الادارة الكفوءة وميزانية الدولة والعدالة الإجتماعية.

• إن آفـات الطائفية والمحسوبية ومنح الإمتيازات غير المستحقة هي الأسباب الرئيسة في عدم معالجة مشاكل الدولة المتفاقمة والسبب الحقيقي في تأخير تقديم الخدمات للمواطنين.

• يجب عدم إفساح المجال للتدخلات الخارجية في شؤون الدولة والشعب وخصوصاً من خلال لجوء بعض السياسيين والمسؤولين الحكوميين الى دول الجوار وطلب الحل عندهم دون الإجتماع على مشترك وطني يتوحد تحته الجميع واللجوء الى الحل العراقي دون الوصاية الإقليمية.

• ضرورة العمل على تطبيق او تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية بشكل جدي وواضـح بين مختلف شرائح المجتمع العراقي.

• ضرورة اعتراف قادة العراق بفشلهم وإفساح المجال لإدارة جديدة قادرة على حل المشكلات.

• وجـوب تغيير نهج الأحـزاب والمؤسسات السياسية بشكل يتوائم مع العالم الجديد والعمل على الاخذ بمبادئ التسامح والديمقراطية الحقيقية والعدالة الإجتماعية وعلى كافة الصعد.

• التأكيد على أنّ المناصب وجدت لخدمة المجتمع وليست إمتيازاً للحكام والمسؤولين.

• تشجيع الكفاءات في إدارة الدولة ومؤسساتها وإناطة المسؤوليات بذوي الإختصاص وأصحاب الخبرة وإلغاء الإمتيازات للمسؤولين.

• ضرورة توزيع الصلاحيات داخل مؤسسات الدولة بشكل يخدم إدارة الدولة ويسهم في تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع.

• إلغاء القوانين القديمة والمعرقلة لحركة الإقتصاد والخدمات والعمل وتشريع قوانين جديدة تتيح الفرصة لتنمية دور القطاع الخاص والصناعة المحلية وكذلك قطاع الزراعة.

• تغيير نهج الأحزاب والسياسيين من تركيبة القيادة المتفردة الى الإدارة الجماعية لتطبيق البرنامج السياسي والحكومي وتوزيع المسؤوليات ولفترات محدودة بعكس الأطر الكلاسيكية في إدارة الاحزاب وشؤون الدولة والحكم.

• تثبيت مبادئ الديمقراطية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تكمن فقط في نتائج صناديق الإنتخابات, بل تحتاج الى أن تترسخ ثقافتها في وعي وضمير المجتمع وعلى مستوياته كافة.

مهام ومسؤوليات مؤسسات الدولة

كلمة د.عبد اللطيف جمال رشيد في مؤتمر بيروت عن الإقتصاد العراقي (مناقشة الإستراتيجية الإقتصادية العامة: ميزانيات الدولة - وضع الإقتصاد النفطي - القطاع المصرفي - الآثار الاجتماعية الاقتصادية)

لبنان – بيروت / للفترة من 30 - 31 آذار 2015

السيدات والسادة الحضور..

طابت أوقاتكم ..

اسمحوا لي أن أحيي الأخ والصديق الدكتور فالح عبدالجبار والسادة المسهمين في هذا المؤتمر والمشاركين في أعماله لأهمية مثل هذه الفعاليات أولاً وللقيمة العملية ثانياً للجهود المبذولة في مجال الإعداد والتنظيم وفي مجال البحث الجاد والرصين الذي يهدف إلى التشخيص والبحث عن حلول.

وفي الحقيقة فإن إقامة هذه الفعالية في ظرف مثل هذا الظرف الذي يواجه فيه العراق تحدياً مالياً واقتصادياً خطيراً فإن المهمات التي من المفروض أن يضطلع بها ذوو التخصص والخبراء والباحثون والمفكرون هي مهمات كبيرة وأساسية في فحص وتشخيص أسباب الأزمات وفي اقتراح الحلول على السلطات ودوائر الدولة المختصة.

لكن مسؤولية هذه السلطات تظل هي الأكبر. فهي مطالبة بالإصغاء وباستشارة رجال ومؤسسات التفكير الحر والإفادة من الخبرات والمقترحات وقبول النقد مهما كان قاسياً من أجل تقويم المسارات وتصحيح السياسات وتعديل الخطط، وذلك إذا كانت هناك طبعاً خطط وسياسات.

ومن المؤسف أن كثيرا من مؤسسات الدولة ليس في القطاع المالي والإقتصادي فقط وإنما أيضاً في مختلف المجالات تظل تعاني من مشكلة الإنغلاق على مراكز الدراسات والمنظمات والمؤسسات المدنية القريبة في عملها من عمل الوزارة والقطاع المختص وعدم الإفادة من جهود هي أحوج ما تكون إليها.

وواقعاً فإن السبب الرئيس في ما نواجه حاليا من تحديات أزمة تأثير هبوط أسعار النفط على مجمل الوضع المالي والاقتصادي للبلد (وحتما تتأثر المجالات الأخرى بذلك) هو في غياب وانعدام التخطيط القائم على رؤية علمية وخبيرة وهو في اعتماد السياسات التنفيذية القائمة على الارتجال وتمشية الأمور من دون أدنى تحسب وشعور بالمسؤولية إزاء قيمة التفكير العلمي الذي يأخذ بالحسبان دينامية الخيارات المعاصرة في بناء الاقتصادات وفي تسيير أنظمة إدارة الدولة بطرق منهجية وبخيارات ستراتيجية. وكل هذا هو نتاج لتغييب روح العمل المشترك مع الخبرات والكفاءات والإرتهان إلى منطق التفكير المتخلف.

سنلاحظ مثلا أن القطاع المالي في العراق نجح في جوانب كثيرة خلال هذه السنوات وليس من الصعب أن نعزو النجاحات فيه إلى وجود خبرات وكفاءات وطنية متطورة ظلت توجه هذا القطاع برغم المعوقات وبرغم الخطوات البطيئة وغير الطموحة للقطاع المصرفي الخاص وبرغم مظاهر الفساد التي لم يتحرر منها قطاع من قطاعات الدولة الكثيرة.

السيدات والسادة الحضور..

في مواجهة مشكلات الاقتصاد العراقي، وبعد هذه السنوات على سقوط النظام الشمولي الدكتاتوري، سيكون من العبث أن نظل نعزو الفشل والمشكلات إلى النظام الدكتاتوري البائد مع كل خطورة ما فعل بالاقتصاد والمال وأنظمة وهياكل ومؤسسات الدولة الأخرى لكن مواصلة التبرير بهذا بعد هذي السنوات هو تعبير عملي عن فشل وعجز عن فعل اي شيء كان يمكن فعله فيما لو أردنا فعلا أن نعمل بحرص وبمسؤولية.

لكن التبرير بمشكلات الأمن وتحديات الارهاب هو الآخر تعبير عن فشل وعجز واضحَين.

مَن يريد أن يعمل لا ينشغل بالمبررات إلا من أجل تحديها وتجاوزها.. وإلا فإن مواصلة التشكي واعتماد التبريرات هو تعبير صارخ عن فقدان مفاتيح الحل.

ومفاتيح الحل هي في تفكير علمي رصين يشعر بالمسؤولية ويعمل من هذه الأزمة مناسبة لخلق الحلول والعمل على بناء اقتصاد حر ومتطور لا يتوقف عند حدود الاعتماد على النفط وإنما يجعل من عائدات هذه الثروة هامشاً تحت متن قوي ورصين من مصادر أخرى للمال، وما أكثرها حين تخلص النيات وحين تكون مقاليد الأمور بيد العقل والحكمة والخبرة.

ومن هنا يتعين على القائمين بأعباء المسؤولية الرئيسة وضع الهدف الأهم وهو بناء الدولة الحديثة نصب أعينهم, وأهم أركان هذه الدولة هو ضمان احترام الحريات لكافة فئات الشعب والعمل على تثبيت الأمن والإستقرار وسيادة حكم القانون الذي ينبغي أن يتساوى أمامه الجميع, وكذلك بذل أقصى الجهود لإقامة البنى التحتية وتقديم الخدمات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحياة الناس اليومية وخصوصاً في قطاعات التعليم والصحة فضلاً عن توفير السكن الملائم والطاقة والماء الصالح للشرب وغيرها, وهي شروط أساسية لرفاهية المجتمع بغية تطويره إقتصادياً واجتماعياً.

لذا نجد من الواجب على الدولة إبداء الإهتمام اللازم بدراسة ومعالجة الأسباب الكفيلة بهدف تحريك عجلة التنمية والنهوض بالواقع الإقتصادي وإدارة الإيرادات المالية, خصوصاً لما لها من مباشر على المركز والإقليم وبقية المحافظات ..

وفي هذا الصدد نشير الى عدة نقاط نرى أنها ستسهم في تحسين الوضع المالي والإقتصادي:

١- العمل على تشريع قوانين جديدة تناسب المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد وفي نفس الوقت إلغاء الكثير من القوانين الروتينية القديمة التي تتسبب في عرقلة حركة الإستثمار والبناء وذلك بهدف الإسراع في إنعاش الوضع الإقتصادي.

٢- قيام الدولة بوضع سياسيات مالية قصيرة ومتوسطة المدى بالتعاون بين مؤسسات الدولة وبين الكفاءات ذات الإختصاص من الخبراء والمستشارين.

٣- الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز بعد إجراء دراسة شاملة يتم بها الإستعانة بآراء الخبراء والمستشارين والخروج برؤية ستراتيجية واضحة تضمن المحافظة على ثروة النفط من خلال إستثمار إيراداته المالية بصورة تضمن حقوق الشعب للجيل الحالي وللأجيال القادمة كذلك.

٤- الإتفاق الشامل والكامل بين المركز والإقليم وكذلك بقية المحافظات على السياسة المالية والإقتصادية والنفطية وبحسب ما نص عليه الدستور بشكل يتحقق فيه مبدأ العدالة الإجتماعية وتوزع الإيرادات المالية فيه بين الجميع بالتساوي ويتم تثبيت ذلك في ميزانية الدولة سنوياً.

٥- القيام بدراسة جدية حول الأخطار الممكنة على الموارد المائية والوضع الزراعي في العراق من أجل النهوض بها القطاع المهم وتعزيز الإنتاج الزراعي بشكل نضمن معه الأمن الغذائي ويقلل من حاجة البلاد الى الإستيراد من بقية الدول.

٦- دراسة وضع الإيرادات المالية بصورة تفصيلة وواقعية وكيفية إنفاقها من قبل الحكومة والجهاز التنفيذي وإعلان بنود الميزانية حسب خطة مدروسة بتوزيع صرفياتها وأبواب النفقات فيها.

٧- تحسين الوضع الأمني والإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.

٨- منع المسؤولين من التصرف الكيفي بالمال العام والممتلكات العامة للدولة.

٩- اعتماد الكفاءة والمهنية كشرطٍ أساس لتولي المسؤوليات والمناصب المهمة في إدارة الدولة بالتوازي مع محاربة الفساد ومعالجة جذوره والعمل الجاد على مكافحة جميع صوره المالية والإدارية والثقافية أينما وجد.

١٠- تعزيز موارد الدولة المالية داخلياً بوضع دراسة شاملة وواقعية للضرائب على المواطنين وكذلك على الشركات المحلية والاجنبية فضلاً عن المستثمرين.

١١- النهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي وتفعيل دوره في دعم التنمية الإقتصادية.

إن ما تقدم من رؤى وأفكار تحتاج الى برنامج عمل حكومي حقيقي ينهض به المسؤولون ويعملون على تنفيذه, وإلا فبدون الإجراءات التنفيذية السريعة والمباشرة ستبقى جميع هذه التوصيات مجرد تقارير تشخص مكامن الخلل في الهيكل الإداري والتنفيذي للدولة دون أن تحظى بفرصة التطبيق وبالتالي الشروع بعملية تنمية حقيقية.

ختاماً ..

نأمل في أن تكون نتائج هذا الجهد الذي تضطلعون به جسراً حيويا يفيد في خلق تقاليد عمل جديدة توصِل ما بين العمل البحثي والفكري وبين متطلبات حياتنا وبنائنا للدولة الديمقراطية الحرة والراسخة في نظامها الإقتصادي والسياسي والثقافي.

شكراً جزيلاً

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

النفط في العراق.. مشاكل وحلول

شباط ٢٠١٥

أعاد إنخفاض أسعار النفط وما رافقه من مشاكل اقتصادية ومالية خصوصا في بلد مثل العراق الحديث عن النفط كثروة ناضبة وتحديات الطاقة البديلة.

واذا ركزنا الكلام عن النفط بوصفه ثروة ناضبة تقترن بعمر زمني محدد لكل بلد منتج للنفط فاننا في العراق نبقى آخر المهتمين بنضوب النفط وبالمصير الذي لا نريد مواجهته حينما ينتهي النفط.

فعلى مدى عقود بقي الخبراء المختصون وبقي معهم السياسيون باختلاف انظمة الحكم يرددون إن آخر برميل نفط ينتج في العالم سيكون عراقياً وذلك اعتمادا على ان العراق سيظل يحتفظ بآخر خزين نفطي في العالم تحت أرضه. وكما ذكر وزير النفط الدكتور عادل عبد المهدي في مؤتمر الطاقة الذي عقد في الكويت في ٢٠١٥/١/٢١ إذ قال (بغض النظر عن النسبة التي تحتلها مصادر الطاقة الاحفورية لكن معدلات الطلب عليها سترتفع خلال السنوات العشر القادمة .. وبناءً على التقديرات الحالية فإن الطلب على النفط سيستمر بالإرتفاع بمعدل ١,٢-١,٥ سنوياً وقد يصل الطلب الى ١٠٥-١١٠ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٥. وإن قطاع النقل وسيارات الشحن والسيارات الخاصة ستلعب دوراً مهماً في زيادة الإستهلاك .. فحسب تقديرات سابقة ستتضاعف ففي الصين بمفردها ملكية السيارات بخمسة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٥ وهذا يعني أن ٢٢٠ مليون سيارة ستدخل السوق للفترة المذكورة).

وسواء نضب النفط غداً او بعد غد أو بعد قرن فالسؤال الاكثر اهمية هو ماذا فعلنا من اجل خلق بدائل؟ آخذين أيضاً بالإعتبار تصريحاً آخر في الكلمة نفسها حين أشار الى أن (أسعار النفط العالمية شهدت انخفاضاً كبيراً، هو الاول من نوعه منذ خمسة اعوام، ما ادى الى تضرر العديد من البلدان بينها العراق).

والبدائل التي نبحث عنها بالسؤال اعلاه هي ليست بدائل الطاقة البديلة التي يكثر الكلام عنها وانما نبحث عن البدائل الاقتصادية والمالية التي لا تجعل اقتصاد الدولة ريعيا معتمدا في كل شيء على ثروة طبيعية ستنتهي ان اجلا ام عاجلا.

ففي الغرب وفي انحاء العالم المتقدم الذي لايملك معظمه البترول كان الكلام طيلة عقود يتركز على البحث عن مصادر اخرى للطاقة غير الطاقة النفطية التي يتمركز الحصول عليها في مناطق محددة من الكوكب الارضي، وهي مناطق تصدر النفط لتلك الدول المتقدمة ولغيرها من الدول الاخرى بأكثر مما تستهلكه منه محليا.

وبرغم التقدم في بعض المجالات التي تمكن العلم فيها من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال صنع الطاقة البديلة وفي اكتشاف مصادر جديدة لها غير مسبوقة كاعتماد الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية أو اعتماد الكهرباء بديلا عن الوقود في حركة السيارات فإن هذا التقدم الذي تواصل على مدى عقود لم ينجح حتى الان في ان يكون طاقة تفرض الاستغناء نهائيا عن طاقة البترول ومشتقاته التي لم تزل هي الطاقة الاساسية في عالمنا المعاصر.

ولذلك فان الكلام الان وفي هذه اللحظة التي نواجه فيها ازمة حادة في تدني اسعار النفط هو كلام في معظم الاحيان غير عملي ويمكن تصوره كوسيلة للتخلص من مسؤولية مواجهة حقائق اكثر اهمية واكثر خطورة تمس جوهر النظام الاقتصادي والمالي القائم على الاعتماد كليا على البترول كمصدر اساس للدخل. وكان الأجدى البحث عن حلول جذرية في مواجهة مثل هكذا أزمات وفق تصورات بعيدة المدى.

وفي الحقيقة نحن لانملك المستوى العلمي

والصناعي المتقدم الذي يؤهلنا للانشغال في هذه الظروف بكلام غير مناسب عن الطاقة البديلة. سواء كان هذا الكلام يريد لنا مصادر جديدة للطاقة او انه يريد تحذيرنا من الخطر الذي يهدد نفطنا واعتمادنا عليه.

ان السؤال الاكثر اهمية الان هو سؤال اقتصادي وليس سؤالا صناعيا. وحتى اذا بقي التركيز على السؤال الصناعي فاننا سنظل ندور في اطار سؤال اقتصادي حين نتساءل ويجب ان نتساءل: ماذا عملنا من اجل تطوير الصناعة النفطية نفسها؟

انتجنا النفط ولكن ماذا عملنا من اجل تكرير النفط؟ ومن اجل تطوير صناعة نفطية لم نتقدم فيها خلال عقود وها نحن نعود اخيرا لنعتمد من اجل سد حاجتنا اليومية على استيراد مشتقات النفط من دول مجاورة لنا وذلك بسبب توقفنا في مجال هذه الصناعة عند ما بنيناه قبل عقود بعيدة نسبيا.

ان هذا التساؤل عن تاخر الصناعة له نتائجه على الاقتصاد وذلك على اكثر من مستوى سواء بما نهدره من اموال لاستيراد حاجتنا اليومية من مشتقات البترول ونقلها وتوزيعها أو بتعطيل الكثير من الايدي العاملة التي كان يمكن لها ان تعمل في هذه الصناعات وتؤمن عيشها من دخلها فيه.

واقتصاديا لم نعمل حتى بما عملت به بعض من دول الجوار المنتجة للنفط حين فكرت بمحدودية عمر خزين النفط واحتمال نضوبه وانشغلت هذه الدول بتأمين حقوق الاجيال المقبلة من هذه الطاقة وعملت على اكثر من مستوى من اجل حفظ حق الاجيال وذلك بالتوفير المالي لها من عائدات النفط او بتطوير الاقتصاد وتنويعه وبما يجعل ثروة النفط المحدودة والانية اقتصاديا ثروة دائمة عبر تحويلها الى مشاريع مالية وصناعية واقتصادية دائمة.

من الممكن ان نجعل من هذه الازمة المالية مناسبة للمراجعة، وستكون السلطات النفطية مطالبة بالعمل على تطوير الصناعة النفطية، في ما سيكون على البرلمان العمل الجاد من أجل تشريع قانون النفط والغاز، بينما على الحكومة العمل بمختلف مؤسساتها لغرض فتح افاق الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص بالحقل الصناعي وكذلك تطوير ادائها في مجال تنويع مصادر الدخل وعدم الابقاء على اقتصاد قائم على النفط.

إن اعتماد العراق وكذلك إقليم كردستان على النفط فيها مسؤولية سياسية واقتصادية ومالية ويفترض الإعتماد على نصائح وتوصيات الخبراء في هذا المجال, ونظراً لأهمية النفط كعامل أساسي في اقتصادنا فينبغي إشراك عدد كبير من المستشارين والخبراء في المجالات الإقتصادية المتعلقة بالسوق النفطي فضلاً عن الأمور الفنية الأخرى.

> **لم نعمل حتى بما عملت به بعض من دول الجوار المنتجة للنفط**

وكما أشرنا سابقا وفي اكثر من مناسبة فإن النفط ملك الشعب والأجيال القادمة وإن التصرف به ليس من حق مجموعة من المسؤولين أو جيلٍ بعينه, بل يجب ان تكون جميع القرارات الستراتيجية المتخذة من قبل ممثلي الشعب مدروسةً بشكل يضمن حقوق الجميع وتأخذ في نظر الإعتبار مصالح الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية.

إن التركيز على الصناعة النفطية وفي كافة المجالات مسالة في غاية الأهمية من أجل تحسين الإقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل لشريحة كبيرة من المواطنين. كما يجب التركير على تشريع قانون النفط والغاز بشكل مدروس وتفصيلي وبشكلٍ تتساوى فيه حقوق العراقيين جميعاً فضلاً عن ضمان حقوق الأقاليم والمحافظات كافة بدلاً عن الإتفاقيات الآنية والتشريعات المؤقتة.

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

الفساد الذي يسرق حتى المستقبل

* سبتمبر ٢٠١٣

بات الفساد، بوجوهه المختلفة، عاملاً شديد التعويق للتقدم السياسي المنشود بعد كل هذه السنوات. لقد كان الأمر متلازماً بين الفساد كمظهر لتعثر الوضع السياسي وارباكاته، وبين هذا التعثر الذي أسهمت في تنميته عوامل الفساد وظروفه.

وإذا كان الفساد آفة مستشرية، بحدود متفاوتة، في جميع النظم السياسية في العالم المعاصر، فإنه عادةً ما يصطدم بالكثير من الاجراءات التي تتخذها الحكومات للحد منه، وفي المقدمة من هذه الاجراءات إشاعة مبادئ الشفافية، كما تتخذها المجتمعات لحماية أموالها العامة وإداراتها ومؤسساتها وذلك بالعمل على توفير أكبر مساحة للحريات الصحفية وحقها في المراقبة والوصول إلى المعلومات.

قد تختلف الصورة في العراق عما هي عليه في معظم دول العالم، سواء منها الديمقراطية أو الشمولية، فالدول ذات الأنظمة الشمولية عادةً ما تكون محكومة بنظام صارم يجعل الثروات وفرص التصرف بها منوطة بمركزية شديدة، يكون معها الفساد مقترناً بأعلى هرم السلطة، بينما يستشري الفساد في أغلب مفاصل جسد السلطة الشمولية حين تكون هذه السلطة في حالة ضعف وانهيار. إما في الدول الديمقراطية فإنها وكلما تمتنت الديمقراطية تخلق نظاما متشابكا من الحماية التي تصد الفساد، نظام يشارك فيه المجتمع والسلطات المختلفة، من القوانين إلى البرلمان فالصحافة والمواطن العادي المحصن ثقافياً وقانونياً وتربوياً ضد الفساد.

في العراق ورثنا تركات نظام شمولي احتكر السلطة والمال في أوج قوته، بينما نمت وكبرت مظاهر الفساد في الجهاز الحكومي بمختلف حلقاته الدنيا والعليا، في العقدين الأخيرين من عمر السلطة مع الحروب والحصار واشتداد طغيان السلطة ضد المجتمع وتجويعه ودفعه لمواجهة أسوأ الأوضاع المعيشية في كل المجالات.

وفي الظروف التي رافقت تغيير السلطة في العراق كانت البيئة مناسبة لنمو مظاهر تقليدية للفساد في الجهاز الإداري للدولة وأيضاً عند بعض التكتلات الحزبية إلى جنب مظاهر أخرى هي الأخطر، استجدت مع حداثة تجربتنا في النظام الديمقراطي اللا مركزي من جانب ومع ما رافق التغيير من جانب آخر من مشكلات تفكك بنى الدولة وإعادة بنائها في أجواء من عدم الاستقرار الأمني المصحوب بمشكلات سياسية واجتماعية ما زالت لم تجد الحلول التي تضع الدولة على الطريق الصحيح.

إن المظاهر التقليدية للفساد قابلة للعلاج على صعيدين، ولكن في ظروف أكثر استقراراً، وسيكون الصعيد الأول تربوياً واقتصادياً يكون معه الموظفون في غنى عن فساد مالي وإداري في علاقتهم بعملهم وبالمواطنين، فيما يكون الصعيد الثاني قانونياً ورقابياً يمنع من تسول له نفسه من الانحدار بالوظيفة لمثل تلك المظاهر.

لكن المظاهر المستجدة هي الأخطر، وهي التي توصف عادةً بأنها الوجه الآخر للإرهاب، إنها فساد الحيتان الكبيرة التي تضيع معها الثروات وفرص البناء ومعالجة المشكلات العاصفة بالأداء الحكومي طيلة هذه السنوات التي أعقبت التغيير, ومعلوم أن المعنيين بالحيتان هم بعض الشخصيات داخل العراق ومن العائدين من الخارج.

من المؤسف أن الصلة ليست جدلية فقط بين الارهاب وهذا الفساد وإنما أيضاً هي صلة عضوية بمظاهر مرضية رافقت العملية السياسية كالمحاصصة التي تحمي الفساد وتتغذى عليه.

لقد حجب غياب الشفافية الكثير مما يمكن الاستدلال به على صفقات فساد كبرى، وهذا من مظاهر نظام تحاصصي يعيق الدور الرقابي للبرلمان، وهو دور لا يكون فاعلاً من دون مؤازرة مجتمعية تتيحها الشفافية للإعلام والأفراد والمنظمات.

وهنا نشير إلى محدودية أدوار الهيئات الرقابية، المستقلة منها والحكومية. فعادة ما تصطدم هذه الأدوار بالتدخلات السياسية التي تعيق عملها وتمنعه، لتكتفي هذه الهيئات بتسليط الأضواء بين حين وآخر على الحلقات (الأضعف) في هيكل الفساد الضخم. ومن المفارقات أن أحداً لم يتحدث عما إذا كان ما تنفقه الدولة على هذه الهيئات يتوازى مع حجم ما تكشف عنه الهيئات من أموال منهوبة بالفساد ومع المعاد منه لخزينة الدولة.

ومن بين أخطر مظاهر الفساد التي تمتد تأثيراتها ليس على الأجيال الآن فقط وإنما أيضاً على من سيأتي من أجيال مستقبلاً، هي أشكال الفساد التي لا تسطو بشكل مباشر على الأموال من خلال صفقات عقود وسواها وإنما تمتد إلى التصرف بالثروة الطبيعية العامة، كالأراضي, المياه الجوفية، النفط والغاز الطبيعي واستخدامها مرة في مصالح علاقات عامة ومنافع سياسية ومرات في التأسيس لإمبراطوريات مالية.

ولعل التصرف بالأراضي وتوزيعها بطريقة عشوائية غير خاضعة لاعتبارات فنية ولا اعتبارات تحرص على المال العام كملكية للجميع، سواء الأحياء الآن أو من سيولدون هو الشكل الأكثر كارثية في هذا المظهر الخطير للفساد.

وهذا شكل من أشكال استغلال المال العام في الدعاية وترتيب المصالح السياسية، كما هو نهب مالي لثروات لا يجوز التصرف بها بالطرق التي جرت وتجري الآن.

ولعل استخدام الثروة النفطية والغاز الطبيعي في هذا الإطار هو شكل أكثر وضوحا للفساد، حيث يجري تبذير

عوائدها الضخمة عن طريق إنفاقها بجهل وتعسُّفٍ منشؤه الفكر السلطوي وليس الإدارة الحكيمة للثروات.

ومن المهم هنا التأكيد على أنّ جميع الثروات النفطية والمياه والأراضي ليست ملكاً لأحد, سواء كانت الحكومة أو البرلمان أو حتى الجيل الحالي من الشعب, وإنما هي ملكٌ لهذا الجيل والأجيال القادمة التي تليه, ويجب التصرف بشديد الحكمة وبموافقة مندوبي الشعب بهذه الثروات وخصوصاً الناضبة منها كالنفط وأن يُحسب حساب المستقبل المنظور والبعيد كما يحسب حساب الحاضر, من خلال العمل على المشاريع الإستراتيجية العملاقة وتقديم الخدمات الطويلة الأمد التي تصب في مصلحة المواطن العراقي, والإبتعاد عن الحلول الترقيعية فيما يخص هذا الملف أي ملف الخدمات الذي تشبّع بالحلول الآنية والوقتية وهي في كثيرٍ من حالاتها تجيّر لأجل المنفعة الشخصية أو الحزبية, ولا نكشف جديداً حينما نقول بأن بعض السياسات الحالية لو جرت في البلدان التي تتمتع بشفافية أكبر لكان حساب المسؤولين عن تقصيرهم في أداء واجباتهم عسيراً.

إنّ تجاهل المصلحة العامة شكلٌ من أشكال الفساد الإداري والسياسي، وإنما يتطور الفساد في سوء التعامل مع هذه الثروات لصالح استثمارات شخصية وليس للصالح العام, حين يقوم المسؤولون بتصرفاتٍ ذاتية تسمح لهم بها مواقع المسؤولية والسلطة, لجمع أكبر قدرٍ ممكن من المال, وهو فسادٌ يتستر بإطار قانوني لتكوين الثروة وتأمين قوة النفوذ المستقبلي، وكل هذا يجري على حساب حقوق الأجيال.

إن فوضى الحياة السياسية وما يرافقها من مشكلات الأمن وجهل الناس بحقوقهم وضعف الشعور بالمسؤولية العامة هي ممرات سمحت بمرور الكثير من حالات الفساد، ولكن الأشد خطورة أنها سمحت بتطور أشكال الفساد وتناميها، بحيث بات من متطلبات الفساد أن يستمر هذا الوضع المشين على صعيد السياسة والأمن, ومع شديد الأسف أنْ أدّى ذلك الى إنحطاط الأخلاق والمنظومة القيمية إضافة الى الناحيتين السياسية والإقتصادية لدى نسبة غير قليلة من المجتمع, والذي ساعد على هذا الأمر التراجع الامني واستفحال دور الإرهاب والمشاكل المستمرة دونما أفق واضح. وهنا لانستبعد إتهام القيادات والنخب السياسية بالتقصير وبالتالي الفشل في تحقيق أدنى الأهداف المرجوّة منهم.

ولا تبدو الحلول السريعة ممكنة في مثل هذه الظروف، لكن الحلول المتوقعة لا تأتي إلا من خلال تنامي الوعي الشعبي، من خلال معرفة الناس أنها تمتلك القوة، قوة استخدامها حقها الديمقراطي بكيفية التصرف بأصواتها في الانتخابات، ومن خلال عمل حثيث من النخب على التوعية والتنبيه والتأسيس لروح نقدية جريئة في التصدي للمظاهر السيئة وعملية في طرح البدائل والضغط من أجل إصلاح مستويات الأداء السياسي والاقتصادي والخدمي.. وهذه بعض من مهام المجتمع في تقويم السياسات العامة وفي الحفاظ على الثروات وحسن استخدامها وتأمين فرص أفضل لأجيال المستقبل.

إنّ من واجب الشعب هو القيام بتغييرات جذرية للقيادات الحالية, والإتيان بدماء جديدة كفوءة ومخلصة تضطلع بالمسؤولية الكبيرة التي تنتظرها في بناء دولة قادرة تستطيع مواكبة التطوّر العالمي واللحاق بالركب الأممي, من خلال مكافحة كل أشكال الخلل في مفاصل الدولة سياسياً كان أم إقتصادياً. كما يجب على المجتمع أن يدفع بالنخب المثقفة الى الواجهة السياسية, بغية إعطاء دور أكبر لهذه النخب في صياغة برنامج سياسي شامل لإدارة الدولة وتشخيص جميع حالات الفساد المستشرية في مرافقها, والعمل الجاد على إقصاء الوجوه التي ساهمت في إنتشاره, وقامت بتضليل القضاء والرأي العام حين أدّعت بأنها هي من حاربت الفساد!!

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

أفكار حول سبل الخروج من الاستعصاء السياسي ..«الفيدرالية نموذجاً»

*أيلول ٢٠١٢

منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ بقيت كثير من التصورات عن الدولة الديمقراطية التي تمنّينا كعراقيين تحقيقها، تصورات عامة غير محدّدة بأطر نظرية فكرية أو قانونية.. وكان الدافع إلى مثل هذا التعميم هو الحفاظ على تماسكٍ سياسي وشعبي يبقى داعماً للتحول باتجاه الدولة الديمقراطية ومحافظاً على الإرادة العامة التي جمعت قوىً سياسية متباينة الإتجاهات والتصورات، وهي إرادة الانتهاء من الدكتاتورية والتأسيس لدولة ديمقراطية إتحادية فيدرالية عادلة وحرّة.

من بين الدول الـ ١٩٣ المنضوية تحت مظلّة الامم المتحدة توجد ٢٨ دولة تعتمد الفيدرالية كنظام لها ويشكّل مجموع سكّانها حوالي ٤٠٪ من سكان العالم, والفيدرالية في هذه الدول ليست نموذجا قياسياً واحداً, إنما هي فيدراليات مختلفة بحسب التكوين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والقومي لتلك الدول, لذا لاتوجد نسخة من الفيدرالية يمكن إعتبارها الأفضل, ولكنها -أي الفيدرالية- تناسب تلك الدول التي بها عدد كبير السكان أو الأقاليم, أو تعددية كبيرة في السكان تتمركز إقليمياً, ويتم إختيار الفدرالية كنظام من أجل جمع وحدات كانت منفصلة سابقاً في دولة جديدة أو لإعادة ترتيب دول كانت متحدة وأحياناً كنتاج للعمليتين معاً.

وكما أن الفيدرالية تختلف من دولة الى أخرى فالعدل أيضاً يختلف مفهوماً وإجـراءات من مجتمع ونظام إلى آخر باختلاف التفكير والظروف والأنظمة.. وكذلك الحال بالنسبة للحرية التي تتنوّع وتختلف حتى ما بين الدول الديمقراطية المتقدمة نفسها بل في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة، كما في الولايات المتحدة التي تتمتع فيها الولايات بمزايا وخصائص متنوعة وأحيانا متعارضة في ما بينها.

كان لا بدّ من تأجيل اختلافاتنا في التفاصيل بشأن كثير من القضايا الجوهرية من أجل اللقاء على أهداف عامة ومفصلية تسمح بتعزيز التجمع وتحول دون انقسمات وتمزّقات ظلّت على مدى عقود عائقاً أمام وحدة الجهد الوطني المعارض للدكتاتورية.. ومثل هذا التأجيل لم يكن وليد ما بعد ٢٠٠٣ حصراً وإنما هو نتاج لأساليب التفاهم للحركات التحررية والنشاطات السياسية للكورد والعرب ومؤتمرات المعارضة العراقية التي سبقت التغيير والتي مهدت لتأسيس رؤية وطنية شاملة وجامعة في مواجهة الدكتاتورية من جانب وفي توحيد الموقف العراقي إزاء الإرادة الدولية الداعمة لإسقاط النظام وتغييره من جانب ثان.

ربما كانت الثقة في أنّ حجم المعاناة من الدكتاتورية ومدى التضحيات التي دفعها العراقيون ستكون قادرة على تحصين الإجماع الوطني من التمزق والإختلافات التناحرية التي نهشت الجسد الوطني كثيراً.. لكن تفكير ما قبل الوصول الى السلطة شيء وتفكير ما بعد تسلم السلطة شيء آخر.. فدائماً ما يعمل هدف (التجميع والتوحيد) على إبراز (الأهداف المشتركة العامة).. بينما يعمل الدخول في تفاصيل تلك (الأهداف المشتركة العامة) على تهديد (التجميع والتوحيد) خصوصاً بين قوى مختلفة فكريا وعقائديا ولا يؤطّر تحالفاتها واتفاقاتها برنامج فكري نظري وعملي واضح ومحدّد.

لقد نجحت هذه الآلية في تكريس التجمّع على ماهو عام لِقوى المعارضة للدكتاتورية في توفير قاعدة لقاء وطني شامل جئنا معه الى ٢٠٠٣ موحّدين ومتفقين

على إسقاط الدكتاتورية وتغيير نظامها بنظام ديمقراطي إتحادي حر وعـادل، وهو ما وَعَدْنا الشعب به كقوى سياسية معارضة وصاحبة مصلحة حقيقية في التغيير.

لكن الآلية نفسها التي اتفقتْ على ما هو عام وأجّلت (التفاهم) على التفاصيل أضحتْ ومنذ الأيام الأولـى للتغيير في اختبارٍ دائـم لمدى قدرتها على التماسك والبقاء ومدى جديتها في توفير أرضية مناسبة للوصول إلى اتفاقات مطلوبة بشأن التفاصيل, فالحياة السياسية بإطارها اليومي كتصريف لأعمال دولة بكل بناها، وبإطارها الستراتيجي المتعلق بهوية الدولة وشكل نظامها وطبيعة الصلة بين سلطاتها، تتطلب دخولاً لا بدَّ منه في التفاصيل, وكانت محنة الإتفاق عـلـى إدارة الـدولـة وتشكيل سلطة وطنية تقود البلد بعد انهيار النظام الديكتاتوري وتمزق هياكل الدولة ومؤسساتها هو الإختبار الأول الذي لم نَنْجح فيه في التفاهم الوطني على صيغة حكم انتقالي ومن ثمّ أدى إلى شرعنة الإحتلال وتشكيل مجلس الحكم وكل ما جرَّ إليه ذلك من مشكلات كان أساسها العجز عن إقامة حدٍّ أدنى مقبول من التفاهم على التفاصيل، والإضطرار إلى العمل بمبدأ التسويات الإرضائية التي هي بدورها أخفقت في انجاز ما يمكن الاعتداد به والوثوق بصموده أمام الزمن واختباراته وقدرته على تجاوز تلك الإختبارات كما هو الحال في كتابة الدستور الذي بقي في كثير من أساسياته مطاطاً ورجراجاً وحمّال أوجه تتضمن الشيء ونقيضه بين مادة وأخرى.

إن الدخول في التفاصيل هو الدافع الذي جعل من معظم القوانين المطلوبة لتفعيل المواد الدستورية والمطلوبة دستوريا هي قوانين قيد الإرجاء والتأخير والمماطلة بين مختلف القوى السياسية صاحبة النفوذ بعد تغيير ٢٠٠٣ وانتخاباته, ذلك لأننا نختلف في قضايا جوهرية هي أساس الدستور, كلٌّ ينظر من زاوية أفكاره وعقائده ومرجعياته ومصالحه، ومن المؤسف أن يقال إن التضارب والإختلافات أكبر بكثير من الجوامع التي تساعد في الوصول إلى اتفاق, وكان الأسوأ بين كل هذا الحال الذي لا يدعو كثيرا إلى التفاؤل هو وجود من يعمل بيننا بوجهين: وجهٌ يؤكد الإلتزام بالدستور وثوابته ووجه آخر يعمل فيه على الإلتفاف على إتفاقات الدستور وحتى تأليب المواطنين على بعض مبادئه وتبشيعها لهم أو محاولة فرض صورته هو عن هذا المبدأ الدستوري أو ذاك.

> **توجد 28 دولة تعتمد الفيدرالية كنظام لها**

لقد تكرّس مثل هذا السلوك في التعامل مع إستحقاق دستوري ومع مفصل أساس في هوية دولـة العراق الجديدة، وهو مفصل جرى الإتفاق عليه أثناء مؤتمرات المعارضة العراقية ما قبل ٢٠٠٣ وبعد التغيير الذي تُشكّلُ قوى المعارضة السابقة قوام سلطاته الجديدة في معظمها.. ذلك هو مبدا الفيدرالية.

كان الحديث عن الفيدرالية مفتوحاً خلال أعوام ما بعد التغيير على أقصى الإحتمالات والتصورات، وهو حديثٌ كان يبدو منضبطاً بمفاهيم ومحكوماً بتجارب حيناً، فيما كان حيناً آخر كلاماً عاماً قائماً على الشائعات والإدعاءات التي لا تعرف أيّ شيء ولا تريد أن تعرف شيئاً سوى رفضها للمبدأ من الأساس.. كما جرى تصوير الفيدرالية مرّاتٍ كثيرة على أنها تقسيم عملي للبلد من جانب ومن جانب آخر جرى تبسيط الفيدرالية على أنها مجرد تقاسم لصلاحيات وإدارات.. بينما عمل معارضون

للفيدرالية على أن تكون صيغة غامضة من إتفاق فيدرالي قابل للنكوص بها إلى الدولة المركزية وقابَلَهمْ متحمِّسون للفيدرالية بتصوراتٍ ومطالب واجراءاتٍ تكاد تكون معها الفيدرالية شكلاً من أشكال الكونفيدرالية التي لا تبقي إلاّ على علاقة هشة بالدولة.

فمثل غيرها من المشكلات المعقّدة التي واجهت السلطات الجديدة وقواها السياسية ومؤسساتها الدستورية بقيت الفيدرالية مجالاً خصباً للإنقسام، الصامت حيناً والمعلن أحياناً كثيرة، والإختلاف في التفكير والمناهج والتصوّرات، ومنها انقسام واختلاف بقي يحكم كل مفاصل العمل السياسي والإستعداد لإكمال بناء الدولة الجديدة في ظل غياب قاعدة التفاهم الأساسية.

وعادةً ما يجري تغليف غياب هذه القاعدة الأساسية للتفاهم بالحديث عن (العودة للدستور والإحتكام إليه) وهو كلامٌ عامٌّ ومطاط، مع إدراك الجميع أن هذا الدستور يوفّر للجميع فرص المحاججة، فهو دستور إرضائي كما قلنا, يعطي الشيء ونقيضه.

وكما أسلفنا فالفيدرالية كنظام هو فيدراليات متعددة وليست نموذجاً واحداً جاهزاً للتطبيق بالعودة الى النموذج الأصلي الواحد.. فتجربة سويسرا تختلف عن تجربة الإمارات وهذه تختلف عن النموذج الأمريكي الذي يختلف عن التجربة الكندية وعن نماذج كثيرة أخرى في مشارق الأرض ومغاربها.. لذا فالفيدراليات الأكثر نجاحاً في العالم هي تلك التي تأتي كاستجابات عملية وطبيعية لحاجات حقيقية وواقعية.. إستجابات تفهم ما تحتاج إليه المجموعات السكانية ومناطقها وتقدم الحلول في ضوء ذلك الفهم.

ومثل هذه الإجراءات تتطلب فيما تتطلب أولاً وقبل كل شيء إرادة وطنية وقيادات دولة وأحزاب مؤمنة فعلاً بضرورة أن ننتهي من مفصل إشكالي معقّد، نهايةً تفيد الدولة وتعزز بناءها الجديد، هذه الدولة التي كانت في ظل الأنظمة الدكتاتورية والشوفينية قد خسرت مركزاً وأطرافاً، الكثير من فرص البناء والتقدم والثروات البشرية والمادية جرّاء غياب الإرادة الوطنية المخلصة التي تتفهّم المشكلات وتجترح الحلول الجذرية المناسبة لها, بدلاً من إعطاء الوعود بالحلول والمماطلة في إنجازها.

> **كان لا بد من تأجيل اختلافاتنا في التفاصيل بشأن كثير من القضايا الجوهرية**

لقد أضاع علينا كثيرون فرصاً لتمتين الإرادة الوطنية التي تريد حلولاً نهائية لأزمات قديمة كأزمة الفيدرالية, وقد جرى تشويه المفهوم كما جرى تشويه الغرض.. وتضامن المتطرفون في سعيهم الحثيث من أجل تكريس هذا التشويه.. فقد عمل مناهضو الفيدرالية على التشويش وتقديم دعايات منظمة وعشوائية ضد الفيدرالية, جرى معها تصويرها وتصوير المؤمنين بها على أنها مؤامرة تريد تدمير البلد وتقسيمه الى كانتونات هزيلة أو دويلات ضعيفة.. بينما قام الساعون الى التعجيل في إقامة دولة مستقلة – وبدون دراسة واقعية- بمساعدة هؤلاء المناهضين للفيدرالية من خلال تصريحات وإجراءات تفيدهم في تقديم شهادات عن صدقية شائعاتهم.. وكانت المبالغة والتهويل في استحصال الصلاحيات وسوء إستخدامها من أبرز تلك المظاهر التي تشحن الأجواء ولا تترك مجالاً لتنامي صفاء النيات والتفاهم بما يعزز الشعور

لدى الجميع بأن نجاح وقوة التجربة الفيدرالية هو تعزيز ديمقراطي لقوة البلد ومنعته وترصين وحدته.

وربما يسهم تأخر الكثير من القوانين المُترجِمة لمواد الدستور في مضاعفة المشكلات الحادثة مثلا بين الدولة وبين السلطات في إقليم كردستان, كما أن التشنّج المتبادل في الحوارات والتنازع على حدودٍ للصلاحيات ما زالت ضبابية, يسهم هو الآخر في خلق مناخ نفسي سلبي لا يساعد كثيراً في خلق أرضية مناسبة للتفاهم وارساء قواعد واضحة لطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم.

إنّ عدم وجود الثقة بين الأطراف السياسية وتركيز قسم من هذه الأطراف على تقوية المركز وقراراته على حساب الإقليم الى الدرجة التي تصبح فيها بعض من هذه القرارات إستبدادية, وكذلك طموحات بعض الاطراف في الإقليم في الحصول على الحقوق والمكتسبات بدون مراعاة الواجبات وتطبيق الدستور, إضافة الى عدم وجود قوانين تدعم فقرات الدستور أو تشرح مواده, هي مشكلاتٌ تتغذّى وتتفاقم في ظل أجواء ملبدة بالغيوم محلياً واقليمياً ودولياً, ومن المفروض أن يحصل الإقليم على كامل مكتسباته وصلاحياته مع مراعاة المركز, وعدم ممانعة الأخير على إعطاء الحقوق كاملةً للإقليم وكل ذلك حسب الدستور, وهنا يجب العمل على تشكيل لجانٍ تنسيقية بغرض متابعة البرامج والأمور التنفيذية بين المركز والإقليم.

إن التجربة الفيدرالية العراقية هي تجربة ناشئة، مثلما ديمقراطيتنا التي هي الإطار العام للفيدرالية، وهي، كما الديمقراطية، موضع شكٍّ وارتياب في منطقة تعجُّ بمشكلاتٍ إثنيةٍ وطائفية.. ولذا كلما نجحت الأطراف العراقية في حصر مشكلاتها داخلياً والبحث عن حلولها في إطار المصلحة الوطنية العليا تكون قد نجحت في تقليل هوامش الإختلاف وتقليص مساحة الشكوك المتبادلة لصالح خلق نظام فيدرالي منيع يتمكن من إطلاق طاقات الدولة ككل وكمحافظات وأقاليم، وهي الصيغة التي عـزّزت بناء دول عظيمة في إمكاناتها البشرية والإقتصادية والسياسية. وإذا كنا عمليا قد تجاوزنا نموذج الدولة الدكتاتورية الشوفينية بما خلّفناه وراءنا من ماضٍ مؤلم وبما نتطلّع إليه من مستقبل حرّ فإن الحاضر هو الورشة التي يجري بها التطهّر من تركات الماضي وتهيئة أسباب بلوغ ذلك المستقبل بأقصى سرعة ممكنة من خلال العمل على إلغاء القوانين والتعليمات الإستبدادية اللاديمقراطية, وقوانين وإرشادات النظام السابق.. وكل هذا لا يمكن التحصل عليه وبلوغه من دون التعامل بروح ديمقراطية حرّة ومنفتحة ومسؤولة وعادلة إزاء مصالح الشعب والدولة من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوّة بأسرع وقتٍ ممكن وكذلك العمل على إرساء مفاهيم الحقوق والواجبات بحسب مايمليه الدستور والعدالة الإجتماعية.. بمثل هذا يمكن تجاوز جميع المشكلات والوصول الى إتفاقات دستورية تضع الحلول الواضحة لطبيعة العلاقة والصلاحيات والإلتزامات والحقوق بإطار تشريعي واضح وسليم وهو ما ينبغي أن لا نتردّد في الوصول اليه في هذا الظرف الحرج والحسّاس على أكثر من صعيد, وليس على صعيد الفيدرالية حصراً.

> **هذه الإجراءات تتطلب فيما تتطلب أولا وقبل كل شيء إرادة وطنية وقيادات دولة**

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

الخيارات الفدرالية .. توزيع للسلطات وحماية للديمقراطية

*٢٠١٢/١١/٢٧

تتباين تجارب الفيدراليات من دولة إلى أخرى، وغالباً ما تتحكم ظروف البلدان والمناطق المفدرلة بالطبيعة الخاصة للفيدرالية، فما تتطلبه تجربة ما قد لا يناسب سواها..لكن، وفي كل حال، فإن النماذج المتاحة حتى الآن تكفي لأن تكون معياراً مناسباً لتشكّل الفيدراليات الجديدة..إنها نماذج من التنوّع والغنى في التجربة ما يكفي لأن تكون دليلاً مناسباً للدول التي تسعى لتبني النظام الفيدرالي، وهي دول آخذة بالتزايد، في ضوء ما قدمته التجارب من نجاح في الإدارات وتوزيع السلطات والقدرة على تجاوز الإختناقات، خصوصاً في الدول المتنوعة سكانياً وذات الطبيعة الجغرافية الكبيرة.

فعمليا، هناك ٢٨ دولة،يشكل سكانها مايقرب من ٤٠٪ من مجموع سكان العالم، تبنت النظام الفيدراليوتدعى بدول فيدرالية, أو تعتبر بشكل عام فيدرالية..وفي الغالب فان هذه الدول هي من الدول التي تبنت الخيار الديمقراطي..فيما تطمح الدول التي تسعى للحاق بالركب الديمقراطي إلى اعتماد النظام الفيدرالي وذلك بالتساوق مع عملية الإنتقال الى الديمقراطية.

وتاريخياً يمكن ملاحظة أنه تمّ تبنّي النظام الفيدرالي في الدول التي شهدت صراعات والتي اهتدت بعد تجارب عصيبة الى اعتماد الفيدرالية، وذلك كحل للأزمات من خلال الانتقال الى نظام سياسي تتقاسم فيه الحكومات المركزية صلاحياتها الدستورية وواجباتها الإدارية مع الأقاليم, كما يمكن أنْ تأخذ الأقاليم مهام وصلاحيات من المركز بحسب الإتفاقات والدستور.

وهي – أيالفيدرالية– إحدى الصيغ الدستورية والقانونية التي تنظّم وتوزع الإختصاصات والسلطات بين حكومة المركز وحكومة الأقليم في دولة واحدة, وتقوم بتثبيت الإدارة والسياسة على نحوٍ يسمح لحكومة لإقليم التمتّع بقدرٍ كبيرٍ من

الصلاحيات والسلطات في إدارة شؤونها.

إنّ أهم إنجازات الفيدرالية تتركّز في دعم الديمقراطية وضمان مساهمة الأقاليم في إدارة مناطقهم وإفساح المجال للسكان من مختلف القوميات والديانات للتعبير عن تطلعاتهم واختيار ممثليهم في المجالس المحلية والنيابية في الإقليم والمركز.

ومن الطبيعي أنْ تختلف الأنظمة الفيدرالية الواحدة عن الأخرى, وذلك حسب التكوين الإقتصادي والإجتماعي والقومي والمؤسساتي لهذه الدولة أو تلك, وهذا التنوّع أحد ركائز قوة الفيدرالية إذ لايمكن لنموذج فيدراليٍ واحد يمكن أنْ يكون ملائماً لجميع الأحوال والظروف في بلدان مختلفة, فهي تتضمّن دولاً كبيرة ودولاً صغيرة, غنية وفقيرة, دول من قومية واحدة ودول متعدّدة القوميات والمذاهب والأديان والأعراق, وفي معظمها يوجد رئيس وزراء وحكومة برلمانية, وفي البعض الآخر يوجد رئيس للبلاد ومؤسسات تشريعية وتنفيذية.

نشأت الفيدرالية من خلال هيكل أحادي شديد المركزية (سلطوي وغير ديمقراطي), فالخيار الفيدرالي هو إستجابة للضغوط السياسية الديمقراطية, وعملية نقل للسلطات (بسبب التعددية الموجودة في الدولة سواءً أكانت قوميةً أم دينية أم لغة) ضمن عملية ديمقراطية من أجل إستغلال الموارد بطريقة أمثل والتنافس الإيجابي بين مؤسسات الأقاليم المختلفة بهدف الوصول الى تقديم أفضل الخدمات, كما تعمل على حل النزاعات والتوتّرات بين مناطق الأقاليم المختلفة والتمتع بالحقوق القومية والدينية والإثنية.

على سبيل المثال سكوتلندا- وهي جزء من بريطانيا - تتمتع بصلاحيات كبيرة وتشارك في القرارات السياسية والإدراية المهمة.. وبحسب ما ينص عليه الدستور السكوتلندي (Scotland Act) الذي يشتمل على أكثر من ١٦٠ صفحة من القرارات والتعليمات الخاصة بالأمور التنفيذية والتشريعية وسن القوانين وقرارات المحاكم السكوتلندية, حتى إنّ سكوتلندا لها الحق بطبع عملتها الخاصة بموجب الدستور.. ومع كل هذا, فإن رئيس الوزراء البريطاني سافر - منذ فترة ليست بعيدة- بنفسه للقاء الوزير الاول الإسكوتلندي من أجل إبرام الإتفاقيات حول الإستقلال, علماً بأنّ ١٥٪ من الشعب السكوتلندي فقط يؤيد الإنفصال عن المملكة المتحدة, والكتلة البرلمانية السكوتلندية هي من الكتل السياسيةالمهمة في البرلمانالبريطاني, كما أنّ المناصب الكبيرة في بريطانيا - ولأحايين كثيرة- من نصيبهم, مثل منصب رئيس الوزراءووزارات الدفاع, والخارجية, والخزانة..إضافةً الى الوزارات الأخرى.

ومن الحالات الأخرىتبرز تجربة كيوبيك في كندا, فهي تتمتع بمستوى مماثل من الصلاحيات والمشاركة في القرار.. وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة تعد إحدى الفيدراليات في المنطقة العربية, كما توجد أمثلة عديدة في العالم المتحضر حيث تتوزّع الصلاحيات بين المركز والأقاليم, إذ إن الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة فرضت على المركز في الدول الاوربية والدول الكبيرة مثل أمريكا وروسيا أن تحتفظ بصلاحيات أقل مما كانت عليه سابقاً لصالح الأقاليم.

ويجري اعتماد مبدأ الأقلية والأكثرية داخل الحكومات المركزية الفيدرالية ذات التعددية القومية أو الدينية, على سبيل المثال, يوجد في كندا نظام برلماني يقوم على الأغلبية, غير أنّ الأقلية الفرنسية الكندية تلعب دوراً هامّاً في تشكيل أية حكومة.. وفي حالات أخرى كسويسرا مثلاً, فانها تتبع منهجاً يقوم على الشراكة بين كافة الأحزاب الرئيسة لتشكيل الحكومة المركزية.

والأعمدة القانونية للفيدرالية تركّز الحكم الفيدرالي على أساس الدستور وسيادة القانون, حيث يضع الدستور الأطر والمبادئ الأساسية للنظام الفدرالي.

في حالات الخلاف, يتطلب الأمر اعتماد حَكَمٍ دستوريلحل النزاعات, وعادةً ما يسند هذا الدور الى محاكم خاصّةتعمل على إيجاد التفسير القانوني للدستور, كما أنّ شرعية المحاكم قضية رئيسة فيما يخص تعيين القضاة وفترة ولاياتهم والتوازن بين الإجراءات القضائية.

من الضروري هنا اعتماد تطبيق الدستور والقوانين بشكل تفصيلي و كامل بغية تثبيت الديمقراطية والفدرالية, وكذلك العمل على تقوية الثقة بين المركز والأقاليم والمنافسة على تحسين وضع المجتمع من الناحية الخدمية والتنموية والعمران, وبالتالي تحسين وضع المجتمع إقتصادياً, وتنفيذ الديمقراطية بدون تلكؤ وإنجاح عملية الإنتخابات من خلال الإمتناع عن تزوير الأصوات ومراعاة الدستور والقوانين في جميع نشاطات الدولة.

حول اقليم كردستان
والعلاقة مع بغداد
رؤى وحوارات

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

نفط اقليم كردستان ومكاسبه ؟

* ٢٠٢١-٦-١٣

في ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية المزرية التي يعاني منها المواطنون في اقليم كردستان منذ سنوات التي ترتبت عن اخطاء السلطات وبعض المسؤولين وادت الى حصول تدهور خطير للمستوى المعيشي والمعاشي وتراجع الخدمات وفقدان الرواتب وتفشي البطالة، وعلى الرغم من امتلاك الاقليم لثروات طبيعية كبيرة متنوعة من نفط وغاز ومياه واراضي زراعية خصبة شاسعة، الا ان شيوع عقلية التسلط وعدم اعتماد خطط وبرامج مدروسة وتغييب العقول والكفاءات، والتنصل من المسؤولية اسهم بتفاقم الاوضاع وتدهورها في مختلف المجالات باقليم كردستان.

تقوم اغلب المؤسسات ووسائل الاعلام والصحفيون على نحو يومي بتسليط الضوء بشكل مفصل ومن مختلف الجوانب على تداعيات الاوضاع الراهنة وما تمثله من مخاطر وتاثيرات سلبية على كاهل المواطنين، الا ان المسؤولين الذين كانوا السبب وراء بروز هذه الازمات اوالاحزاب السياسية وحكومة الاقليم غير مستعدين لتحمل المسؤولية، وتكبد عناء البحث عن ايجاد حلول ومعالجات للازمات المستفحلة، وبدلا من ان يعتذروا عن تفاقم الازمات والمشاكل التي خلفتها سياساتهم، نجد انهم يسعون الى التنصل وتحميل جهات اخرى مسؤولية اخطائهم الكارثية.

في معضم دول العالم وعلى الرغم من ان قسم منها لا يمتلك ثروات من نفط وغاز ومعادن او جغرافية مهمة كما لاقليم كردستان، فان تشخيص وتحديد مكامن الخلل والقصور في الاداء الحكومي والمؤسسات التنفيذية، احدى اهم الاسباب وراء تحديد الخلل والتقدم والتطور وتصويب اداء المؤسسات الحكومية، والقدرة على معالجة المشاكل الاقتصادية والادارية، لايجاد حلول مناسبة لها عبر الاستفادة من الخبراء وذوي الشأن بنحو شفاف لتأمين معيشة واحتياجات المواطنين.

لا يمكن تبرئة الحكومة الاتحادية من مسؤولياتها لتأمين رواتب وميزانية شعب كردستان، لانه كان يفترض بها منذ سنوات العمل الجاد على تشريع قانون النفط الغاز الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بتلبية استحقاقات المواطنين، ورسم شكل ونوع العلاقة الاقتصادية والسياسية بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، وصياغة اسس للتعامل وتحديد الحقوق والواجبات في ملف النفط، بما يمنع انعكاس ذلك سلباً على الاوضاع المعاشية للمواطنين.

معالجة تلك الازمات مهم لحاضر ومستقبل الاقليم والمركز، لان الثروات التي تهدر الان دون وجه حق خارج نطاق القانون هي ملك للشعب، لذا يسترعي التصرف بها مراعات مصالح جميع مكونات البلاد حاضراً ومستقبلاً.

بعد ٢٨ عاما من الحكم في الاقليم وعلى الرغم من بروز العديد من الازمات والمشاكل، وعوضا من

ان تستخدم السلطات الحاكمة استخراج وبيع النفط عاملاً اساسياً في اطار الحفاظ على موقع ومكانة الاقليم وضمان مستقبل اجياله القادمة، الا انها وبالعكس من ذلك حولت استراج النفط وبيعه في الاسواق العالمية الى عامل لتبديد واهدار ثروات وموارد الاقليم، وقطع قوت الناس ووضع المواطنين في الاقليم تحت اعباء ديون وقروض كبيرة متراكمة.

كان اقليم كردستان ولغاية عام ٢٠١٤ يحصل على ميزانيتة ومستحقاته المالية من الحكومة الفدرالية، كما انه كان للكرد دور مهم وفاعل في رسم سياسة البلاد وبناء مستقبله، الا ان سعي البعض لتحقيق المزيد من المكاسب المالية والامتيازات بملف النفط، دفعها لاعتماد سياسة الاستقلال الاقتصادي، وجاءت ب عبد الله عبد الله الذي يدعى "اشتي هورامي" من لندن بتوصية من برهم صالح وقاموا بتسليمه ملف النفط دونما رقيب او حسيب، دون ان يدركوا بان استخراج وتصدير وبيع النفط في عالمنا الان ليس بالامر السهل، وعدا عن كونه يخضع للكثير من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية والصراعات الاقليمية والدولية، فهو يتطلب العودة واستشارة جملة من الخبراء والفنيين والمهنيين، فضلاً عن حاجته لخبراء قانونيين ودستوريين.

عبد الله عبد الله "اشتي هورامي" قام بعد التشاور مع برهم صالح بالسيطرة والاستحواذ على ملف النفط والغاز في الاقليم، وكان يحتفظ بهذا الملف الحيوي والخطير في حقيبته، ليقوم لاحقاً مدفوعاً بمصالح شخصية وحزبية، دون وضع اعتبار لبرلمان كردستان والحكومة الاتحادية، بتوقيع العشرات من العقود النفطية بتوسط بعض الاشخاص، مع شركات النفط التي كان بعضها غير معروفاً، لقاء منحهم حصص وامتيازات كبيرة ما كانوا يحلمون بها في نفط الاقليم.

وبدلاً من ان يضع اقليم كردستان على خارطة الدول المصدرة للنفط المعتمدة لدى المجتمع الدولي كما كان يدعي، فانه وعلى العكس من ذلك تماماً، تسبب بخلق مشاكل وازمات لا تعد ولا تحصى للاقليم، وفي مقدمتها تفشي الفساد والتربح، وتبديد ثروات الشعب وتحكم شركات اجنبية بثروات الاقليم وارضه ومستقبل اجياله، فضلاً عن انه تسبب بخلق ازمة عميقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، التي كانت تعارض تلك السياسية وتقول بانها ستؤدي الى اهدار نفط الاقليم الذي يباع بثمن بخس باسعار تفضيلية لعد من دول المنطقة.

وفقا لكتاب رسمي صادر عن رئاسة الوزراء العراقية في شهر كانون الاول ديسمبر عام ٢٠٠٧ بتوقيع رئيس الجمهورية مام جلال، ورئيس مجلس الوزراء نوري المالكي موجه الى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، طالباً فيه بارزاني بالعدول عن السياسة النفطية التي اعتمدتها حكومة الاقليم، التي كانت تتيح لوزير الثروات الطبيعية في حكومة الاقليم اشتي

هورامي، ان يوقع عشرات العقود النفطية خارج القانون ومواد الدستور، الذي صوت له الشعب العراقي، وطالباه كذلك في الرسالة ان ينتظر حتى تتوصل القوى والاحزاب السياسية الى اتفاق حول صيغة لاقرار قانون النفط والغاز والمصادقة عليه في مجلس النواب، ليضع بدوره اطاراً قانونياً لطبيعة العلاقة النفطية بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، وما يمكن ان يتيحه من مساحة للاقليم للتحرك فيها بما يتعلق بالاتفاق وتوقيع العقود النفطية، الا ان حكومة الاقليم متعمدة على تقارير خاطئة من اشتي هورامي، الذي كان مدفوعا بمصالح خاصة ضيقة استمر على سياسته وتوقيع المزيد من العقود النفطية.

سياسية الاستقلال الاقتصادي المزعومة التي كان البعض يروج لها فلشت في ادعاءاتها ودفعت بالحكومة الاتحادية مرغمة الى ايقاف ارسال حصة الاقليم التي كانت تبلغ انذاك ١٧٪ من اجمال الموازنة الاتحادية، الامر الذي وضع الى جانب الانخفاض الحاد في اسعار النفط حكومة الاقليم في مازق اقتصادي ومالي، ليكون شعب كردستان ومواطنيه الضحية الاولى لتلك السياسية الخاطئة التي دمرت اقتصاد الاقليم وبددت ثروات اجياله.

اي دولة او حكومة تحترم شعبها وتعيير للقانون وسيادته احتراماً وتدعي الديمقراطية والشفافية في ادارة شؤون البلاد، ينبغي ان يكون لها قانون ينظم الايرادات والنفقات السنوية يكشف بكل صراحة عن نفقاتها وحجم الديون والجهات التي اقترضت منها وكيفية التصرف بالاموال التي تم اقتراضها، وان يتم محاسبة و مساءلة الاشخاص والجهات والمؤسسات التي تسبب بحدوث الفساد وتحميل الحكومة نتائج سياسات خاطئة اسهمت في تراكم الديون وتبديد الثروات.

في اقليم كردستان ومع الاسف الشعب والمواطنون وممثلوهم في برلمان اقليم كردستان، ليس لديهم علم بحجم وتفصيلات الديون التي تراكمت على حكومة الاقليم، والسبب وراء الاقتراض وممن، هذا اضافة الى عدم علمهم بحجم الايرادات وكميات بيع النفط والمبالغ المستحصلة والية توزيعها والتصرف بها.

وبدلاً من ان تتحمل رئاسات حكومات الاقليم السابقة والحالية جزء من المسؤولية والتبعات القانونية للاخطاء والسياسات الفاشلة، التي انتهجتها وادت الى تحميل المواطنين في الاقليم عبئ ديون طائلة، ما يدفع الى التساؤل عن الوضع في الاقليم ومتى يدق ناقوس الخطر لمحاربة الفساد والقضاء على المحسوبية وانعدام الشفافية لدى حكومة الاقليم.

ما يحصل من اهدار كبير للثروات العامة وفي مقدمتها النفط والغاز وابعاده عن التدخلات والاملاءات الخارجية ومعالجة المشاكل العالقة مع الحكومة الاتحادية وفقا للدستور والقوانين بات امرا ملحاً لايمكن تاجيله او التغاضي عنه.

هذا فضلاً عن ان وضع برنامج مدروسة عملية لمعالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية المزرية لاقليم كردستان، من مختلف النواحي واعتماد خطط لاعادة الاعمار ومحاربة الفساد والامتيازات غير الشرعية، لا يمكن ان يتم من خلال الاشخاص الذين كانوا وراء تفشي الفساد وهم مستمرون في السلطة لحد الان في اقليم كردستان.

ضرورة بناء مرحلة جديدة من العلاقات تحكمها الأسس الدستورية والقانونية

حوار د.عبد اللطيف جمال رشيد مع صحيفة «الصباح الجديد « ديسمبر 24, 2017

السليمانية ـ خاص:الخلافات المزمنة بين الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان تتعقد يوما بعد يوم، فالطرفان يتناوشان حملات إعلامية مكثفة يسعى كل منهما خلالها أن يبريء نفسه من تداعيات المعاناة التي يعانيها شعب كردستان الذي أصبح على حافة كارثة إنسانية بسبب توقف رواتب الموظفين وركود الأسواق وتراكم المشكلات الأسرية بسبب الجوع والفقر..والقيادات السياسية سواء في بغداد وأربيل اصبحت تصم أذانها عن سماع صوت المحرومين ما أدى الى خروج تظاهرات الجائعين في الأيام الأخيرة بمعظم مناطق كردستان وهي تناشد الحكومة الاتحادية بالنجدة والإسراع بدفعة إنعاشية إن جاز التعبير.

ومازالت الخلافات على أشدها وهذا ما أدى بالسياسي الكردي الدكتور عبد اللطيف رشيد الوزير السابق وكبير مستشاري رئيس الجمهورية أن يعلي صوته مرة أخرى لمناشدة الطرفين بالجلوس الى مائدة المفاوضات لإجراء حوار جدي لحل الخلافات والدخول في مرحلة جديدة من العلاقات تحكمها الأسس الدستورية والقانونية. وفي هذا الحوار يضع الإصبع بكل جرأة على الجرح، مؤشرا مكامن الخلل في تلك العلاقة، والحلول الممكنة للخروج من هذا المأزق العميق:

دعا برلمان كردستان الى سحب الثقة من الحكومة وتغييرها

ما هي أسباب التعقيدات التي تجعل العلاقة بين أربيل وبغداد تختل يوما بعد آخر، لا سيما والأفق لا يشي بأية بوادر لحلول مناسبة في ظل عدم استعداد الطرفين لتقديم التنازلات؟

– للأسف لا أجد سببا حقيقيا لكل هذه التعقيدات، فالخلافات ليست آيديولوجية ولا طائفية ولا إقتصادية، والسبب الحقيقي الذي أدى الى تعقيد الأزمة هو المزاج الشخصي فحسب، فإذا عدنا الى ماقبل عام ٢٠٠٣ ، سنجد بأن الجانب الكردي كانت له علاقات جيدة مع أطراف المعارضة العراقية بجميع فصائلها ، ويجب أن لا ننسى بأن جميع تحركات وجهود الرئيس الراحل مام جلال كانت تنصب بإتجاه تعزيز الدور الكردي في المسألة العراقية عبر تعميق أواصر الأخوة مع المكونات العراقية بمجملها. وكان الاتحاد الوطني سباقا في هذا المجال وله علاقات نضالية ميدانية مع القوى الفاعلة بالمعارضة العراقية. وكانت هذه القوى على قناعة كاملة بأن الاتحاد الوطني سيكون هو الطرف الأساسي في جهود إعادة بناء العراق الجديد، وكانت تعد الرئيس مام جلال بإعتباره أبرز الشخصيات العراقية لتولي قيادة مرحلة ما بعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق، وهو لم يقصر للحظة بأداء هذا الدور من خلال بناء علاقات متينة مع جميع القوى العراقية وتوحيد صفوفها لمقارعة الدكتاتورية، كما أنه قام بدور كبير على مستوى المحافل الدولية لكسب دعمها من أجل القضية العراقية.

هذا قبل سقوط النظام، وماذا بعده؟

– بعد سقوط النظام السابق أعطت القوى العراقية الدور الأكبر لمام جلال وللاتحاد الوطني، حتى قبل تشكيل مجلس الحكم كانت القيادة الكردية وبشخص مام جلال متواجدة في بغداد، وكانت القوى العراقية والإدارة الأميركية

والبريطانية تتشاور معه في كيفية بناء العراق الجديد وترسيخ الأسس الديمقراطية فيه.

وبعد تشكيل مجلس الحكم شارك مام جلال ومسعود بارزاني وغيرهما من الكرد في هذا المجلس ، وكان دورهم فاعلا في إتخاذ القرارات الى حين تم إجراء الانتخابات البرلمانية وشكل الكرد كتلة قوية داخل البرلمان. وفي الدورة الثانية تم انتخاب مام جلال رئيسا للعراق ، وتسلم الكرد العديد من المناصب والوزارات السيادية ، وأصبح دورهم متعاظما في العملية السياسية. وتزامن ذلك مع حدوث نهضة اقتصادية واسعة في كردستان عبر حصولها على حصة ١٧ بالمائة من موزانة الدولة العراقية .

ولكن للأسف حدثت مشاكل بسبب الأداء السيء لبعض القيادات الكردية التي ظنت بأن التغيير الذي حصل يجب أن يكرس لمصالحها الشخصية والحزبية الضيقة.

وهذا ما أدى الى ظهور الصراعات والخلافات لاحقاً. ويبدو أن هذه القيادات لم تتعظ من دروس التاريخ ولهذا إرتكبت تلك الأخطاء القاتلة حين ظنت بأنها أصبحت تمتلك السلطة بكل القرارات. وما أقوله هنا ليس دفاعا عن سياسات العراق وتبرئة قادته من المسؤولية، لان جزء من المسؤولية يقع على عاتقهم أيضا.

إذن ماذا نفعل الآن لتجاوز تلك الخلافات؟

– أقول بصراحة بأن هناك قيادات كردية للأسف أصيبت بنوع من الغرور والتعالي، وباتت تفكر وتضع مصالحها قبل مصالح شعبها، وأصبحت تخوض صراعات لا تصب في مصلحة شعب كردستان، وكل هذه الصراعات تتمحور حول مكاسب شخصية والحصول على إمتيازات حزبية.. فعلى سبيل المثال، لماذا لجأت هذه القيادة الى استخراج النفط وتصديره بغياب السلطة الاتحادية ؟ اذا انه وبحسب الدستور فان النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي عموما ويجب إيداع إيراداته في حسابات تعود للحكومة الاتحادية، ولكن للأسف ذهبت عوائده الى جيوب أقطاب السلطة. فلو كانت هناك حكومة حقيقية في الاقليم مسؤولة لكان من المفترض أن تتعامل وفقا للدستور وتلتزم بالقانون . ثم كنا بالأساس نستلم حصة ١٧ بالمائة من موازنة الدولة ولم تكن هناك أية مشاكل، فما الحاجة الى إستخراج النفط ؟. ولدي وثيقة تبين بأن مام جلال كان ضد هذه السياسة النفطية بإقليم كردستان، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ما دمت تتسلم حصتك من ميزانية الدولة ، يفترض أن تدفع جميع إيراداتك الى حكومة المركز لتضمن دفع تلك الحصة سنويا. ثم أن الحصة المخصصة للإقليم هي ميزانية ، ولذلك يتوجب عليك ان تجري نهاية كل سنة تصفية حسابات وتحدد بالأرقام كيف صرفت تلك الميزانية ، فهذا قانون وليس الأمر أن تدفع لي ولا تحاسبني، هذه دولة لايمكن التصرف معها بهذا الشكل. ولذلك أُقول بصراحة أن الطرفين يتحملان المسؤولية ، فكان على حكومة الإقليم أن لاتتصرف بهذا الشكل غير القانوني مع حصتها من الميزانية، وكان على الحكومة الاتحادية أيضا أن لاتسكت عما حصل، ولكن بسبب الفساد في الطرفين تم التغاضي عما جرى.

قد يكون موقف الحكومة الاتحادية مبررا لتحاشي الصدام مع قيادة الإقليم، لا سيما وهي كانت تخوض حربا ضد الإرهاب والطائفية ما أدى الى تغاضيها عن تصرفات حكومة الإقليم؟

– نعم قد يكون الأمر كذلك، ولكن هذا الأمر لايعفيها من المسؤولية، والنقطة الخلافية الثانية التي أود الإشارة إليها تتعلق برواتب البيشمركة. وقيل مرارا بأن الحكومة الاتحادية أوقفت صرف تخصيصات البيشمركة ، ولكن

حسب علمي لم يكن الأمر كذلك، فهذه الحكومة وافقت على دفع تخصيصات البيشمركة، ولكن ليس كقوات بيشمركة تابعة للأحزاب، بل بإعتبارها قوات حرس الحدود وهذا مثبت في الدستور العراقي، وميزانية هذه القوات يجب أن تدفعها حكومة الإقليم، أما البقية من قوات البيشمركة والتي يفترض أن تكون جزءا من المنظومة الدفاعية العراقية فميزانيتها تدخل ضمن ميزانية وزارة الدفاع بالحكومة الاتحادية. ولكن يجب أن تكون تخصيصات هذه الحصة معلومة، من حيث عدد الفرق والألوية وعدد أفرادها وتسليحها وتجهيزها وما الى ذلك.

الإقليم الآن يعاني من كارثة اقتصادية تجاوزت حدود الأزمة، والمواطنون اليوم يعانون من الفقر والفاقة والجوع، ألا يفترض بالحكومة الاتحادية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه شعب جائع لا يجد قوت يومه؟

– المسألة ليست مجرد مسؤولية أخلاقية، بل هذا فرض عين على الحكومة الاتحادية أن تعالج المشكلة، فالناس لاعلاقة لهم بالخصومات والخلافات الحزبية أو السياسية، فلتتحمل الحكومة الاتحادية مسؤوليتها بمحاسبة الفاسدين وسراق المال العام، ولكن لايجب أن تترك شعب كردستان لمصير مجهول، فرئيس الوزراء هو رئيس وزراء لكل العراق وتقع عليه مسؤولية كبرى في معالجة مشكلات الناس في كردستان. نعم هناك فساد وعليه أن يحاسب الفاسدين ويسترجع الأموال منهم، ولكن معاقبة الشعب بجريرة الآخرين أمر غير مقبول ويخالف أسس الدستور . "لقد أثرت مسألة رواتب موظفي كردستان في أكثر من مناسبة ، وها أنا أعيد إثارتها مرة أخرى وأصر على المطالبة بدفع رواتب الموظفين، وأرفض أية تبريرات أو أعذار تصدر من الحكومة الاتحادية". ولا أعتقد بأن هناك شعبا مثل الشعب الكردي تحمل ما يجري له منذ ثلاث سنوات من تقليص الرواتب ووقفها في بعض الأحيان. والجزء الأكبر من مسؤولية هذه الإجراءات التعسفية تتحملها حكومة الإقليم، فلا أحد يعرف ما هي إيراداتها وكيف تصرف والى أين تذهب عوائد النفط والضرائب في الإقليم .

الحكومة الاتحادية تطالب بتسليم جميع المنافذ والإيرادات الجمركية، وكذلك جميع العوائد النفطية بالإقليم، الى جانب الضرائب والرسوم وغيرها، السؤال هو "إذا وافقت حكومة الإقليم على كل هذه الشروط، فماذا يتبقى لها من هيبة وسلطة في الإقليم" ؟

– لاتنسى بأن حكومة الإقليم هي تابعة للحكومة الاتحادية، وهذا أمر اتفقنا عليه وثبتناه في الدستور الذي شاركنا نحن في صياغته .

لكن ألا يشكل ذلك تهديدا مباشرا على الإقليم ككيان مستقل عن بغداد؟

– هناك توزيع للصلاحيات والسلطات في الدستور، فهناك صلاحيات حصرية مرتبطة بالحكومة الاتحادية ، وأخرى خاصة بحكومة الإقليم، فلتلتزم حكومة الإقليم بواجباتها تجاه المركز عندها تحل جميع المشاكل وفقا للدستور. في هذا البلد كل شيء مكتوب بالوثائق ، ولكن المشكلة أن لا أحدا يلتزم به . طيب إذا كانت هذه المشاكل والخلافات قائمة منذ أكثر من عشر سنوات، فلماذا لم تعمل حكومة الإقليم لمعالجتها عبر الدستور؟.

حاولت حكومة الإقليم ذلك، وخاضت العديد من جولات التفاوض مع بغداد ولكنها لم تثمر عن شيء!

– أنا كنت في بغداد ورأيت عشرات المرات وفود الإقليم تأتي الى بغداد وتجلس على مائدة المفاوضات لساعة أو ساعتين وتتحدث عن مشكلة النفط والبيشمركة والعوائد، ثم تحمل حقائبها وتعود الى أربيل. ويخرجون في وسائل الإعلام لاحقا ويدلون بتصريحات طنانة رنانة، سنفعل كذا ونعمل كذا ولكن من دون أية نتيجة . لو أنهم كرسوا ربع أوقات أسفارهم الى أنقرة واسطنبول في سفرهم الى بغداد لكانت جميع المشكلات تحل عبر التفاوض. السؤال هو كم مقترحا قدمه برلمان كردستان لحل المشاكل العالقة ؟ أين هي مقترحات الأطراف السياسية ؟ لا شيء!. يجب أن يتقدم البرلمان بحلول لتلك المشاكل ويسلمها للحكومة لكي تتفاوض عليها مع بغداد. كم مرة ذهبت رئاسة برلمان كردستان الى مجلس النواب لمناقشة تلك المشاكل و ايجاد حلول مشتركة للنقاط الخلافية ؟. مرة أخرى لا شي !. كيف يمكن حل كل هذه الخلافات العميقة بين الحكومتين بمجرد زيارة رئيس حكومة الإقليم لساعة أو ساعتين ؟. أو كيف يمكن حل الخلافات النفطية بزيارة واحدة لوزير النفط الاتحادي الى أربيل؟. هذه المحاولات ليست جدية ولا تسمن أو تغني من جوع .

مع كل ما تحدثت به، هل ترى آفاقا لحل تلك الخلافات؟

– لا أرى ذلك ، فحكومة الإقليم لاتمتلك الكفاءة السياسية ولا الإرادة الجدية لحل مشاكلها مع بغداد، فلكي نتجاوز هذه المرحلة وندخل بمفاوضات جدية ومثمرة مع بغداد، يجب أولا تفعيل دور برلمان كردستان. فالبرلمان هو مؤسسة منتخبة من الشعب ويتمتع بالشرعية، وعليه ينبغي أن يكون له دور ، ويجب أن يجتمع البرلمان ويعرض كل الخلافات على طاولة البحث ويصوغ الحلول اللازمة لها. ويذهب وفد من البرلمان الى بغداد للتنسيق مع مجلس النواب للبحث في الحلول الممكنة . كما يجب على البرلمان أن يسعى لسحب الثقة من الحكومة الحالية، فهذه الحكومة فشلت في أداء مهامها، ويفترض بالبرلمان أن يعمل على تغييرها بحكومة كفاءات أو تكنوقراط، المهم أن تكون حكومة مخلصة للشعب .. حتى الحكومة الاتحادية باتت على قناعة بأن حكومة الإقليم لم تعد تمثل الشعب الكردستاني، وتعلم بأنها حكومة حزبية تعمل لمصالحها الشخصية ، فلو كانت هناك حكومة مخلصة فإنها ستضطر الى التعامل معها بكل إحترام .

هذا يعني بأن الخلل يكمن فينا وليس بالحكومة الاتحادية؟

– لا أقول بأن قادة بغداد من الملائكة. هم أيضا لهم إخفاقاتهم ومشاكلهم، ولكن كان من المفروض أن لا تسكت الحكومة الاتحادية عن تعطيل البرلمان في كردستان ولا عن الكثير من الإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها حكومة الإقليم سواء كانت إجراءات سياسية أم حزبية أو إقتصادية، فكردستان ليست دولة مستقلة، بل هي جزء من دولة اتحادية وفق الدستور، ولذلك يفترض أن يكون للحكومة الاتحادية دور بهذا المجال .

إذا حققت حكومة الإقليم كل هذه الأمور وذهبت الى بغداد بوفد مفاوض جديد، هل من الممكن أن تحل جميع هذه الخلافات والمشكلات القائمة؟

– نعم أعتقد ذلك، فإذا لم تتجاوب الحكومة الاتحادية لحل لتلك المشاكل، عندها سنكون قد كسبنا العالم كله الى جانبنا ، وستتبين حقيقة مواقف وسياسات الحكومة الاتحادية أمام الجميع..

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

العلاقة بين بغداد والاقليم.. أزمة لقاءات أم أزمة تفاهمات !؟

*٢٥ شباط ٢٠١٦

لعل اللقاءات التي تجمع المسؤولين في الحكومة الاتحادية مع المسؤولين في حكومة إقليم كردستان سواء التي تتم في بغداد أو أربيل أو خارج العراق هي تعبير عملي عن أزمة تفاهم حقيقية بين الحكومة الاتحادية وسلطات الإقليم.

وفي الواقع فإن مؤشرات انعدام فرص التفاهم تبدو أكبر بكثير من مجرد مناسبة اللقاء. فخلال الأعوام القليلة الماضية وصلت تلك الأزمات إلى مدى ظهر معه أن فرص التفاهم انعدمت، وكانت المشكلة أعمق حين كان يتم التوصل في تلك الأزمات إلى حلول وهمية لا تصمد طويلا بل سرعان ما تنهار في ظل غياب التفاهم الحقيقي وتنحية العمل المؤسسي جانباً والعمل بمبدأ الحلول السياسية الوقتية. فالحلول المؤقتة حلول طارئة تسمح بها المصالح والضغوط السياسية ولكن تلغيها المشكلات العملية التي تزداد على أرض الواقع في العلاقة بين الطرفين.

إن اللقاءات وخاصة تلك التي تجري في بغداد بين مختلف الأطراف السياسية والحكومية ضرورية ومهمة

جداً للجميع سيما للإقليم الذي ينبغي أن يرتب وضعه المالي في ضوء الإتفاقات السياسية والإقتصادية المبرمة بين الطرفين لكون بغداد هي عاصمة العراق ومركز الدولة الإتحادية. لكننا نرى أن بعض اللقاءات تكشف من جانب آخر عن حاجة الطرفين فعلاً إلى أية مناسبة للتفاهم بغض النظر عما يبعث به اللقاء من رسائل يريد

الطرفان إرسالها أو أحدهما في الأقل. الأمر يحتاج الى الجدية في معالجة المشكلات والدخول في التفاصيل لإيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد كانت الحكومة الإتحادية تتستر على الخلافات وتمشّي الحال من خلال الوفرة المالية التي كانت بين أيديها. لكن هذا الاستخدام السياسي للمال العام هو بعض من المشكلات العاصفة التي وجدت الحكومة نفسها فيها بعدما عصفت أزمة أسعار النفط بهشاشة البناء المالي والاقتصادي للدولة العراقية ولسلطاتها التي باتت مكشوفة الظهر في ظل وضع أمني وسياسي ومالي لا يسمح بأي تماهل. أما في الإقليم فالمشكلات لا تقل ضراوة عما تعانيه الدولة العراقية ككل.

أزمة الرواتب هي المظهر الأولي، وهو مظهر شديد الخطورة، لكثير من الأزمات التي ما زالت الى حدٍ ما قيد التحكم بضغط القوى السياسية النافذة في الاقليم، ولا أحد يدري متى تفقد هذه القوى القدرة على مواصلة الانضباط. والغريب أن البعض يروّج الأكاذيب ويوجه إتهامات باطلة لشخصيات معروفة بأنها هي المسؤولة عن قطع الرواتب في الإقليم!

في الحقيقة يبدو المظهر الآخر المتعلق بالتراخي أو تقليل فرص ممارسة الحياة الديمقراطية داخل أكثر من حزب رئيس في الإقليم هو ما يضع الديمقراطية في الاقليم على المحك وأمام تساؤلات لا تريح كثيراً من الأطراف في كردستان.

إن تعطيل البرلمان بموجب مبدأ وصلاحيات غير دستورية هو التعبير الأشد دراماتيكية عن مشكلة الديمقراطية ومأسستها في الإقليم. هذه مشكلة عملية صارخة تعبر عن أزمة التفاهم داخل الإقليم، فضلاً عن انها تفضح تعطيل العمل المؤسسي والدستوري.

لكن حكومة الاقليم معطلة هي الأخرى، وما يتسرب عن توفر أغلبية برلمانية تسمح بسحب الثقة من الحكومة وتعمل على تشكيل حكومة جديدة هو واحد من وجوه توتر الصراع واشتداد الأزمات بين أطراف البرلمان المنتخبة، فيما البرلمان معطل. إنه صراع حقيقي وحساس جدا في ظروف مثل ظروف الاقليم وتاريخ تصارعات القوى فيه، وإن حقيقة خطورة الصراع تكمن في كونه خلافاً جذرياً يبدأ من الموقف من رئاسة الاقليم ولا ينتهي عند طبيعة بناء الحياة الحزبية داخل كل حزب من الأحزاب.

مع هذا يظل المواطن معنياً أولا بخبز أطفاله وحياة عائلته المهددة. وليس من المعقول إزاء هذا التهديد اليومي بالمعيشة الذي يتعرض له المواطن في كردستان أن تستمر بعض القوى السياسية في مراعاتها للتفاهم السياسي الهش في ما بينها.

وليس من المعقول أيضا أن تستمر الحكومة الاتحادية بالصمت في مواجهة مسؤولياتها الدستورية عن حياة وعيش مواطنيها في إقليم كردستان.

إن الحرص على الصمت الذي يمكن أن تتذرع به بغداد من أجل إبقاء صلة هي هشة سلفاً بين الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم هو غير ممكن وغير مقبول من منظور دستوري وحتى إنساني مهما كانت الظروف العاصفة التي تحيط بالعلاقة بين الطرفين وبالبلد بشكل عام.

فحين تعجز الحكومتان عن التفاهم ينبغي فتح قنوات أخرى للتفاهم، ولابأس في أن يبادر مجلس النواب العراقي بالتفاهم مع البرلمان المنتخب في الإقليم والوصول إلى خارطة طريق أولية تكون خط شروع لعمل حقيقي بين الحكومتين. وهذا يتطلب عودة برلمان الاقليم ليمارس مسؤولياته ويستأنف نشاطه من حيث توقف.

إن من مسؤولية مجلس النواب العراقي الضغط من أجل استئناف الحياة الديمقراطية في الاقليم, ومن مسؤولية الحكومة الإتحادية الإهتمام أكثر بمشكلة عدم دفع الرواتب من قبل حكومة الإقليم والعمل على تدقيق صادرات النفط واعتماد مبدأ الشفافية في عمليات بيع النفط وكيفية صرف الواردات المالية من أجل تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية وإنهاء معاناة الشعب في الإقليم. ومنذ البداية اقترحنا على الحكومة في الإقليم عدم بيع أو تصدير النفط بدون وجود قانون تفصيلي ينظم هذه العملية (قانون النفط والغاز) كما طالبنا بالتركيز على بناء البنية التحتية وتدوير عجلة الصناعة في الإقليم وخاصة الصناعة النفطية ولكن مع الأسف لم تؤخذ الاقتراحات على محمل الجد بل كان الجواب في كل الحالات واحداً وهو التركيز على إستقلالية الإقليم المالية بدون التقيد بالضوابط والأطر القانونية الإقتصادية أو الإدراية.

إن مسؤلية معالجة الخروقات الدستورية تقع على عاتق الجميع إذ ليس من صالح أي أحد إستمرار الحال على ما هو عليه, مثلما الأمر بالنسبة لوضع رئاسة الإقليم وتعطيل البرلمان والجهاز التنفيذي للحكومة, خصوصاً وأن بعض المسؤولين الحكوميين ومعظم السياسيين قد انتهت مدد ولاياتهم الدستورية, وبذلك انتهت شرعية حكومتهم في الحكم أو شرعية مسؤولياتهم الحزبية.

لا ينبغي لأي جهة الإكتفاء بدور المتفرج.

حينما تشتعل النار، لا سمح الله، في أي مكان فإن الحريق لا يميز بين لاعب بالنار وآخر يتفرج عليها.

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

إستحقاقات مرحلة ما بعد الاستفتاء

تجاوزنا مرحلة الاستفتاء وأصبحت وراء ظهورنا، ودخلنا في فترة الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في آيار القادم، وهي مرحلة تفرض علينا جميعا التفكير والسعي الحثيث لايجاد علاقات متوازنة بين مختلف أطياف الشعب العراقي، خصوصاً بعد مختلف التداعيات التي شهدها إقليم كردستان وعلى جميع الأصعدة بعد يوم ٢٥ أيلول الماضي.

صحيح أن الإستفتاء هو حق مشروعٌ للشعب الكردي كما لغيره من الشعوب، وكان مؤيّداً من قبل الجماهير الكردية، ولكن المشكلة كانت تكمن في الآليات والظروف الموضوعية التي كان ينبغي أن تتوفّر لإتمامه، وقد نبّهنا إلى هذا الأمر المهم في مقال سابق نشرناه قبل إجرائه بنحو شهرين وقلنا في حينه «لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول الى ما يتمناه الشعب الكردي منذ أمدٍ بعيد لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع».. ولكن حصل الذي حصل، وأدّت القرارات الفردية لبعض القوى السياسية الى ما نحن عليه اليوم من ضياع شبه تام لحقوق شعب كردستان وتراجع الثقل الكردي في الساحة العراقية. وأشرنا في مرّاتٍ سابقة كذلك الى أن هذه الحقوق هي مستغلّةً من قبل أطراف في حكومة الاقليم وبعض الاحزاب السياسية ولم يتنعم بها الشعب الكردي كما ينبغي.

وللأسف الشديد ما زالت نفس هذه الاطراف تعمل على أن تبقى كثير من الأمور معلقةً مثل واردات النفط وانعدام الشفافية والتنصّل من تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية وعدم انتخاب مجلس محافظة لكركوك لسنوات عديدة واستغلال ظـروف المدينة من قبل بعض الشخصيات السياسية، وقطع الرواتب وسحب أموال التجار والمصارف المحلية والخارجية، فضلاً عن تقييد حرية القضاء والصحافة والهجوم على الاعلاميين والشخصيات التي تنادي بالشفافية .. كل هذا أدّى الى ضغط اقتصادي واجتماعي ونفسي كبير على الشعب الكردي وأساءت الى سمعة الإقليم.

يقع اللوم على جميع الأطـراف السياسية سواء في الإقليم أو في العراق؛ لإفساحهم المجال لكثير من الشخصيات في القيام بالأعمال غير القانونية وترك المجال لهم كل هذه المدة الطويلة.

وقد كان الأولى بالحكومة الاتحادية «المركزية» اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تردع الفاسدين وسالبي حقوق الناس، ولكن الوجوه بقت هي نفسها، والأمور بقت بيد نفس الأشخاص المسبّبين لهذه الفوضى العارمة.

كان من المفترض بعد انتهاء مرحلة الاستفتاء أن يكون تجاوب الحكومة الاتحادية مع مطالبات الناس المشروعة بجدية أكبر وبوتيرة أكثر سرعةً، تتناسب مع ما يمرّ به الشعب الذي قطعت الرواتب عن معظمه ومنذ شهور عديدة، وما سبّبه ذلك من معاناة حقيقية لشرائح كبيرة من المجتمع، خصوصاً وأن ذريعة «الإنفصال» قد انتهت، وأصبحنا في وقت يحتّم على أصحاب القرار التفكير بجدية أكبر في إستحقاقات هذه المرحلة التاريخية المهمة في شكل ونوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

نحن اليوم فعلاً في مرحلة أسوأ مما كنّا نتوقعه، وقوائم الإنتخابات بشكلها الحالي لا تؤشّر على تفاؤل مرجو في المستقبل، وخاصة في إقليم كردستان وكركوك، وقد بدأت الصراعات الشخصية والمادية داخل الأحزاب الكردية والمسؤولين الحكوميين. وسيكون المستقبل أكثر سوءاً إذا ما لم يتم محاسبة الفاسدين وبكل وضوح، لا أن يترك الفاسدون ليكونوا هم من يحاسب الفاسدين!

يجب أن يتم إفراز قيادات مسؤولة جديدة ونظيفة من خلال عقد مؤتمرات للأحزاب وهذه مهمة وطنية ملحّة وضرورية، وبغير هذا ستكون الأمور أخطر وأصعب على الشعب الكردي.

ويجب على الحكومة الاتحادية أن تقوم بالدفاع عن حقوق العراقيين جميعاً والكرد منهم، واحترام هذه الحقوق حسب الدستور. واذا تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على الدستور من أجل توطيد التوافق الوطني بين العراقيين، فليكن. يجب عدم استغلال أخطاء المسؤولين لمعاقبة الشعب الكردي، وإنهاء الحصار على الجماهير في إقليم كردستان ودفع رواتب الموظفين؛ خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع داعش وانتعاش أسعار النفط مما لا يبقى معه أيّ مبرّر لاستمرار مثل هكذا سياسات.

إن العمل الوطني الحقيقي هو الضامن الأكيد لحقوق العراقيين جميعاً دون تمييز، وهو ما يجعلنا نؤكّد ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والبرلمان بالعمل على النقاط التالية – وسواها كثير– التي تشكل في رأينا اللبنة الأساسية في بناء مشروع وطني يسهم في توطيد دولة المؤسسات التي نطمح اليها جميعاً، دون أن تقصي أحداً أو تضيّع حقوق أيّ من مكونات الشعب العراقي:

– وضع خطة فنية جدية لتشكيل جيش عراقي وطني حسب معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة؛ يعمل على حماية أمن العراق في كافة أنحاءه.

– تشريع قانون تفصيلي للنفط والغاز (Hydrocarbon) يوضع من قبل متخصصين لمصلحة الشعب العراقي وحسب الدستور، وإناطة عمل المؤسسات النفطية بيد ذوي الإختصاصات الفنية والإقتصادية حصراً وعدم ترك القرارات الخاصة بهذا الحقل المهم للأحزاب السياسية التي دائماً ما يستغلونها لمصالحهم الفئوية.

– الشروع بتقوية المؤسسات الحكومية والاعتماد على النزيهين من الكفاءات والحد من سطوة الاحزاب السياسية على مقدّرات الدولة، ومحاربة الفساد الذي يجب أن يتحول من مرحلة الشعارات الى مرحلة التنفيذ الفعلي وعلى مختلف الأصعدة بدءاً من سوء الأداء الى الإستغلال الوظيفي وليس انتهاءً بهدر أموال الشعب.

– العمل على ان تكون الانتخابات القادمة شفافة وأن يتم فسح المجال أمام القدرات الكفوءة والمخلصة لتحمل المسؤولية في بناء البلد، وهنا نستغرب عدم تقديم أيٍّ من الاطراف السياسية برنامجها الإنتخابي، كما أننا نلاحظ الدفع بالشخصيات المحسوبة على بعض القيادات أو الاحزاب فقط لملء الفراغ وليس لمصلحة البلد.

> **يقع اللوم على جميع الأطراف السياسية سواء في الإقليم أو في العراق**

لن تتمكّن حكومة الاقليم بوضعها الحالي من القيام بدورها كسلطة قانونية أو فعلية؛ بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني عليها. وقيام بعض الاحزاب المشاركة في الحكومة بسحب يد وزرائها من الإئتلاف. وكذلك عدم حضور معظم الوزراء في مكاتبهم لمباشرة مهامهم. وتفيد بعض المعلومات بأن هناك وزارء ممّن تسنموا حقائب حساسة ليسوا موجودين لا في أربيل ولا في بغداد ولفترات طويلة.

يحدث هذا في ظل أجواء من (التخادم السياسي) بين المتطرفين الحزبيين في السلطتين، ببغداد وأربيل. فكلٌّ منهما يفكّر بأنّ المزيد من التشدّد ضد الطرف الآخر يساعده ويستفيد منه انتخابياً، وبهذا فإنّ المتطرفين يخدمون بعضهم البعض على حساب معاناة الملايين من الكرد، وعلى حساب البناء الوطني للسلطة في العراق.

د.عبد اللطيف جمال رشيد:

رؤية في الوضع السياسي لإقليم كردستان

*٢٠١٥/١١/١

تثير التداعيات والتطورات الأخيرة في إقليم كردستان إمكانية فتح الكثير من الملفات دفعة واحدة، وهي ملفات متداخلة مع بعضها، كما أن طول تأجيلها سابقاً كان من الأسباب التي جعلتها تتفجر بهذه الطريقة.

لا يمكن مثلاً عزل مشكلات المال والاقتصاد عن المشكلات السياسية سواء داخل الاقليم أو بصلته مع الحكومة الاتحادية.

وحين تتداخل المشكلات وتدخل في خانق ضيق فإن الحراك الجماهيري يكون متوقعا حتما.

لا يمكن للجماهير أن يطول صبرها ولا يمكن لها أن تستمر بهذا الصبر حين تمس المشكلات السياسية والاقتصادية والإجتماعية قدراتها على المعيشة وعلى إدامة حياتها بكرامة وبأمان.

لقد مرّ الاقليم بفترة قاسية من العوز المالي خلال التسعينيات بعد تحرّر الاقليم من سيطرة الدكتاتور لكن الشعب حينها كان أكثر صبراً وتحملاً حتى من الطبقة السياسية وذلك لأنه كان مقتنعاً مبدئياً بقيمة ذلك الصبر وجدواه في مقاومة ضغوط الدكتاتورية الصدامية، فتحمل جرّاء ذلك الصبر الكثير.

الظرف الآن هو غير ذلك وإمكانات الإقليم هي غير تلك الامكانات التي كان عليها, ولذلك كان لا بدّ من توقع حصول تحرك شعبي ضاغط من أجل مطالب عادلة ومشروعة خصوصاً في ظل الفساد المالي واستغلال واردات النفط لصالح بعض الأطراف السياسية والحزبية, تلك الموارد التي كان من المفترض توجيهها لخدمة الشعب والأجيال القادمة.

لقد كان الأولى بالإقليم العمل الجاد من أجل إصدار قانون للنفط والغاز مقبول وطنياً كي يتمكن من تصدير النفط في ظل قانون صريح يحدّد آليات إستخراجه وبيعه بحسب توصيات الخبراء والمعنيين بالشأن النفطي إضافة الى التركيز على الصناعة النفطية في الإقليم بدلاً من عمليات البيع غير الشفافة التي أدّت الى ما نحن عليه الآن.

ومهمة جميع القوى السياسية الممثلة بالبرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني هي أن تكون مع ارادة الشعب وتلبية المطالب المشروعة التي ترفعها تظاهرات سلمية وحرة.

الإستجابة والتفاعل إيجابياً مع المطالب ومع إرادة المتظاهرين يمنع ويحول دون حصول تطورات مؤسفة من قبيل إستخدام العنف والفوضى والتخريب التي يمكن أن تدفع إليها بعض الاطراف المندسة بالحراك الجماهيري.

إن قيادات التظاهرات مطالبة هي الأخرى بتحصين تحركها من أن يجري استغلاله وبما يسيئ أولاً إلى المتظاهرين أنفسهم وإلى مطالبهم المشروعة.

وفي مواجهة أية تطورات محتملة أخرى لابد من النظر إلى جميع المشاكل بروح إيجابية من قبل الأطراف السياسية الأساسية كلها، وتفادي تأجيل الحلول، وتجاوز حالات الإختناق الحاصلة في الحوار والتفاهم بشأن المشكلات التي ما عادت تحتمل التأجيل.

وسيكون الحوار والتفاهم مع السلطات الإتحادية في المقدمة من المهمات التي تقع على عاتق السلطة في الإقليم. لا بد من حلول واضحة وجذرية تنظم الصلة بشأن الثروة النفطية وعائداتها وتسويقها وعلى وفق مبادئ الدستور العراقي الذي صوتت عليه كردستان أيضاً, لا على أساس الفئوية أو الحزبية وهو ما بُنيتْ عليه معظم القرارات المتعلقة بالشأن الإقتصادي!

إن العلاقة بين الأطراف العراقية المختلفة سواء كانت أحزاب أم شخصيات وبين الطرف الكردي كانت ممتازة ولم يتعكّر صفو الأجواء السياسية منذ أيام المعارضة وحتى سنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ مـروراً بمجلس الحكم والحكومات التي تشكّلت بعده وكان الإقليم يتمتع بحقه من الميزانية. ولكن وللأسف الشديد تدهورت الأمور مع تصدير النفط والتصريحات غير الواقعية من قبل قسم من المسؤولين والسياسيين التي أدّت الى التشنّج في الآراء والمواقف وبالتالي الى ضعف العلاقة بين الإقليم والحكومة في بغداد.

لقد أشرنا سابقاً الى أن العلاقة الإيجابية مع الحكومة الإتـحـاديـة هـي في صالح الإقليم وخصوصاً مـا يتعلق بـالـقـرارات السياسية والإقتصادية الـتـي لها تأثير كبير في تحقيق طموحات الشعب الـكـردي. كما دعونا في مناسبة أخرى الى ضرورة توطيد العلاقة مع الحكومة المركزية ومختلف الأطراف السياسية لحل المشكلات الداخلية والتمسّك بالخيار الوطني للخروج من كل ما يمكن أن يصادفه الإقليم من أزمات ومشكلات سياسية واقتصادية سواءً داخل الإقليم أو مع الحكومة الإتحادية فهي أهم وأفضل بكثير من البحث عن الحل عند الاطراف الخارجية.

ولابد من العمل المخلص من أجل أن يكون برلمان الإقليم خيمة لحل المشكلات ولا يكون وضعه جزءاً معقداً من المشاكل التي تواجه الإقليم والشعب في كردستان خصوصاً مع عدم وجود دستور للإقليم. ولهذا لابد من عودة البرلمانيين ليجتمعوا في برلمانهم بأربيل وبلا استثناءات، ولابد من تأكيد مشروعية أن سلطة البرلمان هي السلطة الأعلى المنتخبة في الإقليم وهي مصدر التشريع والمراقبة على الأداء الحكومي.

ولابد أيضا من استئناف جميع الوزراء لعملهم في الحكومة وبما يؤمن انسيابية الخدمات للمواطنين ولمحافظات وإدارات الإقليم بكل شعور بالمسؤولية التي تستطيع أن تقدر خطورة الظرف الذي نعيشه جميعا سواء في الاقليم او في العراق ككل ونحن نواجه تحديات الإرهاب الداعشي.

حين نستطيع تجاوز هذه الاختناقات التي حصلت بفعل التداعيات الأخيرة نكون قد توفرنا على بيئة تفاهم ممكنة لحل مشكلة رئاسة الإقليم في ضوء القوانين والاتفاقات والتفاهمات الـنـافـذة حـالـيـاً، وهي مشكلة جذرية وقد تكون من الأسـبـاب الرئيسة لـحـصـول الـتـداعـيـات والـتـطـورات الأخـيـرة في الإقـلـيـم.إن إقليم كـردسـتـان الـذي نجح خلال سنوات في تأكيده حسن التفاهم والتعايش والتسامح وبما جعل منه مثالاً طيباً يُحتذى به لا ينبغي له أن يخسر هذه الصفة في ظروف الديمقراطية والسلام الراهنة. وإن شعب كردستان الذي ناضل طويلاً ضد الدكتاتورية لا يفترض أن يُجازى بحكمٍ مركزي يعيق خطواته نحو الديمقراطية والتنمية الإقتصادية والرفاه وتحقيق العدالة الإجتماعية.

> **كان الأولى بالإقليم العمل الجاد من أجل إصدار قانون للنفط والغاز مقبول وطنيا**

الديمقراطية تتعزز دائماً بالمزيد من الديمقراطية والحرية وقبول الآخر وبالمزيد من قيم الحوار الإيجابي البنّاء.

ديمقراطية كردستان وسلام الحياة فيها وعدالة العيش في جميع مدنها وحرية أهلها هي مبادئ فوق كل اعتبار.

صديق البيئة وعاشق الانهار والاهوار

دراسات ومحاضرات

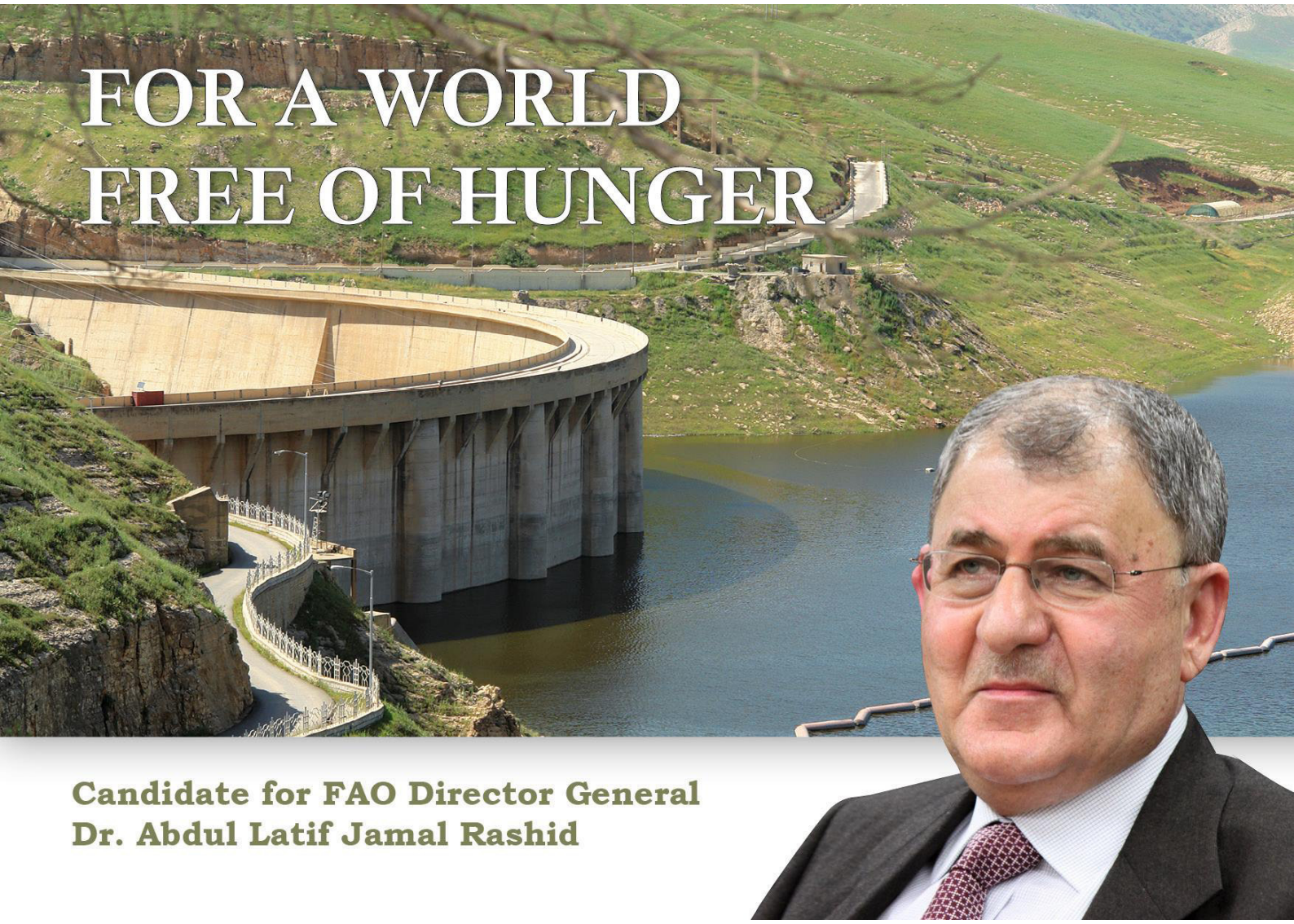

عبداللطيف جمال رشيد:

أزمات العراق المائية وتثبيت الخطة التشغيلية

ملتقى الرافدين ٢٩ – ٣١ / ٨ / ٢٠٢١

حتى وقت قريب كان الحديث عن أزمات المياه في العراق لا يثير اهتماماً جدياً إلا لقلّة من المختصين أصحاب النظرة المستقبلية؛ فالعراق من البلدان التي تتمتع بثروة مائية جيدة ليس في الماضي فقط بل وحتى في حسابات اليوم، مع أنه يقع في منطقة تعاني معظم بلدانها من شحة مائية أو حالات من انعدام المياه أصلاً وتعتمد تقنيات معقدة ومكلفة لتوفير المياه لسكانها.

ولكي نفهم الأزمات المائية التي يعيشها العراق علينا أولا أن نتذكر بإستمرار مجموعة عوامل تبدو كبديهيات لكن للأسف لا يتم وضعها في نظر الاعتبار عند التعامل مع ملف المياه، سواء سياسياً أو اعلامياً وحتى فنياً في بعض الأحيان.

ومن أبرز هذه العوامل:

١- الطبيعة

واقصد بها مجموعة العوامل الخارجة عن ارادة البشر من كمية الامطار والثلوج المتساقطة ومواعيدها ودرجات الحرارة والرياح وتركيبة التربة والغطاء الأخضر وحاجة كل نوع من النباتات للمياه.

تجنب أو تجاهل هذه المجموعة من العوامل سواءً في الحديث العام أو القرارات الفنية والسياسية يعرضنا لمشكلات كبيرة؛ لأنه يضعنا في حالة من عدم الفهم لأهم المؤثرات على أوضاع المياه في العراق، وهو تنصل عن مسؤولياتنا تجاه الحفاظ على البيئة؛ فثمة تقصير كبير في هذا الموضوع أدّى

الى التأثير على نوعية المياه وكذلك على مستوى حاجة العراق منها مع تزايد التعديات على الانهار وتقلص الغطاء الأخضر بالتزامن مع الارتفاع المستمر لدرجات الحرارة عالمياً وتراجع كميات الامطار واضطراب مواعيدها نتيجة الاختلال البيئي العالمي الذي دفع الاهتمام بالبيئة الى قمة اولويات الحكومات وهو إذا لم يحدث عندنا أيضا فستبقى أزمات المياه في تصاعد مطّرد.

وملف علاقة البيئة بالمياه لا يلقى اهتماماً كبيراً حتى في الاعلام وفي الدوائر المختصة؛ لأن الجميع يرى فيه ملفاً معقداً ويحتاج الى كثير من الخطوات والتشريعات وعوامل أخرى مثل زيادة عدد السكان وتصاعد استهلاك المياه والإخفاق في عملية ترشيد هذا الاستهلاك.

٢- العراق بلد مصب للأنهار التي يعتمد عليها وليس بلد منبع؛

معظم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما تقع خارج العراق، وتمر هذه المياه لمسافات طويلة أحياناً داخل بلدان المنبع أو الممر (إيران- تركيا- سوريا)، ولذلك فإن الأوضاع السياسية والعلاقات البينية تؤثر

كثيراً على كمية ونوعية المياه التي تصل العراق كما إن استغلال واحتياجات هذه الدول وسياساتها المائية والزراعية وما يتصل منها كذلك بالطاقة تؤثر على كمية ونوعية المياه الواصلة الى العراق ومواعيد ارتفاع وانخفاض مناسيب الأنهار. علاقات العراق بهذه البلدان مرّت خلال العقود الماضية بكثير من المطبّات والمشاكل وأثّر هذا كثيراً على التنسيق بين هذه البلدان في إدارة المياه والتأسيس لعلاقات مائية ثابتة بعيداً عن المؤثرات السياسية اليومية نظراً الى أن هذا الملف إنساني قبل كل شيء.

للأسف لا توجد لحد الآن اتفاقيات كافية وملزمة لتوزيع المياه وادارتها بين الدول المتشاطئة، كما أن المجتمع الدولي يفتقر الى قوانين أو تشريعات تضمن حقوق الدول المتشاطئة/المتشاركة في مياه الأنهر تحدد آليات لتقاسم المياه وطرق وحدود الانتفاع منها. وقد صدر عن الأمم المتحدة ميثاق لتنظيم استغلال المياه غير الملاحية في ١٧ آب ٢٠١٤ بعد فترة طويلة من طرح الميثاق للتوقيع من قبل ٣٥ دولة ويشتمل على توصيات عامة وغير ملزمة حتى الآن.

كنا دائماً من دعاة تشكيل لجنة فنية دائمة غير سياسية تؤسس لتفاهمات ثابتة بين الدول الأربع للعمل وفق «خطة تشغيلية» للمياه تأخذ بنظر الاعتبار حاجة وظروف وخطط كل دولة، مع تجنب مصطلحات من نوع «حروب المياه» وكذلك عدم استخدام لغة عدائية ومتشنجة في التعامل مع ملف المياه وفي العلاقة بهذه الدول التي هي بدورها لها مصالح في العراق الذي لو قرر بناء «دبلوماسية مياه» حقيقية لتمكن من حل جميع المشاكل خلال فترة معقولة.

لكن الذي يحدث ومنذ سنوات أننا في العراق نهمل هذا المسار فتتراكم المشاكل ويرتفع منسوب التوتر السياسي والشعبي كلما انخفضت مناسيب المياه ثم نعود لننسى المشكلة مع معاودة ارتفاع المياه أو تراجع الحاجة الموسمية لها غير مبالين بالمسار العام لهذه الأزمة ولا مطلعين على ظروف الدول الثلاث الأخرى.

٣- إدارة المياه

تحتاج ادارة الموارد المائية في العراق ليس فقط الى تحسين نمطها في التحكم إدارة المياه، بل الى تحديث شامل وتغييرات جوهرية تراعي التغييرات المناخية وحاجة دول الجوار والأهم التطورات الحاصلة في إرواء الأراضي الزراعية بما يكفل عدم اهدار المياه الذي تتسبب به الطرق القديمة العشوائية في الري، بينما ما يحدث هو الخفض المستمر في موازنة الموارد المائية. ناهيك عن حاجة العراق الى بناء سدود إضافية لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ومزايا أخرى كثيرة خاصة في منطقة اقليم كردستان وزيادة في أعداد المبازل واستخدام طرق واجهزة حديثة ومختبرات متطورة لمراقبة نوعية المياه وكذلك تبطين السواقي لتقليل التسرب والاهتمام بالغطاء الأخضر لتقليل التبخر وادارة جيدة لمراقبة استهلاك المياه في كل المواقع بالإضافة الى زيادة الاستثمار في قطاع الموارد المائية.

٤- الوعي العام

نتيجة لتراكمات ثقافية واجتماعية قديمة يتم التعامل مع المياه في العراق بدون حرص باعتبارها شيئاً مجانياً متاحاً طوال الوقت؛ فيتصرف الأفراد والمؤسسات مع هذه الثروة باستسهال وبدون تفكير وهذا يؤدي الى هدر كبير في المياه واساءة استخدام وتعديات كبيرة على مصادر المياه، لذلك لا بد من اطلاق ستراتيجية توعوية للتعامل مع ملف المياه، لا أن يقتصر الأمر على حملة آنية قصيرة الأمد، بل على وضع ستراتيجية وعي وطني وإعادة فهمنا لمشكلة المياه وكيفية استخدامها بغية الحد من استهلاكها، تتضمن برامج تربوية دائمة في المدارس وكذلك برامج اعلامية مبتكرة لتوعية المواطنين من مختلف الاعمار والفئات بأهمية ترشيد استهلاك المياه وعدم تلويثها وطرق المحافظة عليها.

إن زيادة السكان وتوسع الحاجات للمياه وتنوع انماط الاستهلاك وكذلك التغييرات البيئية كلها تؤثر سلباً على كمية ونوعية المياه المتوفرة وتسبب ضغطا كبيراً على مصادرها، لذلك نحتاج الى خطة شاملة مدعومة بإرادة سياسية قوية للتعامل مع هذا الملف الوجودي المهم وتشكيل لجنة عليا دائمية باشتراك الوزارات والمؤسسات المعنية مع صلاحيات واسعة للحفاظ على كمية ونوعية المياه في العراق.

الملاحظات

+ يوجد تقصير كبير في الحفاظ على البيئة أدى الى التأثير على نوعية المياه وكذلك على مستوى حاجة العراق منها مع تزايد التجاوزات على الأنهار وتقلص الغطاء الاخضر.

+ ملف علاقة البيئة بالمياه لا يلقى اهتماما كبيراً حتى في الاعلام وفي الدوائر المختصة لأن الجميع يرى فيه ملفاً معقداً ويحتاج لكثير من الخطوات والتشريعات.

+ الأوضاع السياسية والعلاقات البينية تؤثر كثيراً على كمية ونوعية المياه التي تصل العراق.

+ تشكيل لجنة فنية دائمة غير سياسية تؤسس لتفاهمات ثابتة في ملف المياه بين الدول الاربع للعمل وفق «خطة تشغيلية» للمياه تأخذ بنظر الاعتبار حاجة وظروف وخطط كل دولة.

+ تحتاج ادارة الموارد المائية في العراق ليس فقط الى تحسين بل الى تحديث شامل وتغييرات جوهرية تراعي التغييرات المناخية وحاجة دول الجوار والأهم التطورات الحاصلة في إرواء الأراضي الزراعية.

+ لا بد من اطلاق ستراتيجية توعوية للتعامل مع المياه وليس حملة آنية قصيرة الأمد بل وضع ستراتيجية وعي وطني واعادة فهمنا لمشكلة المياه وطريق إستخدامها للحد من إستهلاكها تتضمن برامج تربوية دائمة في المدارس وكذلك برامج اعلامية مبتكرة.

كتاب الموارد المائية على مائدة البحث والتحليل

« معهد التقدم للسياسات الانمائية « ٨ /٢٠١٧/٥

في اطار سعيه الحثيث لوضع اطر علمية لجميع المفاصل الحيوية في البلاد . عقد « معهد التقدم للسياسات الانمائية « ندوة لمناقشة كتاب (الموارد المائية في العراق) الذي اصدره المؤلف الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية الاسبق .

وحضر هذه الندوة نخبة من الخبراء والباحثين المهتمين بقضايا الموارد المائية وضيّف «المعهد» الدكتور حسن الجنابي وزير الموارد المائية والمهندس الاستشاري الاستاذ هشام المدفعي والاستاذ اسماعيل زاير رئيس تحرير جريدة الصباح الجديد ، للادلاء بشهاداتهم ومناقشة الوضع المائي في العراق .

في مستهل الندوة تحدث النائب الدكتور مهدي الحافظ وأبدى سعادته بمناقشة كتاب الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الذي شغل مناصب مهمة ولاسيما وزير الموارد المائية منذ ٢٠٠٤ الى ٢٠١٠ وهو رجل اكاديمي وحاصل على شهادة عليا في قضايا المياه في انكلترا ولعب دورا كبيرا في التحضير للتغيير السياسي الذي حصل في ٢٠٠٣ .

الحافظ اكد ان الكتاب عبارة عن تجميع ذكي للافكار والابحاث التي قام بها خلال فترة حساسة من تاريخ العراق وهو يستحق ان يدرس بعناية كبيرة. وأضاف أن المؤلف كان من المعارضين البارزين للنظام السابق وقد اجتمع مع المؤلف في القاهرة خلال ندوة حضرها عدد من المثقفين من العراق ومن سوريا ومن بعض الاقطار العربية .

الحافظ اشاد بالدور الذي قام به الدكتور لطيف رشيد عند تسلمه وزارة الموارد المائية لانه تولى الوزارة وأسس لافكار جديدة فيما يتعلق بأنهاء تجفيف الاهوار وكذلك رعاية السدود والاهتمام بسد الموصل قبل ان تتفاقم مشاكل السد في الفترة الاخيرة .

وقال الحافظ ان المؤلف هو من اصدقائي وكان رفيقا لـ (مام جلال) رئيس الجمهورية السابق وكان من المشاركين البارزين في كفاح البيشمركة وغيرها . وهذه فرصة كبيرة لنا جميعا ان نتداول جميع القضايا المهمة الموجودة في هذا الكتاب .

ثم تحدث المؤلف الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مؤكدا على اهمية الموارد المائية في العراق. بدون شك شبكة الموارد المائية في العراق نظام معقد ومرتبط مع بعض وهناك عدة مقترحات لمستقبل الموارد المائية بحيث نحتاج الى تخصيص علمي وهندسي لتحسين الموارد المائية في العراق ونحتاج الى ميزانية كافية وهذا يقع على عاتق الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم مع الاسف الشديد معظم المشاريع والمنشآت في السنوات الماضية لم تكتمل ولم يتم القيام بأعمال الصيانة الضرورية لعدم وجود تخصيصات مالية مثل سد دوكان وسد دربندخان .

واضاف رشيد يجب التركيز على نقطة اخرى وهي الطرق الحديثة لتحسين الوضع المائي في العراق مع وجود تدخلات مباشرة من دول الجوار . والنقطة المهمة الاخرى هي مسؤولية الموارد المائية الان في العراق تقريبا غير واضحة لفقدان المسؤولية بين مؤسسات الدولة .

واشار رشيد الى ان الوضع المالي في العراق مسؤولية ثلاث جهات وعدم وجود لجنة او مؤسسة تشرف على عمليات الموارد المائية . ومن الامور المهمة الاخرى هي ادارة الموارد المائية في العراق ضعيفة جدا وضرورة فتح ابواب وخطوط مع دول الجوار لـتأثيرهم على الكمية والنوعية الموجودة في العراق واعتبر المؤلف ان هذه النقاط مهمة وجوهرية قبل الدخول الى تفاصيل الكتاب .

واضاف رشيد ان وزارة الموارد المائية التي كانت تسمى سابقا مديرية الري هي من اقدم الوزارات في تاريخ العراق المعاصر والتي تأسست سنة ١٩١٨ وكذلك مكتبة الموارد المائية التي تعتبر اقدم مكتبة في العراق لكن مع الاسف الشديد تعرضت على مر السنين للحرق والنهب.

رشيد أشار الى أن كمية المياه التي تدخل للعراق من ايران عبر نهري الكارون والكرخه حوالي ٩ الى ١٠ بليون متر مكعب بالسنة سابقاً، أما الان يصل الى ١ بليون متر مكعب بالسنة مما ادى الى ظهور ملوحة في شط العرب واماكن اخرى .

اما بالنسبة لاقليم كردستان قال رشيد ان عدد الروافد ومجاري المياه بين ايران وتركيا ليس اقل من ٤٠ رافد معظمها تم بناء منشأت مائية على هذه الروافد . وقد حاولنا فتح حوار مع تركيا وايران وسوريا لكن بصراحة بناءً على الظروف

السياسية والاقتصادية لحد الان النتائج غير ملموسة مع ايران وتركيا فقط مع سوريا توجد اتفاقية حول كمية المياه التي تأتي من تركيا الى سوريا ومن ثم الى العراق من المفروض ان تدخل الى العراق ٥٨ متر مكعب في الثانية للعراق والى سوريا ٤٢ متر مكعب في الثانية لكن ايضا هناك مشكلة اخرى مع سوريا وهو التلوث الموجود في نهر الفرت لان الجانب السوري يقوم بارجاع المبازل الى داخل نهر الفرات ومن ثم تدخل الى العراق .

واستطرد رشيد قائلا في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فكرنا ببناء سد بخمة لكن مع الاسف الشديد القرارات السياسية منعت بناء هذا السد وهو يعتبر من اهم المشاريع في العراق من ناحية الكهرباء والسياحة وغيرها وان حالة السدود في العراق لحد الان جيدة لكن حالة القنوات والمبازل سيئة الى اخر درجة حيث يبلغ مجموع القنوات والمبازل في العراق اكثر من مئة الف كيلومتر معظمها يعتمد الطرق البدائية . وكذلك مشكلة كمية الهدر في الماء في العراق اكثر من الاستفادة منها . اما الاهوار باعتقادي فهي افضل مما كانت عليه سابقا .

ولفت رشيد الى اهمية العلاقات مع دول الجوار فهي ضرورية جدا للتفكير بالمستقبل المائي في العراق ومن الضروري الاستمرار للوصول الى اتفاقيات جدية مع دول الجوار .

واضاف رشيد لحد الان لاتوجد خطوط عامة او خاصة لحل المشاكل المائية مع دول الجوار ويجب الوصول الى حل مع كل من تركيا وسوريا وكذلك ايران بشأن الحصص المائية . ويجب ان يكون هناك تنسيق جدي بين مؤسسات الدولة لحل هذه المشكلة متمثلة بوزارة الخارجية ووزارة التخطيط ورئاسة الوزراء مع وزارة الموارد المائية. واطلب من وزارة الخارجية تشكيل قسم خاص بالموارد المائية . والطلب الاخر هو اهتمام الجامعات العراقية بالموارد المائية لان الموارد المائية في العالم هو جزء مهم للواقع ومن الضروري جدا استحداث اقسام على مستوى جيد يهتم بالموارد المائية في الجامعات العراقية .

بعد ذلك ابدى الدكتور حسن الجنابي وزير الموارد المائية شهادته حول ماتضمنه كتاب الموارد المائية في العراق والذي بدوره اشاد بالدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في ادارته للموارد المائية واتخاذ القرارات الصعبة في ظرف صعب وحساس وكان الرجل المناسب للوزارة للمرحلة الحرجة بعد التغيير عام ٢٠٠٣ .

الجنابي شدد على ضرورة احياء الموارد المائية في العراق وخصوبة الارض في ظل تدهور اسعار النفط . واود ان اقول شئ ما يسمى بالحوكمة واشار اليها المؤلف وقال ان وزارة الموزارد المائية و وزارة الخارجية يجب ان يتعاونا في رعاية القضايا المائية الناشبة ، ومن خلال عملي في الوزارة احاول قدر الامكان ان ابذل كل الجهود ليكون القطاع المائي قطاع موحد ولكن ذلك سيواجه صعوبات عديدة .

الجنابي اشار الى تشكيل اللجنة العليا للمياه على غرار لجنة الطاقة وهذه اللجنة برئاسة السيد رئيس الوزراء وعضوية وزير الخارجية و وزير الزراعة ووزيرة البلديات والاشغال العامة و وزير الموارد المائية وانا جدا سعيد بتشكيل هذه اللجنة لانها رفعت مستوى اتخاذ القرار الاستراتيجي فيما يتعلق بادارة الموارد المائية الى مستوى اعلى في الدولة وهذا يعطي ثقل الى القطاع المالي . واكد على ان وزارة الموارد المائية خرجت من مبدأ المحاصصة والعلاقة مع الجميع متساوية مهما كان حجم الكتلة السياسية ولاتوجد تأثيرات على اتخاذ القرارات بوزارة الموارد المائية .

واضاف الجنابي الذي حصل في العراق ان الموارد المائية ومن خلال عملي ومراقبتي لما ينشر ويشاع اصبحت قضية رئيسية في تعاطي الصحافة والثقافة .

المهندس الاستشاري هشام المدفعي ابدى شهادته بالتركيز على نقطه في كتاب المؤلف التي تتمثل بأيداع مجموعة

من الكتب للمؤلف حوال ٦٥ كتاب باللغة العربية للموارد المائية و حوالي ٢٤٥ كتاب ايضا حول الموارد المائية باللغة الانكليزية اهداها الى جامعى السليمانية حتى تكون في متناول المواطن وطلاب العلم وهذه خطوة مهمة جدا لرعاية الجامعات . ومن النقاط المهمة التي اشار اليها المؤلف كل مفصل من مفاصل الحياة يحتاج الى رعاية مهمة فتكوين مجلس اعلى للموارد المائية هذا شئ مهم جدا في العراق وكلنا نعرف ان العراق يعتمد على النفط في الوقت الحاضر واتضح ان لايمكن ان يكون النفط المورد الرئيسي الوحيد للبلد .، ويجب ان تكون الموارد المائية مورد رئيسي للبلد من خلال استغلالها وتطويعها لنهوض البلد بشكل افضل .

المدفعي اشار الى ان موضوع الموارد المائية في العراق موضوع متخصص ويجب ان يكون له مجلس متخصص على كافة المتسويات .

وتسائل المدفعي هل توجد سياسة مستقبلية مرسومة لمسيرة البلد في موضوع الموارد المائية ؟ وتسائل ايضا عن الموازنة المائية في العراق وانا اعلم هنالك دراسات رئيسة على الموزانة المائية ونعني بالموازنة المائية كم تدخل كمية المياه الانهار الى العراق عن طريق تركيا وايران وكم منها تذهب الى الزراعة والصناعة والري والتبخر او الخزن ؟

واشار المدفعي الى الاهوار وهي نقطة مهمة في مياه العراق والسيطرة على المياه لتغذية الاهوار هو امر مهم لانعاش السياحة في هذه المناطق ، ولكن لاتوجد دراسة لتطوير مجتمعات سكان الاهوار وهي ايضا من النقاط المهمة الواجب عللى وزارة الموارد المائية الاعتناء بها .

واكد المدفعي على اهمية المياه الجوفية في الموارد المائية ويمكن ان تلعب دورا مهما في حياة الانسان .

الاستاذ اسماعيل زاير رئيس تحرير جريدة الصباح الجديد ابدى شهادته ايضا حول كتاب الموارد المائية في العراق مشيرا الى نموذجين مهمين في المياه النموذج الاول اتذكر دائما دواد باشا الذي له الفضل بأدخال الري الى العراق وبتنظيم القنوات وتقسيم المياه في فترة مبكرة جدا . والنموذج الثاني التجربة الهولندية التي كانت تعاني من الفيضانات مما اضطر الكثير من الشعب الهولندي الى الهجرة خلال موسم الفياضانات ولم تنجو هولندا من كارثة المياه والفياضانات الا ان اكتشف المهندسين الهولندين تجربة البزل التأريخية الشهيرة والتي استطاعت ان تمتص هذه الكميات الكبيرة من المياه .

زاير اشاد بالدكتور عبد اللطيف جمال رشيد واعتبره مزيج من رجل دولة ورجل التقنيات وكل مافعله هو الامساك بملف من اخطر الملفات في فترة حرجة جدا بعد التغيير بحيث انجز البرنامج المخصص للوزارة بصورة صحيحة .

واكد زاير على ان العمل في المرحلة الراهنة يتطلب تصفية الملفات الاقليمية والعمل على تبني مؤتمر دولي من اجل تنظيم توزيع المياه والعمل عل شراكة مع الجامعات العراقية وتنظيم برنامج من قبل وزارة الموارد المائية بمجموعة من افكار لمشاريع ويقوم الطلبة بدراستها وتقديم اطروحات عن الماجستير والدكتوراه عن هذه المواضيع حتى يصبح ربط بين الجهد العقلي العراقي والجهد الواقعي المتمثل بوزارة الموارد المائية .

الدكتور محمد الحاج حمود الوكيل الاسبق لوزارة الخارجية تحدث عن بعض الملاحظات التي تخص الموارد المائية في العراق واكد على ان مسؤولية ادارة المياه في العراق هي مسؤولية ضائعة بين جهات عديدة ولنا امل في تشكيل جديد للجنة العليا للموارد المائية ولكن هذه اللجنة هي لجنة ستراتيجية قبل ان تكون تنفيذية . كما ان الوعي المائي عند المواطن والحكومة لازال قاصر .

بعد ذلك جرت مناقشة واسعة وتفصيلية وساهم بها عدد من المشاركين في الندوة .

د. عبد اللطيف جمال رشيد:

شحة المياه الاسباب .. والمعالجات

*تموز ٢٠٠٩

يعد موضوع شحة المياه من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر والعراق بوجه خاص بسبب النقص الشديد في واردات نهري دجلة والفرات وقلة سقوط الامطاروالثلوج .

ان العراق يعتمد بشكل كبير على المياه السطحية وان معظم موارده تأتي من نهر دجلة وروافده ونهر الفرات وتستفيد من هذين النهرين البلدان الثلاثة تركيا وسوريا والعراق وان لكل بلد خططه الخاصة بأستثمار واستغلال تلك المياه ولذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاثة وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين وهناك ثلاثة عوامل رئيسة ساعدت في نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبيرعلى الموارد المائية في العراق .

العامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الاوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات .

والعامل الثاني والمهم هو تصرفات دول الجوار المتشاطئة معنا على نهري دجلة والفرات ونقصد بها الخطة التشغيلية لتركيا وسوريا وايران بالنسبة للموارد المائية حيث توجد عدد من السدود المقامه على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الوارده اليها وخزنها اما بالنسبة لروافد نهر دجلة فأن ايران قامت بأنشاء عدد من السدود مما اثر على بعض روافد نهر دجله بالاضافه الى تحويل مجرى نهري الكارون والكرخة التي تصب في مجرى شط العرب ومن خلال لقاءاتنا مع المسؤولين في كل من تركيا وسوريا وايران فاننا نركز على تأمين وزيادة الحصة المائية الضرورية للعراق وضمان الشراكة العادلة في المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل وبما ينسجم مع التوسع الحاصل في الاراضي الزراعية وزيادة عدد السكان وكذلك تبادل المعلومات الهايدرولوجية وبنفس الوقت من اجل معرفة كاملة عن خططهم المستقبلية والاستراتيجية لبناء منشآت الموارد المائية على الا نهر المشتركة ومن الضروري اخذ موافقة العراق على الخطة التشغيلية للمشاريع المستقبلية على نهري دجلة والفرات وذلك لتأثيرها على كمية ونوعية المياه.

والعامل الاخر الذي لايقل اهمية يتعلق بأدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة اهملت الموارد المائية ولم تضع خطط واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعنا تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك أكثر من (١٢٠) ألف كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيء وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسية والفرعية وقد بدأنا في السنوات الاخيرة نعمل بمواصفات علمية وفنية واقتصادية لاصلاح الوضع ولابد ان نعمل ايضاًعلى التركيز باستخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط وتبطين القنوات لكي نستغل المياه الموجودة بشكل افضل وقد اتخذت الوزارة خطوات جيدة رغم صعوبة الظروف في هذا المجال من ناحية الدراسات والمسوحات والتصاميم والقيام بالتنفيذ في مجال

بناء السدود وتبطين القنوات الاروائية واعمال كري الانهر والمجاري المائية اضافة الى الاهتمام بصيانة السدود والمنشات الهيدروليكية مثل سد الموصل وكذلك تنفيذ مشروع المصب العام لجمع مياه البزل من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق وغيرها من المشاريع الاستراتيجية والمهمة الاخرى.

ولابد القول ان الموارد المائية في العراق تتمثل بالمياه السطحية والمياه الجوفية وتشمل المياه السطحية حوض نهر دجلة وروافده ومعظمها من خارج العراق ففي تركيا روافده الرئيسية (باطمان) (وكارزان) وتصب فيه على الضفة اليسرى عدة روافد تشكل الجزء الرئيسي من ايراداته المائية كما ان بعض الانهر الحدودية مع ايران تصب اما في نهردجلة اوفي الاهوار .

اما نهر الفرات فله فرعان في تركيا هما (فرات صو) و(مراد صو) ثم يدخل الاراضي السورية ويصب فيه رافد (الساجور) على الضفة اليمنى وثم البليخ والخابور على الضفة اليسرى .

اما شط العرب فيتكون من نهري دجلة والفرات وله رافدان هما (كارون) و(الكرخة) وكلاهما ينبعان من داخل ايران .

وفيما يتعلق بخزين المياه الجوفية فأنه يشكل كميات محدودة وبالامكان استثمارها لاغراض الشرب وزراعة بعض المساحات الزراعية وخاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية.

وتشكل المياه الراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والمدنية مصدراً رئيسياً في تلوث مياه الانهر من خلال زيادة نسبة الاملاح والعناصر الثقيلة إضافة الى التلوث البكتيري وان التطور السريع والواسع في اعالي النهرين وخاصة نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا ادى الى تردي نوعية المياه .

ان توقعات الوزارة المستقبلية تؤكد ان مياه نهري دجلة والفرات والزاب الكبير والزاب الصغير ونهر العظيم ونهر ديالى ستتأثر تأثيراً كبيراً كماً ونوعاً بسبب اقامة دول اعالي النهر (تركيا- سوريا- ايران) للسدود والمشاريع الخزنية والتوسع في استغلال المساحات الزراعية في هذه الدول إذ ستبلغ الزيادة في نسب الملوحة في مياه نهري دجلة والفرات ضعف ماكانت عليه عام ٢٠٠٦ .

كما ان وضع العراق الجغرافي بأعتباره دولة المصب يضعه في موقف حرج ويتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهرين وتؤثر على كمية الايرادات الواردة الى العراق .

لقد سعى العراق ومنذ وقت مبكر الى استئناف الحوار مع الدول المتشاطئة وتم عقد عدة لقاءات واجتماعات ثنائية وثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا على المستوى الوزاري وعلى مستوى اللجان الفنية في الدول الثلاثة تم خلالها مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمياه المشتركة بغية التوصل الى اتفاق يضمن الحصص المائية للعراق طبقاً للمواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات الثنائية كما دعا العراق وبشكل مستمر ومن خلال المؤتمرات والمحافل الدولية الى تطوير قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تنظم العمل في قطاعات المياه المختلفة وفي مقدمتها اتفاقيات التقاسم العادل والمنصف للمياه والسيطرة والحد من التلوث في مجاري المياه واتفاقيات التنوع البيئي من خلال استكمال اجراءات الانتماء والمصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ حيث سعى العراق الى تكثيف جهوده السياسية والدبلوماسية من اجل حث واقناع الدول العربية على المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ لضمان دخولها حيز النفاذ حسب المادة

(٣٦) من الاتفاقية والتي تنص على وجوب مصادقة (٣٥) دولة حيث صادقت على الاتفاقية لحد الان (١٦) دولة هي (العراق- الاردن- لبنان- ليبيا- قطر- سوريا- المانيا- فنلندا- النرويج- هنغاريا- هولندا- السويد- البرتغال- اوزبكستان- افريقيا الجنوبية- ناميبيا) وهناك (٦) دول اخرى وقعت على الاتفاقية ولم تصادق عليها (اليمن- تونس- بارغواي- فنزويلا- ساحل العاج- لوكسمبورغ).

اذ مثلت هذه الاتفاقية تلخيصاً جيداً لجميع محاولات القوننة السابقة والاجتهادات القانونية ذات الصلة بالمياه الدولية المشتركة، وقد اشتركت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء فيها بصياغة هذا القانون منذ عام (١٩٧٠) حتى تاريخ التصديق عليه من خلال عمل لجنة القانون الدولي في الدورة الحادية والخمسين الجلسة (٩٩) بتاريخ ٢١/ايار/١٩٩٧ بموافقة (١٠٣) دولة وامتناع (٢٧) دولة عن التصويت واعتراض (٣) دول وبذلك اصبح هذا القانون (قانون المياه الدولي العرفي) اتفاقية شاملة بين الدول التي تشترك فيما بينها بمياه دولية مشتركة، مع مراعاة التنوع الذي تتسم به المجاري المائية والخصائص والظروف البيئية والجغرافية التي تميز كل مجرى مائي دولي عن الاخر، لذلك لجأ القانون الى أسلوب (الاتفاقية الشاملة) الذي يوفر للدول المتشاطئة الاطراف المبادئ والقواعد العامة التي تحكم استخدامات المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية كما يوفر للدول الاطراف المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن ما ستعقده من اتفاقات ومعاهدات .

كما اكد العراق على اهمية تفعيل التعاون الدولي مابين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنه والمستقبلية مع ايجاد وسائل فعالة لادارة المياه المشتركة بعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفه بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومة اقليميه لادارتها ووضع الاليات الحديثة والفعاله لاستغلال تلك الموارد وبما يضمن عدم حدوث مشاكل مستقبلاً وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال انشاء منظومات ادارة الاحواض المائية بعد التوصل الى قسمة عادلة للمياه بين دول الحوض إضافة الى خطط التشغيل الحالية لمشاريع السدود المقامة وكذلك تنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن احواض الانهر المشتركة (دجلة والفرات) ونحن بدورنا نقيم علاقات جيدة مع دول الجوار ونسعى باستمرار من اجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات لاسيما على مستوى الخطط التشغيلية والمعلومات الفنية وحل المشاكل العالقة لضمان حصول العراق على حصته العادلة من المياه.

ورغم وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين العراق ودول الجوار فيما يخص القسمة العادلة والمنصفة للانهار الدولية الا ان عدم تفعيل هذه الاتفاقيات وفق المواثيق والاعراف الدولية ادى الى عدم العمل بها وتعطيلها مما قد يسبب مشاكل حقيقية بين هذه الدول في المستقبل .ومن أهم هذه الاتفاقيـات هي :-

العراق – تركيا

معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان ٢٤/ تموز /١٩٢٣ نصت في مادتها رقم ١٠٩ علـــــــى (ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات).

معاهدة بين تركيا و العراق بتاريخ ١٩٤٦١٣١٢٩ تضمن البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة أحكامًا تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات .

بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق _ تركيا يناير ١٩٧١ وتنص المادة الثالثة منه على ما يلي(بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة).

بروتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت إليه سورية عام ١٩٨٣ نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية - السورية - العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات .

العراق – سوريا

معاهـدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سورية والعراق بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية .

اتفاق سوري – عراقي مؤقت عقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧ ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية – التركية المشتركة بنسبة ٥٨ ٪ للعراق و ٤٢ ٪ لسورية .

اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام ٢٠٠٢ (اعتمد الاتفاق اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية) ، ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة في أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ١/٢٥٠ مليار م٣ سنوياً ، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا كما ان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية الى العراق من خلال زيادة الحصة المائية في نهر الفرات.

العراق - إيران

بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣

تم توقيع بروتوكول في القسطنطينية بين إيران والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بوساطة بريطانيا وروسيا تضمن التوصل وتحديد إلى تضمن تعريفا للحدود العثمانية – الفارسية .

معاهدة ١٩٣٧

تم عقد هذه المعاهدة بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستناداً الى برتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، الغيت هذه المعاهدة من جانب ايران عام ١٩٦٩ .

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

توصل العراق وإيران عام ١٩٧٥الى اتفاق نص على إجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الاستفادة من الأنهار الحدودية المشتركة بين البلدين ، اعتماداً على ما نص عليه بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، ، تم إلغاء الاتفاقية من جانب العراق عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ .

ولاهمية موضوع المياه حالياً نتيجة الشحة الشديدة التي تمر بها البلاد ظهرت بعض التصريحات في وسائل الاعلام تفتقر الى الدقة والموضوعية في نقل المعلومة الصحيحة عن الوضع المائي الحالي في البلد وبالتالي قد تؤدي الى سوء فهم للوضع الراهن المتعلق بالموارد المائية وعليه يجب توخي الدقة في مثل هذه التصريحات وبالامكان التنسيق مع وزارة الموارد المائية بأعتبارها الجهه المعنية بالموارد المائية لتزويدهم بالمعلومات والاحصائيات والارقام الحقيقية وكل مايتعلق بالموقف المائي.

كما قامت الوزارة من جانبها بمجموعة من النشاطات والفعاليات المختلفة من اجل تحسين واقع الموارد المائية ومعالجة الشحه المائية التي تشهدها خلال العام الحالي والاعوام السابقة فقد عملت الوزارة بكل جهدها على التخطيط للاستثمار الامثل للموارد المائية في العراق وتنمية وتطوير استخدامها وادخال التقنيات الحديثة في طرق الري كالري بالرش والتنقيط وتعميمها قدر الامكان في المواقع المناسبة مع استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتطوير اساليب عمل الوزارة من النواحي الفنية والادارية والتنسيق مع القطاعات المستهلكة للمياه وبخاصة مايتعلق بالاستخامات الزراعية والبلدية والاستخدامات البشرية وغيرها والمحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث مع الاهتمام بالناحية البيئية وتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة لتنفيذ الخطط الزراعية للموسمين الشتوي والصيفي والتركيز على اعمال استصلاح الاراضي لاستغلال اكبر مساحة ممكنة مع انشاء السدود الكبيرة والصغيرة لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنفيذ شبكات ري وبزل حديثة مع منشأت السيطرة على المياه في الانهر والجداول وانشاء النواظم والجسور ومحطات الضخ للري والبزل (وحسب الخطط الاستثمارية للدولة) وكذلك القيام بصيانة المشاريع الاروائية القائمة كل ذلك سيؤدي الى تحسين الري وتخليص الاراضي من الملوحة والتغدق وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وكذلك الحفاظ على كمية المخزون المائي في بحيرات وخزانات السدود والقيام بدراسة التغييرات المناخية في عموم العراق وتأثير الاحتباس الحراري على موضوع الجفاف .

كما تسعى الوزارة الى رسم سياسة جادة بشأن تقليل الهدر على المستوى الحقلي وتأمين توزيعات المياه بشكل عادل لكافة المستفدين .

خلاصة القول

ان الايرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات اقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان المعدل السنوي لـــــــواردات عمود نهر دجـلة (١٩،٤٣) مليار م٣ ويبلغ المعدل العام لايرادته مع روافده (٤٩،٤٨) مليار م٣ ولنهـــــــــــــر الفرات (٣٠،٣) مليارم٣ قبل انشاء مشروع الكاب التركي.

أما معدل الايرادات المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب فتقدر بـ(٨،٤٥) مليار م٣ لنهر الفرات و(٩،١٦) مليار م٣ لنهر دجلة وذلك بفرضية اكمال المشاريع الخزنية والاروائية المخطط تنفيذها في تركيا وسوريا وكذلك عند غياب اتفاقية تحدد الحصص المائية لكل بلد.

كما ان الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (٦٠) مليار م٣ عدا الاحتياجات لاغراض ادامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (١٦) مليار م٣ .

اما الاحتياجات المائية المستقبلية فتبلغ (٧٦،٩٥٢) مليار م٣.

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk